

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

## محضر الجلسة رقم 500

التاريخ: الاثنين 21 جمادى الثانية 1427 (2006/07/17)

الرئاسة: السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين،  
أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين،  
الصوالحي بوزكري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.  
التوقيت: 4 ساعات و 5 دقائق ابتداء من الساعة الثالثة و 35 دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة التصريح الحكومي.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير الأول حضرات السادة والسيدات الوزراء.

حضرات السادة المستشارين المحترمين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة المخصصة لمناقشة التصريح  
الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول في الأسبوع الماضي  
وفي هذا الإطار أعطي الكلمة لأول متدخل وهو الأخ الحاج  
المعطي ابن قدور باسم التجمع الوطني للأحرار فليقتض.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار،  
لعرض وجهة نظره حول حصيلة العمل الحكومي في المجال  
الاجتماعي الذي تقدم به السيد الوزير الأول المحترم، باسم  
الحكومة وهو موضوع يخص تقييم الأداء الحكومي والوقوف  
على الحصيلة الحكومية وهذا من وجهة نظرنا السياسية،  
مراجعة للذات وقناة التشاور والتواصل مع ممثلي الأمة عبر  
إطلاعهم على نتائج الإنجازات الحكومية للبرامج المتعاقد عليها  
ومناسبة للتداول بشأن حاضر ومستقبل البلاد، وإن جاء  
محصورا على الجانب الاجتماعي فمرد ذلك يرجع إلى أن  
للمجلس مناسبات أخرى للتداول بشأن الجوانب الاقتصادية  
والمالية من خلال القانون المالي عبر المراقبة ومساعدة  
الحكومة، فهذا اللقاء وهو في حد ذاته مكسب لأنه يترجم تجسيد  
المسؤولية بين الحكومة وأغليبتها ويقرر مبدأ المحاسبة ونحن  
نسعى إلى تسييس عملنا السياسي وتعزيز دور الحكومة  
البرلمانية ودور الأغلبية فيها، لتحديد مسؤولية تدبير الشأن العام

وهو عمل يقتضي من التحلي بالشجاعة وبتحمل المسؤولية  
والدفاع عن المواقف.

السيد الوزير الأول إننا في التجمع الوطني للأحرار، كان  
لنا الشرف حيث نادينا بالديمقراطية المجتمعية خلال المؤتمر  
الثاني للحزب الذي عقد سنة 1982 وحيث طالبنا كذلك بحكومة  
مسئولة وبالمحاسبة سنة 1989، وسبق وأن أكدنا خلال مناسبة  
القانون المالي للسنة الفارطة على أنه إذا قدر وطلب منا أن  
نختار فإننا سنختار الجانب الذي سنمثله اعتبره البعض إخراجا  
للحكومة وإشارة منا وتلويحا للخروج إلى المعارضة إلا أننا في  
الواقع قصدنا بهذا الكلام تمرير رسالة تحذير أو تقويم ونصح  
للحكومة لشعورنا بأهمية التحولات والتطورات العامة التي  
يعرفها العالم على كافة الأصعدة، والمغرب اليوم مطالب أكثر  
من غيره بالإسراع بمسايرة الركب العالمي وعلى جميع  
مكوناته السياسية أن تتجاوز مع الحداثة وتتخطى في المسلسل  
الديمقراطي الحداثي، منهجا وعملا لتكون مستعدة لتحمل  
مسؤولياتها كاملة في التدبير للشأن العام وتصريفه وفق برامج  
معدة ومدققة قادرة على مواجاة انتظارات المواطنين.

وبالرجوع إلى تصريح السيد الوزير الأول المحترم، فقد  
اطلعنا على صفحات بعض الجرائد ووجدناها بعنوانين كبيرة  
ومهمة بالموضوع فمنها من شكك ومنها من عبر عن  
الارتياح.

فما كان منا إلا أن نقول حمدا لله على هذا التجاوب السياسي  
وبالأحرى النقاش الذي فتح بعد هذا التصريح: وهذا ما اعتبرناه  
مكسبا جديدا يدل على فكرة نجاح التناوب السياسي ويشجع على  
تأسيس حكومة سياسية بأغلبية قد تختلف معها حول النتائج  
وأسلوب التدبير وتحديد الأولويات، لكن داخل مناخ تحكمه  
المنهجية الديمقراطية وما دون ذلك يفتقد إلى الصفة وإلى موقع  
يؤهله لاستيعاب ضوابط العمل الديمقراطي وتبقى انتقاداته غير  
مسؤولة.

السيد الوزير الأول المحترم، يجب أن نهني أنفسنا على هذا  
الجوار المسئول وبمجيئكم إلى مجلس المستشارين تعبير صادق  
عن نواياكم وأهمية ملفاتكم، وقد توفقتم في فتح هذا الحوار  
واستشهدتم بالأرقام في تحديد الأهداف والإنجازات، واعترفت  
أيضا أنكم تواجهون تحديات كبيرة واختلالات عميقة وسط  
ظروف يصعب فيها تحديد الاختيارات وكنتم محظوظين أيضا  
بالعمل بجانب ملك شاب أكثر عزيمة على مواجهة التحديات  
ملك جعل من نفسه درعا واقيا لمواجهة عبر تفقده لظروف  
البلاد الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحركاته الدائمة في  
جميع ربوع المملكة.

وجاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتتوج هذا  
الاتجاه حيث اعتبرها الجميع التفاتة مؤلوية تضمن حرص  
صاحب الجلالة نصره الله على إقامة توازنات اجتماعية  
ومجالية، وهي في الحقيقة أيضا تفسير

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

بصراحة رغم الجهود والتدابير المبذولة في هذا المجال والتي لم يستفد منها إلا المستثمر الأجنبي وهو كما تعلمون أجنبي في كل شيء، إنتاجا ومنتوجا.

السيد الوزير الأول المحترم، إن نجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو في نظري هو إعطاء الأولوية للعنصر البشري عبر القضاء التام على آفة الأمية، وتجفيف منابعها من أجل تأهيله مهنيا وتمكينه من الأنشطة المدرة للدخل، إننا نعتبر أن التنمية لا يمكن أن تكون إلا شمولية متوازنة ومستدامة وبالتالي موضوع التنمية الاقتصادية مرهون بالتنمية الاجتماعية والقضاء على مظاهر العجز الاجتماعي كالفقر والتهميش كالفقر والتهميش حضرات السادة إن الفقر والتسول والتهميش، أمراض اجتماعية لا تنحصر في البنية الاجتماعية فحسب بل لها تأثيرات سيئة على المجتمع بجانب استفحال الإجرام وتدني القدرة الشرائية فإنه يساهم في الركود والتقاعس وشل الحركات التجارية والرواج وخلق الإحباط في النفوس مما يدفع إلى اليأس، إلى الهجرة، التي أصبح موضوعها يشغل بال كل الدول المعنية أي المستقبلية والتي رغم الجهود المبذولة تظل وقاية أكبر منها علاجية لأنها تنظر إلى الدول المصدرة من الناحية الجغرافية لا من الناحية التنموية وسبل القضاء على آفة الفقر والبطالة أساس خلق، أساس خلق الإحباط واليأس، لقد أكدت بعض الدراسات التي أعدها صندوق النقد الدولي، أن كل أسرة متوسطة تتكون خمسة إلى ستة أفراد وتصرف أقل من 826 درهم في الشهر في العالم الحضري تعد أسرة فقيرة إن هذا المبلغ، أي هذا المقياس الدولي يمثل في بلادنا الحد الأدنى للأجور بمعناه أن جل المواطنين ببلادنا فقراء حسب هذا المعيار الدولي المحدد لدرجة الفقر، السيد الوزير الأول المحترم لقد أشرتم إلى تنشيط عملية الشراكة في منظمات المجتمع المدني وتقديم ما يلزم من الدعم لإنجاز أكثر من 100 مشروع ورصدت لها الحكومة برسم السنتين المنصرمتين بغلاف مالي تجاوز 540 درهم والسؤال الذي يشغلنا هل من إمكانات مركزية أو غيرها لاختيار هذه المشاريع، وهل هناك مراقبة، نعم نعتقد أنها، ولكن يجب أن لا يغيب عنا أن الميدان الاجتماعي لا يتوفر على قوانين تأطير العمل الاجتماعي والدولة غائبة هنا رغم أنها شريكة، في هذا الصدد نرى أنه من واجبنا أن نشير الانتباه إلى أن تعدد القطاعات الحكومية المتداخلة والمسؤولة على هذا القطاع قد يؤدي كذلك إلى تدبير المال العام، لأننا لا نحظنا بالخصوص في هذه الآونة الأخيرة أن هناك من ينصب نفسه فاعلا اجتماعيا ويتقاضى منحا في نفس المشروع ونفس الموضوع من جهات مختلفة قطاعات حكومية وأخرى محل جماعات محلية أو إقليمية أو جهوية أو حتى خارجية يتم توظيفها بطرق غامضة وفي أمور تافهة مستترة بغطاء ثقافي أو رياضي أو فني أو رحلاتي منظمة ومن غدا أمام قضية جديدة، موضوعها تدبير المال العام، لقد تكون الدولة مضطرة إلى محاكمة البعض من جمعيات المجتمع المدني وإن تشاعنا من هذا الباب حرصنا على تطهير وتقوية دور هذه الجمعيات وتحسينها وإعطاها مصداقية أكثر.

عزى التعبئة والتجند حول ملكيتنا وحول دورها الرائد، علما أنها تستمد مرجعيتها من شرعية دينية وشعبية.

السيد الوزير الأول المحترم، لقد لمسنا تحولا حقيقيا في سياسة الحكومة نحو بناء نموذج مجتمعي سليم بفعل ما تحقق في هذا السياق من نتائج إيجابية غير مسبوقه دلت على البعد الاجتماعي الذي أضحي يميز الإنجازات الحكومية وإن كانت عميقة في دلالاتها فإنها أيضا لا تخلو من نواقص في شموليتها وفي توطيدها، فإننا في هذا الصدد نتساءل كيف أن الحكومة لا تذخر أي جهد من أجل مواصلة الإصلاحات وفتح الأورش التنموية في مجالات قطاعية متعددة وباعتمادات مالية ضخمة دون أن يظهر أي تحسن ملموس في مؤشرات التنمية البشرية.

كما نتساءل عن عدم تناغم وتناصب الجهود الحكومية والمجهودات العمومية بصفة عامة، مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بشريا ومجاليا ماديا واقتصاديا، فهل هناك، إن أزمة في المقاربة لتنموية، وهل يتعلق الأمر بمنهج بنوي في ربط العملية بالتنمية البشرية؟ وهل كتب على المغرب أن يبقى ضحية اختلالات المجالات بسبب التقسيط الذي حققه الاستعمار بالمناطق حسب المصالح الخاصة التي جعل بعض الجهات تظل تفتقر إلى عناصر مؤهلات التنمية لأضحى مجال العمل أو الاستثمار بها شبه مستحيل، بجهة تازة لخصيمة تاونات وجهة مكناس تافلات فهذا التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الخطير، أصبح من الصعب تداركه أم أن الأمر أصبح يتفاقم بسبب ضعف السياسات وفشل التوجهات السابقة، السيد الوزير المحترم، إننا نعي جيدا ونقدر جسامة المسؤولية الملقاة على الحكومة وعلى الجميع أن يقدر ويضع في الحسبان أن هذه الحكومة ورثت ثقلا اجتماعيا كبيرا بنوي وإن الأزمة التي يعرفها الاقتصادي المغربي تكتسب في الجانب الاجتماعي كل أبعادها المساوية فلنأخذ مثلا معضلة التشغيل كسوق الشغل ببلادنا إنهما في تناقض حاد فاليد العاملة في تنامي مستمر وفرص الشغل في تقلص دائم منذ عقد من الزمن استشعرت الحكومة بهذا النقص والتجأت إلى مجال التكوين المهني والذي بالفعل عمل على تكوين يد عاملة خبيرة ومهنية ساعدت على انخراط الأجيال في سوق الشغل، فنحن بدورنا على علم بالمجهودات الحكومية وانشغالاتها لكننا غير مرتاحين للنتائج بالمقارنة مع نسبة البطالة كما وكيفا ولو أننا على يقين بنجاعه وفعاليتة التدبير الحكومي وتعامله مع هذا الملف فالإستراتيجية التي وضعتها الحكومة للإنكباب على ملف التشغيل هي على المدى المتوسط ماعدا برنامج إطار التشغيل المأجور في مخطط يدعي إدماج الثاني التأهيل الذي يهدف إلى تمكين مائة ألف شاب من ولوج الحياة العملية ونتمنى صادقين أن تسعد الظروف هذه الحكومة لتحقيق نسب مهمة من برنامجها في هذا المجال، ومن أجل تحسين فرص الشغل نكرنا الاهتمام بالمقولة وتأهيل اليد العاملة، بما معناه تأهيل فضاء التشغيل والذي بدوره يقتضي الاعتماد على تشجيع الاستثمار من أجل المساهمة وهنا يجب أن نسجل أن الحكومة لم تتمكن بصورة كاملة من تحديد حصيلة الاستثمار ونقلها

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

شكرا السيد المستشار،

**الكلمة الآن للسيد المستشار عبد الحق التازي باسم الفريق الاستقلالي، فليتفضل.**

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على النبي مصطفى الكريم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة والسيدات الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون.

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أساهم في مناقشة تصريح الوزير الأول حول حصيلة وأفاق السياسة الاجتماعية في البرنامج الحكومي أود أولا أن أنوه بتجاوبكم مع دعوة الأغلبية موجهة إليكم والتي تهدف تعزيز آليات الحوار وحسن تفعيل العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وفق مقتضيات الدستورية كما أننا ننوه بمضمون هذا التصريح الذي تعرض لمختلف القطاعات المرتبطة بالسياسة الاجتماعية وخاصة ما يهم الشباب، ولا سيما العاطلين منهم الذين يتظاهرون أمام البرلمان متطلعين إلى الإجراءات الكفيلة بوضع حد نهائي لمعاناتهم.

وقد سجلنا عزم الحكومة على تهيئ المناخ المناسب من الاستحقاقات المقبلة التي نريد أن تكون مظهرا واضحا لممارسة ديمقراطية نزيهة كاختيار أساسي لا رجعة فيه إننا ننتظر أن تكون فرصة الرد على تدخلات الفرق مناسبة تستدركون فيها عدم تعرض تصريحكم بما يكفي من التدقيق لتجربة العمل المحلي على ضوء إصلاح الميثاق الجماعي وأنتم أعلم بدور المنتخبين المحليين في كل تنمية اجتماعية وهم ممثلون في هذا المجلس بنسبة ثلاث أخماس وأنتم كذلك أدرى بالمعوقات التي لا تزال تحد من تدبير فعالية الشأن المحلي وتفعيل النظام الجهوي وكذا ما يتعلق بدور الغرف المهنية في تحقيق سياسة القرب وترسيخ التماسك الاجتماعي كما نتطلع إلى إجراء أكثر تفصيلا للسياسة الحكومية في مجال حماية وتمكين الطفولة والنهوض بأوضاع المرأة ومحاربة الإقصاء الاجتماعي فيما يخص المعاقين والمسنين وهي محاور نعلم أن الحكومة قد اعتمدت لها برامج عمل... ويهمننا أن يبرز تصريحكم مدى الإنجازات المحققة بهذا الخصوص وأفاقها.

إننا نعتبر أن دعوتكم إلى تكريس ثقافة التفاوض مبنية على مؤشرات إيجابية وأن مفتاح التفاوض هو الثقة في المستقبل فمن حقنا ومن واجبنا أن نتساءل اليوم إلى أي حد تم تركيز الجهود على الأسبقيات الملحة والتي حددها جلالة الملك والمتمثلة في التشغيل، المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق إننا نلح دائما على أن الحكامة الجيدة ومن بينها تدبير الزمان والاستعمال المعقلن له هو الأداة الحاسمة والفعالة التي من شأنها تمكين الحكومة من تعبئة القوة الحية

السيد الوزير الأول، قد لا تفوتني الفرصة دون أن أسجل باسم فريقتي أن هذه الظواهر الاجتماعية التي شخصها التصريح الحكومي، فقدم بعض الحلول محاولة للتقليص من حدتها فإنه وجبت الإشارة إلى أن فقر والتهميش والإقصاء والبطالة والنقص الحاصل في المرافق الاجتماعية لا يزال متفشى بحدّة في العالم القروي، وإن التمنيع لحقيقي من هذه الظواهر يقتضي منا وضع كشف حقيقي للمناطق ريفية وتوفير الإمكانيات الكفيلة للعالم القروي، لتقليص التفاوت لحاصل لبعث الثقة والارتياح في نفوس المواطنين القرويين والشأن لفلاحي في هذا الموضوع حاضر كذلك ويدعون إلى مراجعة الذات التحلي بالجرأة في عدة مجالات كالتمويل والتأمين والتكوين وكل القضايا المرتبطة باللامركزية واللامركز والتفكير بجديّة في استبدال سياسة التشبث بسياسة فلاحيّة واضحة المعالم قادرة على تأهيل فلاحتنا وتوفير العناصر المؤهلة والخدمات الأساسية الخاصة بالتعليم وجعله ميسرا في مختلف مراحلها، وبالنسبة للصحة فحقيقة بفضل نظام التغطية الصحية استبشرنا خيرا، لكن الحقيقة أن التغطية لا تشمل الجميع فالعالم القروي أضحى أكثر المناطق حرمانا وتضررا ولستم بحاجة لوصف الحالة التي توجد عليها بعض المستشفيات الإقليمية فمن الممكن أن نرد طلبا لعاطل ولا تستطيع أن نرد طلب مريض بحجة البعد أو قلة الأسرة أو نقص في الأدوية، أو غض الطرف عن امرأة حامل، أو عن ضحية حادث السير.

السيد الوزير الأول المحترم، لقد أذكي التصريح الحكومي في نفوسنا الغيرة وأطلقنا العنان لكشف انتظارات وانشغلات المواطنين، لأننا لمسنا صدق وحسن النوايا من خلال تفضلكم بالإفصاح والاعتراف بعمق الأزمة الاجتماعية وتفضلتم بإطلاعنا على البرامج الوقائية والمخططات الهادفة بصدق في معالجة بعض قضايانا الاجتماعية فنحن كمجلس تشريعي وكأغلبية مساندة الحكومة وضعنا بالأمس ثقتنا فيها وكان نعاقدنا على برامج وآمال وفي الأخير إننا ندعوكم إلى المزيد من التواصل خاصة مع المواطنين لضمان ارتياحهم ولاحظنا أنكم في حاجة إلى إعلام يوضح بجلاء ويغطي بصدق أعمالكم كما أننا نشيد بقيامكم بفتح موقع على الأنترنت بفتح المجال لإطلاع المواطنين على النشاط الحكومي حقيقة نحن ممثلي الشعب لنا تواصل مستمر مع الحكومة ومع من نمثلهم لكن علاقة التواصل لا زالت في حاجة إلى الوقت لنتمكن من التجاوب الكامل مع سياق سياسة مضبوطة ومحددة تحدد فيها المسؤولية ليتسنى للجميع ضبط دور المعارضة وتحديد مسؤولية الأغلبية التي تعتبر الحكومة جزءا منها.

وفقنا الله لما فيه خير الصالح العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

وتحمل المصالح العمومية دورها في مرافقة هذه البرامج من نشأتها إلى نضجها والتحقق من جدواها المالية وحتى لا تتكرر النتائج السلبية التي مازالت آثارها تترق المقاولين الشباب إننا إذ نلح على نهج سياسة فعالة لتشغيل نخبه إلى إشكاليات الحفاظ على رصيد الشغل وتفعيل مقتضيات مدونة الشغل لحماية الحقوق والواجبات سواء بالنسبة للأجراء أو بالنسبة للأرباب العمل والحرص على مواكبة تشريعنا الاجتماعي للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة لعالم الشغل وننتظر أن تتوصل الحكومة إلى قاعدة الاتفاق مع أطراف الإنتاج بخصوص القانون التنظيمي لحق الإضراب كما نتطلع إلى إيجاد الحلول المعقولة للمطالب المتعلقة لمختلف فئات العاملين بالوظيفة العمومية والقوانين الأساسية الخاصة بكل الفئات المعنية.

سيدي الرئيس،

إذا كان ميثاق التربية والتكوين بمثابة الإطار العام لمواكبة عناصر إصلاح فعالية نظامنا التعليمي فإننا نسجل بإيجابية النتائج التي أعلنت عنها في مجالات التعميم وتحسين المردودية وانتقاء الجودة ومسايرة التكوين كما وكيفا للتحولات المتسارعة على الاقتصاد والتكنولوجية، إننا نلاحظ معكم رغم الجهود المبذولة أن الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي لا تزال قائمة، وأن الزيادة في بنيات الاستقبال لا يرافقها الجهود الضروري للصيانة وتأهيل البنيات القائمة التي يوجد مع معظمها في وضعية متردية ويعاني أكثرها من غياب التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وانعدام الشروط التربوية الملائمة للتكوين سواء بالنسبة لرجال التعليم أو المدرسين إذ نشيد بانطلاق برنامج استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل بكافة المؤسسات المدرسية نرجو أن ترفقه المواكبة التقنية والصيانة والتجديد في توظيف هذه الوسائل على المدى الأمتل وذلك بتشغيل أطر مختصة والعمل على تسريع وثيرة العمل وبحث إمكانية رفع أغلفة التمويل بما يحقق الجودة المطلوبة للمسايرة المواصفات الدولية وكذلك تكثيف تكوين المهندسين أهم صانعي مستقبل الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد راهنت الحكومة ضمن سياستها الاجتماعية على تسريع وثيرة تنفيذ البرامج التجهيزات الأساسية للقرب وحققت الوثيرة التي التزمت بها في مجال التزويد بالماء الشروب والكهرباء وبناء الطرق والمسالك، ولكننا نعتبر أن توفير الشروط الأساسية لتحسين ظروف العيش، ينبغي أن يواكبها توفير التجهيزات الأساسية الضرورية من مؤسسات صعبة وتعليمية وثقافية ورياضية وتشجيع الأطر للاستقرار في القرى الناشئة ببدل التحفيظات الملائمة.

ونذكر بمقترحينا الراميين إلى إدماج إقليم بولمان ضمن وكالة تنمية أقاليم شق، وإحداث وكالة خاصة للأقاليم (غير مفهومة) للحدود مع الجزائر، كما نعتبر أن إعفاء مائة ألف فلاح من ديون القرض الفلاحي،

في المجتمع وإنكفاء الحماس في نفوس المواطنين وبناء الثقة في المستقبل إن الموضوعية تقتضي ونحن على مسافة أقل من أربع سنوات من تنفيذ البرنامج الحكومي أن نسجل أن الحصيلة إيجابية عامة وأنها متجاوبة مع الأهداف المرسومة بالرغم من العوائق الموضوعية وحجم الخصاص الذي لم يحجبه تصريحكم يوم الأربعاء المنصرم، لقد ركزتم السيد الوزير الأول في تقديم الأشواط التي تم قطعها في تنفيذ السياسات العمومية في مجال تدبير الشأن الاجتماعي ببلادنا على 12 ورش من الأوراش الاجتماعية التي فتحتها الحكومة في إطار برنامجها وسند لي بملاحظتنا المركزة في هذا الصدد من خلال بعض المحاور التي سبق أن اعتمدناها عند مناقشتنا للبرنامج الحكومي قبل 4 سنوات.

المحور الأول: الإقلاع الاقتصادي والتنمية البشرية، إن المنهجية التي قدمتم بها حصيلة الأداء الاجتماعي تعتمد مقارنة جريئة تجعل من أوراش التنمية الاجتماعية رافعة قوية إلى جانب الإقلاع الاقتصادي، وهذه المقاربة إذ تعالج إشكالية تدبير الزمان تتجاوب مع ما تتطلبه سياسة القرب التي اعتمدها الحكومة من النفاذ المباشر إلى المشاكل الواقعية الأساسية وطبيعتها الملحة كأسبقية استعجالية.

ولكننا لا نزال متمسكين بأن تحقيق الإقلاع الاقتصادي منوط بمواصلة العمل على خمس واجهات سياسة قطاعية إرادية، اعتماد خطة استعجالية للنهوض بقطاع البناء، تدعيم التدابير الاستثنائية لإعادة تأهيل المقاول المغربية، تمتيع المقاول الصغرى والمتوسطة، بمعاملة خاصة ومتميزة ولنفع مرئودية المقاول لا يفوتنا أن نذكر بضرورة تخفيض الضريبة على الشركات بالمستوى الذي تعهدت به الحكومة، وكذا تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للموظفين وأجراء القطاع الخاص، وكذلك تقوية وتطوير وتدعيم الصادرات، إن أزمة التشغيل هي أزمة كل أسرة مغربية فلا يخلو بيت من عاطل أو عاطلة، حامل لشهادة أو قطع شوطا مهما في التعليم ومن مظاهرها المتعددة ما نعاناه من وقفات واعتصامات هنا طبعا ظاهرة ديمقراطية، ولكنها لا يجب أن تبقى مشهدا متجددا ومستمر في الساحات والشوارع يؤشر على عجز واضح عن إيجاد حلول ممكنة والتجاوب الضروري مع الواقفين والمعتمسين، إن إحداث الشغل هاجس أساسي لا محيد عنه من أجل حفظ كرامة المواطن وفتح أبواب الأمل تطلعات الشباب فلذلك فنحن نسجل بإيجابية اهتمام الحكومة باعتماد سياسة إرادية للتشغيل ترتكز على تنظيم سوق الشغل وتدعيم آليات تدبيره لتيسير اندماج الشباب لقد أكدتم أن الدينامية الجديدة للاقتصاد الوطني ساهمت في انخفاض نسبة البطالة إلى سقف دون 10٪ لأول مرة منذ 35 سنة، ولا بد أن نسطر على.... ولكنكم أطلعتكم باستمرار عدد من الاختلالات المرتبطة بتفشي البطالة في أوساط حاملي الشهادات ونحن نعتبر أن نتائج مبادرة التشغيل يمكن أن قاعدة لتوفير فرص الشغل المتأجور ومواكبة الشباب حاملي المشاريع وتحسين وتطوير تدبير سوق الشغل ولكن نجاح البرامج المقترحة إدماج تأهيل مقاولاتي يظل بفعل رهينا بالجزم الصرامة والفعالية في تحقيق المواكبة التقنية والتدعيم المالي الفعلي

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

اعتبارا لما تزخر من إمكانيات كقطاع مشغل بامتياز وتقديرا لمؤهلاته التنافسية كما أن برامج السكن تشكل مظهر قوة في الإنجاز الاجتماعي للحكومة التي جعلت منه أحد أولوياتها انسجاما مع الأسبقيات الأربع التي حددها جلالة الملك لمواجهة الحجر المتراكم نتيجة الاختلال بين العرض والطلب وما ترتب عنه من تسيب وتشوه عمراني في الحواضر والقرى وتنازل السكن غير اللائق ومضاربات عقارية، نحن نتوقع التوفيق للسياسة الحكومية في معالجة هذه الاختلالات لأنها تشيد توكلاتها على تشخيص شمولي وبدائل قابلة للتنفيذ ومدعمة بوسائل التمويل والضمان والتوجه نحو تأطير تشريعي ملائم من خلال مدونة التعمير تسن قواعد الإصلاح النصوص القانوني والتنظيمي وإلى جانب السكن الاجتماعي تعتبر الصحة مقياس لدى نجاعة كل سياسة اجتماعية ففي هذا القطاع تراكم الخصاص بشكل مهول لعشرات السنين وأصبح الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية يتطلب درجات متفاوتة ومتعددة من التدخل العمومي إصلاح وتدعيم البنيات الإستشفائية تمويل وتأطير الخدمات الصحية، الاهتمام بالبحث العلمي وتكوين الأطر الصحية، مشاكل التغطية الاجتماعية لأوسع الفئات من المواطنين ومنه الفلاحون والعمال الفلاحين اللذين يجب أن تكون لهم تغطية اجتماعية، تأهيل مؤسسات التأمين الصحي والضمان الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول.

السادة الوزراء.

إخواني المستشارين إن النتائج والآفاق التي تقبل عليها بلادنا بفضل الجهود المبذولة على مستوى كل الأوراش المفتوحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي السبب الذي سيكون على الأغلبية الحكومية أن تدافع عنه أمام الشعب وهذا يقتضي في رأينا بذل مجهود مضاعف على مستوى التواصل، فمن واجب الجميع العمل على تنوير الرأي العام ورفع معنوياته وشحنه واستنهاض همه، وبذ خطابات التيسير والإحباط ورفض عناصر القوة والتنبيه لمظاهر الضعف وإدانة لكل مس بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الفردية والجماعية أو عرقلة لمسار بلادنا نحو إرساد قواعد المجتمع الحضاري.

إن المنهج التشاوري الذي اعتمده جلالة الملك مع الهيئات السياسية والمجلس الاستشاري لشؤون الصحراء بعد إعادة هيكلته من شأنه أن يعكس من جديد هذا الإجماع الوطني حول تواجده الأمة المغربية المتمسكة بوحدة العقيدة والقيم النبيلة لدينا الحنيف الذي يأمر بالتضامن ويحث على التكافل بمقومات وخصوصيات الهوية المغربية المتشكلة مع العروبة ككيان كلفة لإدارة والتعليم والحياة العامة وكانتماء قوي والأمازيغية كتجدر حضاري تاريخي وبمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال الملكية الدستورية كنظام للحكم مبني على قواعد العقل والشورى ودولة الحق والقانون وبوحدة التراب الوطني في حدوده

نبغي أن تكون فرصة لمراجعة سياسة التمويل، والتأمين الخاصة بالنشاط الفلاحي وكذا في التشجيعات والتحفيزات المرصدة للقطاع السيد الوزير الأول تفيد المؤسسات الاجتماعية والبشرية أن جهود السياسة المتبعة ما تزال بعيدة عن التحكم في حجم العجز الذي تراكم طيلة 40 سنة. نتيجة لسوء التدبير وضياع الوقت فيما لا يعني ولكن نتائج المحصلة تشير إلى تزايد ملحوظ في وثيرة النمو تظهر انعكاسها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وتؤكد قوة وتنوع التدخلات العزم على تمتين التماسك الاجتماعي وتقوية التنمية البشرية وقد دافعنا دائما على فكرة التضامن ضمن مقاربة هيكلية مؤسسية ما عبرتم عنه بتجاوز منطق الإسعاف والمساعدة وتعزيز القدرة على التكفل لذاتي وقد تحدثتم في هذا الإطار عن تدخلات القطب الاجتماعي لهادفة إلى تقليص مظاهر الفقر ومعالجة الفوارق وتحسين ظروف الفئات الأكثر خصاص، ونحن إذ نشيد بأهمية الشراكة نؤكد أنها لا يعني استقالة الدولة كراعي اجتماعي مسؤول مسؤولية كاملة في تأطير ومواكبة ومتابعة وتقنين مجال تدخل كل الفاعلين، تنافيا لأي استغلال عمى أو تسيب أو زيغ عن الأهداف المرسومة لترسيخ التماسك الاجتماعي وتقوية التنمية البشرية، إن عمليات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني أساسية لإنجاح هذه الاستراتيجية ولكن من الواجب عدم غلط الاختصاصيات والصلاحيات المكفولة دستوريا وقانونيا لأجهزة دولة والسلطات التنفيذية المركزية والمحلية والهيئة التشريعية، والمؤسسات المنتخبة محليا ومهنيا.

سيدي الرئيس، إن تمتين التماسك الاجتماعي يقتضي في رأينا اتخاذ المزيد من المبادرات ومنها على الخصوص الرامية إلى تقوية دور المرأة في جميع الميادين، حماية الطفولة وتدعيم دور الشباب تأهيل القطاع الرياضي والثقافي، تفعيل وتطوير البرامج الصحية والتغطية الاجتماعية، تحسين حالة الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة من مسنين ومشردين، تقوية القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك بمراجعة سياسة الأجور، والقضاء على الإمتيازات وإعادة النظر في توزيع العبء الضريبي الجزم في تنفيذ سياسة وبرامج محاربة الرشوة واستغلال المال العام وإصلاح الإدارة والعقل وتوفير شروط الأمن وطمأنينة للمواطنين.

السيد الوزير الأول، سبق لنا خلال مناقشة برنامج الحكومة قبل 4 سنوات، أن أشدنا بإعادة الاعتبار للجالية المغربية بالخارج لما خصصتم لها وزارة تعني بقضاياها ضمن هيكله الحكومة وهو ما كان له أثر كبير في نفوس المواطنين اللذين يزدادون ارتباطا بوطنهم، ولكننا نؤكد من جديد حق هذه الفئة في المشاركة في الحياة السياسية بإعطائها حق الانتخاب وإحداث مجلس أعلى استشاري في أقرب الآجال وفتح بعثات ثقافية مغربية في المراكز الكبرى لتجمع جاليتنا في المهجر.

السيد الوزير الأول ركز تصريحكم في المجال القطاعي على استراتيجية إرادية التي وضعتها الحكومة لتنمية الصناعة التقليدية،

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الحقة الغير القابلة للتصرف مع انفتاح المغرب على إنهاء التوتر المصطنع في إطار حل سياسي نهائي يحترم السيادة ووحدة التراب المغربي تلك هي قناعاتنا وعليها سنظل مدافعين بغيرة متشبعين بالمواطنة الحقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار، الآن أعطي الكلمة للسيد محمد الجوهري .

### المستشار السيد محمد الجوهري

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيد والسادة المستشارون المحترمون.

أشرف أن أتقدم بهذه المداخلة، باسم فريق الحركة الشعبية الذي أصبح يضم فريق الحركة الوطنية الشعبية، وفريق الاتحاد الديمقراطي، بعد اندماج هذه الأحزاب الثلاث تحت لواء الحركة الشعبية، طبقا للمادة 41 من قانون الأحزاب، إن حزب الحركة الشعبية الذي أصبح يضم الأحزاب الثلاثة كما ذكرتم أنفاً وهو مشارك في الحكومة ومن ضمن الأغلبية الحكومية، نقدم رأيت حول التصريح الذي قدمه السيد الوزير الأول، والحقيقة أننا كأغلبية حكومية لا نحتاج إلى عناء كبير وتحليل ودقيق للجواب عن هذا التصريح لأنه تصريح يوضح إنجازات الحكومة أي الإنجازات التي قامت بها الأغلبية الحكومية متناسقة متضامنة ومسئولة عن تنفيذ البرنامج الحكومي، لقد مضى على تحمل هذه الحكومة مسؤوليتها ثلاثة سنوات وثمانية أشهر خضعت خلالها للمراقبة البرلمانية الدوابة مراقبة يقوم بها 195 برلمانياً أي 325 نائباً في مجلس النواب، 270 مستشاراً بمجلس المستشارين، مراقبة علنية يتبعها المشاهدون والمستمعون عبر الوسائل السمعية البصرية، يومين في الأسبوع ومراقبة داخل اللجان البرلمانية الدائمة، وأخرى عن طريق الأسئلة الكتابية، ناهيك عن المراقبة السنوية خلال مناقشة قانون المالية والميزانيات القطاعية، إن الحكومة لم تنتظر إلى أن تنتهي أو توشك على أن تنتهي ولايتها لتقدم إلى ممثلي الأمة ما أنجزته وفاء لما التزمت به من التشارور المنتظم والتواصل الدائم مع البرلمان وهكذا قدم السيد الوزير الأول إدريس جطو أول تصريح له أمام البرلمان في مجلس النواب يوم 10 يوليوز 2003 أي بعد أن قاد الحكومة التي يترأسها مدة ثمانية أشهر لعرض الحصيلة الأولية للإنجازات التي تحققت خلال تلك المدة، وإطلاع البرلمان على البرامج والمشاريع التي انكبت الحكومة على تنفيذها مستقبلاً، وكانت خطط الحكومة منذ البداية مبنية على ما رسمه الخطاب الملكي السامي عند افتتاح الولاية التشريعية في أكتوبر 2002، إذ حدد جلالة الملك للحكومة منهج العمل في أهداف سياسية كبرى وهي

التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق وانكبت الحكومة على العمل بعد مصادقة البرلمان على الميزانية السنوية. وجاءت أحداث 16 ماي 2003 لإرهابية وهب الشعب المغربي كله متضامنا ومتآزرًا منددا مستجمعا لقواه لتقوية مناعته وتأكيد إصراره على الماضي قدما نحو الأهداف المرسومة، وقال جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه بعد هذه الأحداث يوم 29 ماي 2003 إن المغرب سيواصل المشروع المجتمعي الديمقراطي الحدائي هي بإيمان وتبات وإصرار، وأكد جلالته أن سيكون في مقدمة المتصددين لكل من يريد الرجوع بهذا المشروع إلى الوراء وفي طليعة السائرين به إلى الأمام لكسب معركتنا الحقيقية ضد التخلف والجهل والانغلاق وقد تقدم السيد الوزير الأول مرة أخرى أمام البرلمان، بعد خطاب جلالة الملك التاريخي المتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث قدم خطابا وتحليلا لما تقوم به الحكومة وما تنوي القيام بها، وهي ترتب أوراقها من جديد للانسجام مع المعطيات الظرفية والواقعية محليا ودوليا ولإعادة ترتيب الأولويات في منهجية تستبقي الأحداث وتتوقع وترصد ما يستحدث من أمور، نعطي نبذة بطبيعة الحال على أسس وركائز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أصبحت مشروعاً مجتمعياً مبنياً على المقومات الآتية الديمقراطية السياسية، الفعالية الاقتصادية التماسك الاجتماعي تمكن كل مواطن من الاستثمار الأمثل لقدراته ومؤهلاته التأهيل الاجتماعي و 403 من الجماعات الأشد خصاصة، وبعد مضي سنة على انطلاق برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هاهو السيد الوزير الأول يقف أما مجلس المستشارين ليقدّم الحصيلة المتعلقة بالشق الاجتماعي مركزاً خطابه على ما تحقّق خلال هذه المدة الوجيزة من إنجازات في المجال الذي هو محور التنمية البشرية، حيث أكد ما اعتمده المبادرة من فلسفة باعتبار أن العمل الاجتماعي يتجاوز منطق الإسعاف والمساعدة ويعزز القدرة على التكفل الذاتي لتطوير وتنمية الأنشطة المدرة للدخل ومعالجة مظاهر الفقر والإقصاء والهشاشة لبرنامج أفقي يضمن شمولية تدخلات هذه المبادرة التي هي مسؤولية كل السياسيين والنقابيين والاقتصاديين والهيئات الجمعوية وأكد أن البرنامج قد انتقل حول المسار المتوسط المحدد ما بين سنوات 2006-2010، بعد الشروع في تنفيذ العمليات المنجزة برسم السنة الحالية، أي المسار القصير للبرنامج الذي رصد له 2/5 مليار درهم، ولن يتسع المجال لإعادة سرد المنجزات بل إنه لا فائدة من ذلك، إلا أن الموقف يستلزم أن نوضح أننا تمعنا في الخطاب وقبله تتبعنا أنشطة جلالة الملك وهو منكب بإصرار ومواظبة وتفاني قل نظيره، وهو يتلاحم ويلمس ويعايش قضايا الطبقات المستضعفة، والفقيرة والمهمشة، فأنجز مئات المشاريع وأعطى الانطلاقة لمثيلاتها من الأوراش ذات الارتباط بالحياة اليومية للمواطنين في كل المجالات التي أشرنا إليها أنفاً وتتبع كذلك ونواكب مجهودات الحكومة وعملها الدؤوب بسرعة وفعالية.

إنما أنجز من البرنامج الحكومي يفوق التوقعات التي كانت معتقدة خلال المصادقة عليه وهو أمر هام من عدة أوجه، أولها أن تدبير الشأن

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

**شكرا للسيد المستشار الأبن الكلمة للسيد مصطفى أسكور من الفريق الديمقراطي.**

بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد الرئيس،  
السيد الوزير الأول،  
السادة الوزراء،  
إخواني المستشارين.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة التصريح الحكومي الذي ألقاه علينا السيد الوزير الأول المحترم يوم الأربعاء الماضي حيث اقتصر فيه على سرد السياسة الاجتماعية التي تنهجها الحكومة في الوقت الذي نتساءل فيه كبرلمانيين، لماذا السياسة الاجتماعية دون غيرها حيث جاءت هذه المبادرة بعد الإلحاح الكبير الذي عبر عنه السادة المستشارون المحترمون إذ غاب عنه الوزير الأول لمدة قاربت 4 سنوات، أي منذ 21 نوفمبر 2002 نعتقد داخل فريقنا بأن هذا التصريح جاء متأخرا، إذ نعتبر هذا اللقاء مع مجلسنا الموقر محطة مهمة للتواصل مع الجهاز التشريعي الممثل للأمة المغربية وحرصا كذلك على تكريس سنة الحوار والتشاور التي وعدت الحكومة منهجها وهي مناسبة نؤكد فيها للسيد الوزير الأول بأننا لا نختلف معه بأن هذه اللقاءات تشكل فرصة للحوار ولسماع الرأي والرأي الآخر حول الأوراش التي تعرفها بلادنا كما أننا نؤكد بأن فضيلة الحوار التي نؤمن بها داخل فريقنا لا يمكن لها أن تكون دون أن يكون هناك حوار حقيقي بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إذ أن هناك العديد من القضايا التي تهم شرائح واسعة من مجتمعنا المغربي، تعرف مشاكل عديدة في مختلف القطاعات الإدارية.

ونطلب فيها مقابلات كبرلمانيين مع السادة الوزراء، أعضاء الحكومة الموقرة ولا تتم تلبية طلبنا ونبقى ننتظر الأيام والأسابيع والشهور لكي نلتقي بالسادة الوزراء أو لا نلتقي وبالتالي مثل هاته السلوكات تضرب أسلوب الحوار والتشاور في العمق وتحط من قيمة المؤسسة التشريعية أمام الرأي العام الوطني وهي فرصة لكي نلتمس منكم السيد الوزير الأول المحترم أن تعطو تعليماتكم للسادة الوزراء لكي يفتحوا مكاتبهم أمام السادة المستشارين ممثلي الأمة لطرح مشاكل المواطنين قصد معالجتها.

السيد الرئيس،  
السيد الوزير الأول،  
إخواني المستشارين،

إننا لا نختلف معكم في كون المغرب ولله الحمد بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يعرف حركة كبيرة في مجال تكريس الحريات العامة، وتثبيت حقوق الإنسان وتنفيذ مضامين هيئة الإنصاف

العام ببلادنا لم يعد يتم بالطرق الكلاسيكية العتيقة، ويترجم كذلك أن الإصلاحات التي أنجزت في الإدارة والتدبير قد أتت أكلها، وأن المراقبة المعتمدة في مجالات التدبير والتسيير أتت أكلها أيضا، وأن رئيس الحكومة إدريس جطو استطاع أن يتقدم مقدما ملموسا لبرنامج حكومته رغم كل العوائق والموانع التي يمكن أن نسبها مشاكل تصل أحيانا إلى درجة الأزمات والحقيقة كما جاء ذلك في خطاب السيد الوزير الأول أن الجرأة والمواجهة التي يتم بهما التصدي للمشاكل والملفات المطروحة وكذا العمل في شفافية تامة باعتماد الإنصات والإصغاء والحوار والبحث عن آليات التنفيذ ووسائلها المادية كلها أسباب وأسلوب ضمن نجاح الحكومة في سير عملها.

سيدي الرئيس، سأقع في اجترأ أو تكرار إن عدت إلى رصد الإنجازات كما أكدت ذلك في البداية.

ولن أطيل عليكم فالأوراش المفتوحة وأوراش كبرى أفقية ونوعية وشاملة ومندمجة شملت السكن الاجتماعي والتنمية القروية والشباب والمهن الحرة والصناعة التقليدية والتعليم وإنعاش التشغيل والصحة العمومية والتغطية الصحية ومحاربة الرشوة والتكوين المهني، ونعتبر أن الإصلاح الذي وقع في الجهاز القضائي إصلاح هام، وله تأثير مباشر وغير مباشر في التنمية البشرية، بل إنه التنمية البشرية بمعناه الدقيق، عندما يطمئن المواطن إلى دولة والقانون إلى واجباته ويستشعر حقوقه ويعلم بأن عدم القيام بهذه الواجبات يترتب عليه الجزاء ويعلم علم اليقين أن جهاز القضاء هو جهاز في خدمته، إن الإمكانات التي نرصدها لجهاز العدالة توتي أكلها ونتائجها بشكل وفوري مباشر سواء تعلق الأمر بمؤسسات تنفيذ العقوبات وهي السجون والإصلاحات أو تعلق الأمر بمضاعفة عدد القضاة المكونين والمؤهلين للإسراع في البث وإيصال الحقوق لأصحابها أو تعلق الأمر بكتابة جهاز الضبط الذي هو القلب النابض والجهاز الدموي للعدالة أو تعلق الأمر بوسائل العمل الحديثة المسخرة للتنفيذ الأحكام وإصلاح الحقوق لأصحابها في آجال معقولة.

وأخيرا أجدد الشكر للحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول متمنين نحن في الحركة الشعبية أن تتضافر جهود مكونات الأغلبية وهي تستطيع أن تفعل الكثير لتحقيق وتنفيذ برامج التي التزمت به من جهة والأولويات التي ارتكزت عليها الخطة الوطنية للتنمية البشرية واستباق الأحداث والتفاعل معها اعتبار إلى أن التحديات التي تنتظر بلادنا، تحديات كبيرة نظرا لاختياراتنا وإلحاحنا على مشروع مجتمعي وديمقراطي حدائي منفتح على العالم تحاول بعض القضايا أن تعرقل سيره مثل القضية الوطنية الأولى، قضية الصحراء وما ترتب عنها من علاقات سيئة مع الأطراف المرتبطة بها والذين هم خصوم وحدتنا الترابية، لكن إرادة الأمة المغربية إرادة صلبة وطموحاتها مشروعة وسيكون النصر حليفها.

شكرا على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الطلبة والطالبات لضمان تمدد الفتاة القروية ولا تفوتنا الفرصة دون أن نشيد بالجهود الجبار الذي بذله المنتخبون الجماعيون على صعيد مختلف الجماعات التي شملتها المبادرة في طبعها الأولى حيث ساهمت الجماعات المحلية ومجالس العمالات والأقاليم والجهات بجهود جبار لتشجيع هذه المبادرة بتنظيم العديد من المشاريع الاستيعابية لمحاربة الفقر والتهميش والتي أعادت الأمل لشريحة واسعة من المواطنين البسطاء ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لانطلاق هذا المشروع الاجتماعي الضخم الذي أعطى إنطلاقته جلالة الملك لا يسعنا داخل فريقنا إلا نطالب بتعميمه وتوسيعه جاعلين من البرامج المقترحة والمشاريع المبرمجة تهم بالدرجة الأولى العنصر البشري كمحور أساسي في هذه المبادرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

لا يختلف اثنان بكون البطالة أصبحت معطلة تؤرقنا جميعا، بحيث أنه يحوز في أنفسنا كثيرا ما نشاهده اليوم من مظاهرات لحاملي الشهادات بشوارع الرباط وأمام البرلمان.

إن معالجة مشكل البطالة تقتضي حلول شمولية في رؤية اقتصادية، اجتماعية كبيرة تعتمد على الاستثمار والاقتصاد المنتج الذي يوفر فرص الشغل لا بالحلل الترقيعية وبالخطب والوعود، فأتى تصريحكم الأول وإعلانكم عن برنامج حكومتكم سنة 2002، أكدتم السيد الوزير الأول على أن مواجهة البطالة توجد في صدارة اهتمام حكومتكم وذلك عن طريق التقليل التدريجي للنسب المرتفعة وذلك بتحريك الاقتصاد واستقطاب رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار وإصلاح أنظمة التكوين والتأهيل المهني ومحاربة الأمية حيث أكدتم على أن هذا التكوين سيستفيد منه حوالي 400.000 شاب وشابة، في مدة تصل إلى 5 سنوات تبدأ من 2004 ثم إحداث برنامج التكوين من أجل إدماج الذي كان سيستفيد منه ما بين 20 و 25 ألف، وطالبت من النقابات ضرورة تكريس السلم الاجتماعي لتشجيع الاستثمارات ومؤشرين على عزم الحكومة على إخراج القانون التنظيمي المنظم للأحزاب والرجوع إلى تصريحكم يوم الأربعاء الماضي فإنه جاءت، ذلك لتؤكد مرة أخرى أن إنعاش الشغل ضمن الأولويات مشيرا إلى أهمية التكوين والتنمية الاقتصادية في خلق فرص الشغل مشيرين إلى اختيارات أخرى اعتمدها الحكومة من خلال نتائج مبادرة التشغيل في الوقت الذي ضربتم فيه السيد الوزير المحترم الأرقام الصادقة عرض الحائط الأرقام التي أشار إليها تصريحكم الصادق، لا وجود لها على أرض الواقع و أن سنة 2005 مرت ولم تدلي لنا بلائحة أسماء المستفيدين من التكوين من أجل الإدماج و جئتم ببرامج جديدة تضررون لها موعد 2008 للإنجاز، الشيء الذي يفسر فشل مقارباتكم في معالجة ملف التشغيل الذي أصبح هاجس الجمع، إنه الواقع الذي لا يرتقى .....

والمصالحة، كما أننا لا نختلف حول قضية الصحراء المغربية التي تبقى في طليعة الأولويات التي تستدعي المزيد من التعبئة والالتفاف من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي متوافق حوله يحترم سيادة مملكتنا على سحراننا حيث هي فرصة من داخل فريق من أجل تثمين المبادرة الملكية الرامية إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بنظام الحكم الذاتي يضمن لأبناء هذه الأقاليم تدبير شؤونهم الجهوية في إطار السيادة الوحدة لوطنية وهي مناسبة نثمن فيها إعادة هيكلية المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية وذلك بهدف إشراك أبناء الصحراء في تدبير هذا الملف من خلال تحصين الجبهة الداخلية لأبناء هذه الربوع الغالية، والتعريف بعدالة قضيتنا هاته في المحافل الدولية ومواصلة التعبئة من جل فك الحصار على المحتجزين المغربية في مخيمات الذل والعار بتدوفا وهنا لا بد أن نوجه تحية اعتزاز للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة على التضحيات الحسام التي يبذلونها من أجل أمن واستقرار بلادنا، إننا في الفريق الديمقراطي نجد تضامنا المطلق مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة الرامية إلى تقرير مصيره بتحقيق دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإذ نسجل بفخر واعتزاز التضامن الشعبي والجماهيري الذي أبداه المغاربة جاه الشعب الفلسطيني البطل مطالبين المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والتدخل العاجل لوقف المذبحة الإسرائيلية.

التي تمارس بحق هذا الشعب الأعزل، كما أننا نطالب المجتمع الدولي بضرورة التدخل العاجل لإيقاف العدوان الهجمي الإسرائيلي على الشعب اللبناني الشقيق.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون.

إذا كان جلالة الملك محمد الخامس طيب الله تراه قد حرر البلاد من الاستعمار، والحسن الثاني قدس الله روحه باني المغرب الحديث، فإن محمد السادس حفظه الله فهو رائد التنمية البشرية حيث جعل من النموذج الاجتماعي القاعدة الأساسية لبناء مجتمع ديمقراطي حديث يكون محوره تأهيل العنصر البشري والاعتناء به باعتباره الثروة الحقيقية لبلادنا والمعبر الأساسي للتنمية الحقيقية حيث تهدف هذه المبادرة إلى التصدي المباشر لكافة مظاهر الخصائص وإن نوه بهذه المبادرة التي جعلها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله تحت إشرافه الشخصي، ونسجل باعتزاز كبير الزيارات الميدانية التي يقوم بها جلالة الملك لمختلف الأقاليم الفقيرة والمهمشة والتي شملت أحياء شعبية وقرى ومدامر نائية، حيث أعطى جلالة الملك النبراس المنير لجميع المسؤولين في هذا البلد، كما لا تفوتنا الفرصة دون أن نوه بمجهودات مؤسسة محمد السادس للتضامن بتدعيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار دعم العمل الاجتماعي والتكافل باحتواء ذوي الاحتياجات الخاصة وبناء دور

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد الوزير الأول المحترم،

كما أن البرنامج الجديد الذي أعلنتم عنه يبقى دون جدوى ما دام أنه نظري فالدعم لإحداث المقاوله يبقى محفوفا بالعديد من المخاطر خصوصا وأننا لنا تجارب سابقة ما زلنا نعيش عواقبها بحيث أن العديد من المقاولين الشباب أفلسوا وقدمت ملفاتهم للمحاكم وبالتالي فإن هذا البرنامج تبقى نتائجه مستبعدة ما دام أن شروط إنشاء المقاوله يفتقد لبنية اقتصادية سليمة و واضحة، إننا نؤمن إحداث برنامج مقاولتي و بغض النظر عن أخطاء الماضي نلتمس منكم أن تسهروا على إنجاز هذا البرنامج لكي نمر بوثيرة سريعة و تفتح هذه المقاوله الشابه على الصفقات العمومية لكي نضمن لها شروط البقاء لأن أهم شيء في مقاولتي هو مضمون بيع المنتوج حتى يتمكن الشباب المقاول من سداد ديونه و ليس التمويل على اعتبار أن للدولة سلطة مطلقة على ذلك و بخصوص القانون التنظيمي للأحزاب فمنذ تصريحكم سنة 2002 و أنتم تعدوننا بإخراجه و ها أنتم تعدوننا بنفس الصيغة و تعدون الشعب المغربي بهذا القانون و تطرحون آجال أخرى لا نعلم مدى التزامكم بها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إخواني المستشارين،

و بخصوص قطاع الشباب، لا أحد يجادل في كون القطاع يعرف حركة كبيرة لكنه لم يرقى للمستوى المطلوب بحكم الخصائص الكبيرة الذي يعيشه الشباب حيث جاء في تصريحكم السيد الوزير الأول بأن نصف مليون طفل مغربي استفاد من المخيمات الصيفية على أربع سنوات الماضية لكن هذه الاستفادة لا تنسينا فاجعة رأس الماء بإقران في يوليوز في السنة الماضية حيث توفيت 6 فتيات جراء الحريق الذي شب في خيمتهم و سقوط دار الشباب القنيطرة خلال فترة المخيم الربيعي من هذه السنة، وبالتالي هذه الحوادث و إن كانت قدرية إلا أنها تبين من جانب آخر هشاشة البنيات التحتية التي تتوفر عليها مراكز التخيم و بالتالي نرى في الفريق الديموقراطي أنه كان من الأجدر على الحكومة الاهتمام بالجانب الكيفي في المخيمات على الجانب الكمي و ذلك بتخصيص مبالغ هامة لتجهيز الفضاءات التخيمية و تمكينها من الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية لكي تستوعب و تستقبل أطفالنا في أحسن الظروف و بخصوص دور الشباب فإنه رغم الاحتمال الكبير إلا أنه يبقى غير كافي لاستيعاب الشبيبة المغربية.

أما المجال الثقافي، فإنما تضمنه التصريح يعد إجابا إلا أن الإشعاع الدائم لبلادنا في المنتديات و اللقاءات الدولية الثقافية و الفنية بدأ يخفت مثنين ما جاء به التصريح من مشاريع من بناء مكتب الوطنية، المتحف الوطني للفنون المعاصرة و بخصوص الدعم المسرحي فيجب أن نعطي فيه الأولوية لجودة البرامج المقترحة التي تفيد المواطن و الرأي العام مطالبين وزارة الثقافة بالتشجيع على البرامج الفنية و الثقافية التي تساهم في الورش الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك حفظه الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن نصف ساكنة المغرب تعيش في العالم القروي و بالتالي فإن هذا العالم القروي يعرف خصائصا كبيرا في بنياته التحتية بغض النظر عن الجهودات الملموسة المبذولة في قطاع الكهرباء القروية و الماء الصالح للشرب و الملاحظ أن التصريح جاء بمسطحات تعميم الكهرباء القروية و الماء الصالح للشرب في الوقت الذي نجد فيه الأرقام لا تعبر مطلقا عن التعميم حيث يتراوح الإنجاز ما بين 73٪ بالنسبة للماء الصالح للشرب و 84٪ في الكهرباء.

أما بخصوص فك العزلة عن العالم القروي و ربط القرى النائية و المداشر فيما بينها، جاء التصريح الحكومي السابق لسنة 2002، مؤكدا على إعداد ما يوازي 4000 كلم عند حدود سنة 2005 بالإضافة إلى 500 كلم سنويا حيث جاء التصريح الجديد باستمرار في برنامج 2500 كلم سنويا و طرح عليكم السيد الوزير الأول المحترم السؤال التالي:

أين هو البرنامج الأولي الذي جاء به التصريح السابق و القاضي بشق 4000 كلم سنة 2005؟

ما هي المناطق التي استفادت من هذا البرنامج؟

ولماذا لم يشر إليها لكي نطلع عليها؟

و تدعيما للتنمية القروية فإن العالم يعرف خصائصا فادحا في المرافق الصحية ذات النفع العام حيث أن غياب مستشفيات عمومية و مراكز صحية و افتقارها للإمكانات المادية و البشرية و اللازمة لما يؤثر على صحة المواطنين و يضرب سياسة التنمية البشرية في العمق، كما أن وضع التجهيزات الأساسية من قبيل سقي أكثر من 100000 هكتار و تطوير السقي المتوسط و الصغير خاصة في المناطق الجبلية و تنمية الفروع الإنتاجية كالفيتون و الأشجار المثمرة و الأغراس الغابوية و تربية الدواجن عوامل كلها نؤمنها إذا التزمت الحكومة بتنفيذها في آجالها المحددة حيث ستعمل على تطوير الاقتصاد القروي و تنويعه و الحفاظ كذلك على بيئته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن قطاع التعليم أصبح معضلة كبيرة يقتضي حلا شموليا إذ أصبحت مراجعته مطلب يحظى باهتمام كبير من طرف كافة شرائح المجتمع و الهيئات السياسية لارتباطه بحاضر البلاد و مستقبلها، بحيث

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالرجوع إلى الإصلاح الإداري الذي جاء به التصريح الحكومي الأول الذي نناقشه اليوم لا يختلف في ديباجتهما فهما يحملان نفس الأفكار. ومن قبيل سن الحكامة الجيدة وشفافة المعاملات العمومية و ضمان تكافؤ الفرص و محاربة الرشوة و تعميق مبادئ النزاهة و التخليق و التحسيس بمخاطر الرشوة و تعميم المباراة الوطنية لولوج الوظيفة العمومية و توظيف الشفافية في تدبير الصفقات العمومية، كل هذه الشعارات رنانة و لا يكفي ذكرها لكي تخترق الجسم الإداري الذي تفتشت فيه ظاهرة الرشوة و المحسوبية و الزبونية و الحزبية الضيقة لولوج مناصب المسؤولية دون الاستناد إلى مبدأ الكفاءة المهنية و قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب كما أن الإجراءات و الوثائق الإدارية المتعددة ما زالت لحد الآن هي نفسها، اللهم الإعلان عن اعتماد البطاقة الوطنية البيومترية التي تعتبر إجراء مهما سيعطي انطلاقة جديدة في التعاملات الإدارية للأشخاص في ما بينهم و الأشخاص و مؤسسات الدولة كما أن الإصلاح الإداري يفرض إعادة انتشار الموظفين و القضاء نهائيا على الموظفين الأشباح بعد الخصاص المهول الذي تركته المغادرة الطوعية في الإدارات العمومية ذات الطابع الاجتماعي كالتعليم و الصحة على الخصوص حيث يبقى هذا الابتكار الحكومي المغربي الذي سنته حكومتكم و الذي لم يتطرق له تصريحكم من أجل تقييم نتائجه و انعكاساته على الإدارة ابتكارا فاشلا بكل المقاييس و بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد يبقى في نظر فريقنا إصلاحا ترقيعيا و نطالب بضرورة احترام الحقوق المكتسبة لموظفي الدولة بمختلف شرائحها مؤكداً على أن نسبة 10٪ من اقتطاعات للموظفين فقط، تعتبر من أعلى النسب في العالم، مؤكداً على ضرورة التسيير و التدبير العقلاني لمشاركة كافة الفاعلين في منظومة التقاعد و في الأخير لا يسعنا مجدداً إلا أن نؤكد لكم السيد الوزير الأول المحترم على ضرورة تكريس فضيلة الحوار بين الجهازين، التشريعي و الحكومي في إطار الاحترام المتبادل و السماع لصوت الأقلية إن الملاحظات التي أثارناها في مداخلتنا لا تروم النقد من أجل النقد، إنما بإدارة انتباه الحكومة للخصاص الكبير الذي تعرفه القطاعات الاجتماعية والتي اعترف بها السيد الوزير الأول نفسه خلال هذا التصريح و الذي إن جاء في أمور إيجابية ننتظر من الحكومة السهر على تحقيقها في أقرب وقت ممكن وفق الأجال التي جاء بها فإنه يبقى في نظرنا تصريحا عاديا لا يختلف عن سابقه في شيء، ملي بالتسويفات و الأرقام التي لا تعبر عن الواقع الحقيقي الذي يعيشه المواطن المغربي، و شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أنا نطالب داخل فريقنا بالإسراع لم يرقى بعد إلى مستوى ما نطمح إليه لعدم ترجمة الحكومة لكافة الالتزامات الواردة خصوصا من حيث الجودة و المرودية إضافة إلى ذلك الخصاص الذي يعرفه القطاع في أطر التعليمية بعد كارثة المغادرة الطوعية التي أثرت سلبا على القطاعات الاجتماعية خصوصا في التعليم و الصحة ناهيك عن الترددي الذي تعرفه الأوضاع المادية للمستخدمين بهذا القطاع لأنه لا يمكن الحديث عن الإصلاح دون الاهتمام بالعنصر البشري كما نسجل ظاهرة الاكتظاظ التي تعرفها العديد من المؤسسات التعليمية و ظاهرة الأقسام المشتركة و لا بد من دعم البنيات التحتية و المرافق و النقل المدرسي للأطفال و الرفع من نسبة تمدرس الفتيات خصوصا بالعالم القروي.

أما في ما يخص التعليم العالي فإن النهوض بالجامعة يتطلب انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي و الاجتماعي و فتح آفاق جديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين و ضرورة تخفيض الضغط على بعض الجامعات و الاعتناء بمواردها البشرية، ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي الذي يعتبر أساسيا من أجل تطوير الاقتصاد الوطني و الارتقاء بالبلاد إلى مستويات أفضل. أما قطاع التربية غير النظامية فرغم ما صرحتم فتبقى النتائج في دون المستوى المطلوب بحيث أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة في بلادنا لذا يتوجب إقرار تعبئة وطنية لمحاربة الأمية التي تعرفها أعداد كبيرة من المواطنين خاصة في العالم القروي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن تحديد مبدأ الصحة للجميع نادت به الحكومة منذ تصريح 2002 و تعاود التأكيد عليه في هذا التصريح الجديد حيث لم يبدأ نظريا حتى الآن بحيث التصنيفات و المتطلبات شيء و الواقع العملي شيء آخر حيث أن الوضع الصحي يعيش واقعا مزريا و مأساوية خصوصا في العالم القروي بالإضافة إلى ضعف التجهيزات الأساسية و وسائل العمل و الخصاص الحاد الذي يعرفه القطاع الصحي في الأطر الطبية و التمريضية و الذي أغفل تصريحكم السيد الوزير الأول، حيث ركز على مدونة التغطية الصحية و ما تحقق فيها من إنجازات مهمة رغم أننا نسجل أنها تسيير بوثيرة بطيئة.

أما بخصوص تأهيل برنامج المستشفيات العمومية و توسيع مراكز خاصة كمراكز الإيكولوجية كأكادير و وجدة و الحسيمة و الدار البيضاء فإنها تفتقر للآليات المتطورة للكشف المبكر عن المرض و معالجته إما بالأشعة أو بالحصص الكيميائية و بالتالي فإننا نعتبر البرنامج التأهيلي الذي أعلن عنه الوزير الأول مهما إذا ما تم إنجازه في الأجال المحددة له و بالكيفية المتعارف عليها و تمويله بالآليات الصحية الضرورية و الكافية بحيث نعتبره في الفريق الديموقراطي برنامجا استعجاليا للنهوض بقطاع الصحة للوصول إلى تحقيق هدفنا المنشود و هو الصحة للجميع.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

شكرا السيد المستشار.

و أعطي الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع باسم فريق التحالف الاشتراكي

## المستشار السيد رحو الهيلع

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيداتان و السادة المستشارون،

يسعدني أن أتدخل باسم فريقنا في مناقشة تصريح للسيد الوزير الأول، حول السياسة الاجتماعية للمغرب الذي ألقاه أمام مجلسنا في الأسبوع الماضي، و أود في البداية أن أنوه بهذه المبادرة التي تعزز دون شك الحوار بين الحكومة و البرلمان و التواصل مع ممثلي الأمة و عبره مع الشعب برمته، لنقف جميعا على الجهود التي تقف به الحكومة و مدى تنفيذها للبرنامج الذي التزمت به الحكومة و مدى تنفيذها للبرنامج الذي التزمت به أمامنا و أمام المغاربة، لكن أيضا وقوف الحكومة على انتظارات الشعب، عبر ممثليه في هذه القبة و الاستفادة من الحوار من مقترحات و أفكار تساعدنا بالتأكيد على تطوير أداها و تقوية إرادتها في التجاوب مع طموحات شعبنا، إن ما تقوم به السيد الوزير الأول من العمل و ما حققتموه من إنجازات و ما تنوون تحقيقه في المستقبل المنظور يستحق التنويه لكن يحتاج أيضا إلى دعم و مساندة يحتاج إلى تعريف واسع لأننا نؤمن مثلكم بضرورة ترسيخ ثقافة التفاؤل عوض قافة اليأس و التيسيس إننا نناقش تصريحكم على بعد سنة من الانتخابات التشريعية و هي ساعة الحساب للحكومة و الأغلبية، لكن أيضا على بعد أسابيع من انتخابات تجديد تلك مجلس المستشارين و سيكون جزء منافي مواجهة ناخبه و مواجهة سؤال الرأي الهام، هل وقت الحكومة بالتزاماتها المعلقة و هل كنا على صواب بصفتنا جزء من الأغلبية عندما ساندنا حكومتكم و مشاريعكم إنما جاء به تصريحكم السيد الوزير الأول، يؤكد صواب اختيارنا كما يؤكد صواب اختيار جلالة الملك عندما وضع ثقته بكم، لقيادة حكومة في مرحلة تاريخية دقيقة، حكومة العهد الجديد، حكومة قادرة على التجاوب مع طموح جلالة الملك في بناء مغرب متقدم و حديثي قوي باختياراته الديمقراطية و باحترام حقوق أبنائه في الحرية و الحياة الكريمة حكومة قادرة على مواكبة الديناميكية الملكية المثقة و الحضور الميداني لجانب مختلف فئات الشغل عامة و الفقيرة و المهمشة بوجه خاص، لقد كنتم السيد الوزير الأول في مستوى هذا الرهان الكبير رغم النقائص رغم الثغرات و رغم محدودية المنجزات، بالمقارنة مع طموحاتنا و طموحاتكم لكن يهمننا أن تسير بلادنا في الطريق الصحيح، طريق مواصلة أوراوش الإصلاح الكبرى، طريق بناء مغرب قوي مندمج في روح العمر و متطلباته و

الانتقال إلى بناء مغرب التوازنات الاجتماعية بعد النجاح في التوازنات الاقتصادية و هو ما فتننا ندافع عنه في كل مناسبة داخل هذه القبة و خارجها. إننا ننوه بإدراككم أن بناء هذا المغرب الذي نطمح إليه جميعا، يمر بالأساس عبر تامين العامل البشري باعتباره الثروة الحقيقية لبلادنا و معبرا أساسيا نحو التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فلا يمكن بناء مغرب قوي و متقدم بمجتمع ينخره الفقر و الأمية، و الجهل و المرض و الإقصاء و الرشوة و الفساد، بلادنا ليس فقيرا كما نسمع في بعض الخطابات إنما يجعله كذلك هو الفقر في الإرادة السياسية و الفقر في الروح الوطنية و روح المواطنة، روح المسؤولية، الدليل هو ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة بفضل الإرادة الملكية و بفضل الإرادة السياسية للحكومة و الأحزاب المكونة لها فبهذه الإرادة تم تجاوز 100.000 وحدة سكنية اجتماعية، المحدد في البرنامج الحكومي و بهذه الإرادة نتجه بعزم نحو تعميم الكهرباء القروية و هو ما كان حلما بالنسبة للسكان القروية قبل بضع سنوات و كذلك هو الشأن بالنسبة للماء الشروب و بفضل هذه الإرادة إنضاف إلى عدد المشمولين بالتغطية الصحية، أربع ملايين مستفيد جديد و بفضلها تسارعت وثيرة بناء الطرق السيار، و إنجاز 1500 كلم سنويا من الطرق في العالم القروي، و تعميم التمدرس بنسبة 90٪ و بفضل هذه الإرادة سنتمكن من توفير 200.000 منصب شغل في أفق 2008 لمواجهة أكبر معضلة اجتماعية يعيشها المغرب و هي البطالة و بفضل الإرادة السياسية سيتمكن المشهد الإعلامي الوطني من تحقيق قفزة نوعية و ليندمج في رهانات العصر و متطلباته و تُصبح بالفضل قاطرة جديدة للتنمية هذه بعض المؤشرات التي تدعو للتفاؤل، تفاؤل نحن في أمس الحاجة إليه للبناء المستقبل، مستقبل أفضل ممكن و مما يزيد من تفاعلنا و من إمكانياته تجاوز أو على الأقل التخفيف من العجز في المجال الاجتماعي هو موازاة برامج الحكومة في الميدان الاجتماعي بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس منذ سنة و الذي كان التعبير الأخر لانشغال جلالته بالمسألة الاجتماعية و إرادته الأكيدة في محاربة الفقر، و التهميش و الإقصاء، و قد أكدت الحكومة قدرتها على مواكبة المبادرة الملكية و التفاعل السريع معها بإنجاز برنامج استعجالي للشرط الثاني من سنة 2005 و بلورة خطة عمل لسنة 2006-2010 ملتزمة بروح المبادرة و فلسفتها، من حيث نوعية المشاريع و أسلوب التدبير و الحرص على إشراك ممثلي السكان سواء و من خلال الهيئة المنتخبة أو المنظمات المدنية، إنما أتينا على ذكره من منجزات ليس من باب الدفاع على الحكومة فهي كفيلة بهذه المهمة بل نريد البرهنة عليه هو صواب اختيارنا و صحة تقديرنا للمرحلة و ما نريد البرهنة عليه هو قدرة بلادنا رغم إمكانياتها المادية المتواضعة على مواجهة التحديات و مواجهة المتطلبات و مواجهة العجز الاجتماعي و الاستجابة لطموحات الشعب. السيد الوزير الأول، إذا كان تقييما إيجابيا للحصيلة تضمنها تصريحكم، فإن هذا لا يعني أن كل شيء على ما يرام لقد سبقتمونا إلى التعبير عن عدم الرضى الكامل على ما أنجزتموه رغم أهميته لأنه لا يرقب بعد إلى

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

قربا نصف المغاربة أميين أمية أبجدية ناهيك عن الأمية الثقافية و الأمية الرقمية لابد من استئصال هذه الآفة إذا أردنا فعلا تأهيل مجتمعنا ليصبح حديثا يعيش عصره بتفاعل و يستفيد من كل إمكانياته و لتأهيل مجتمعنا لكي يكون حديثا بالفعل لابد من تعليم و تكوين منسجم مع متطلبات العصر لقد بذلت الدولة مجهودا كبيرا لتعميم التعليم و تبذل الدولة مجهودات محمودة في مجال التربية و التكوين لكن مضمون هذا التعليم و مضمون هذا التكوين هم بحاجة إلى مراجعة شاملة فلا بد أن يواكب التعليم و التكوين الشعارات الكبرى التي تحملها الدولة و هي خاصة الحدثة التتمية الشاملة الانخراط في روح العصر و مواجهة تحدياته، كدنا ننتهي من معركة تعميم التعليم، و اليوم تطرح علينا معارك أخرى منها معركة الجودة و معركة المضمون و ربط التعليم و التكوين بسوق الشغل و بالعمر الذي نعيشه حتى لا تصبح مؤسساتنا التعليمية وسيلة للبناء و ليس أداة لتدمير الدولة و المجتمع و تطرح علينا معركة أخرى هو تعميم التعليم لما قبل المدرسي لضمان تكافؤ الفرص بين أبناء كل الفئات الاجتماعية فأبناء الفقراء في المدن و أبناء العالم القروي محرومون من هذا التعليم يبقى محصور بين أبناء الأغنياء و الفئات الوسطى في المدن و هذا يخلق اللاتكافؤ في المؤهلات يبقى تأثيره طيلة الحياة الدراسية، لهذا ندعو الحكومة لبلورة برامج واسعة موجهة للفئات الفقيرة بالأحياء الشعبية بالمدن و للعالم القروي بوجه خاص.

السيد الوزير الأول يلاحظون أننا نركز كثيرا على العالم القروي، ذلك أن الساكنة القروية هي الأكثر حرمانا. الأكثر بؤسا الأقل استفادة من الثروات الوطنية و خيرات البلاد. نعم تحقق الكثير منها في التمتع بالكهرباء. نعم قامت الحكومة بجهد كبير بتعميم الماء الشروب، نعم تم شق الآلاف من الكيلومترات لفك العزلة اهتمام الحكومة بالعالم القروي في السنوات الأخيرة أمر لا جدال فيه.

لكن أين العالم القروي الأكبر. برنامج وطني في الميدان الاجتماعي و هو برنامج السكن الاجتماعي، أين العالم القروي من تجهيزات التثقيف والترفيه و الإيواء، أين العالم القروي من برنامج التشغيل التي تبقى عموما محصورة في المدن بما أن شروط الاستثمار شعبة منعدمة فيه، العالم القروي السيد الوزير الأول يعيش بالفلاحة و مع الفلاحة بشكل مباشر أو غير مباشر و الفلاحة عندنا مازالت مرتبطة بالتقلبات المناخية، حياة الناس قوت الناس اليومي مرتبط بنزول الأمطار ماذا تقوم به الحكومة لدعم الفلاحة الوطنية لدعم الاستثمار في الفلاحة و في العالم القروي دعما حقيقيا مؤثرا مناسبا لوزن القطاع في الاقتصاد الوطني و في حياة نصف سكان المغرب الفلاحة قطاع استراتيجي بحاجة إلى إستراتيجية كبرى و شاملة، و ليس لترقيعات ظرفية ذات تأثير عابر فهي هم الفلاحون اليوم يسوقون منتوجهم و عرق جهدهم لشهور عديدة بأبخس الأثمان لأن الحكومة وضعت ثمنا مرجعا على الورق و تركت المضاربين و الوسطاء يمتصون دماء الفلاحين و يفرضون الأثمنة التي يريدون لأن الحكومة مع الأسف بدون إستراتيجية واضحة بدون سياسة

مستوى تطلعات بلادنا، و الحزم على بذل المزيد من الجهود و تعبئة كل الطاقات المتوفرة و اعتماد برامج موجهة بالأساس للشرائح المحتاجة و ما أكثر هذه الشرائح. نسجل لكم السيد الوزير الأول هذه النظرة الموضوعية لعملكم و هذه الإرادة في تعبئة كل الطاقات و الإمكانيات بلادنا لتحقيق أفضل، كما نسجل رغبتكم في التشاور و الحوار مع ممثلي الأمة و كل القوى الحية ببلادنا لإنجاز برامج أكثر طموحا و أكثر تحقيا لحاجات المواطنين، إن التشاور و الحوار يقتضي منا السيد الوزير الأول أن نعبر لكم عن طموحاتنا التي هي طموحات ناخبين و مواطنين الذين نحن مكلفين بتمثيلهم نحن ملتزمون بالدفاع عن قضاياهم و تطلعاتهم و آمالهم، تلك هي مهمتنا تحت هذه القبة و ذلك هو دورنا الدستوري و السياسي الوطني فرغم هذه الحصيلة الإيجابية التي عرضتموها علينا فإن فئات واسعة من شعبنا ما زالت تعاني من الفقر، تعاني من المرض، تعاني من الجهل و الأمية، و من التهميش و الإقصاء و هذه حقيقة نعرفونها بالتأكيد و نعرفها نحن أكثر من مرتبطين بحكم مهامنا التمثيلية و السياسية بالحياة اليومية للشعب و فئاته الكادحة بالخصوص في البوادي و في القرى و هوامش المدن تفاعلنا السيد الوزير الأول لا يحجب عنا الوجه الآخر من الحقيقة الاجتماعية حقيقة اليأس و صعوبة ضمان الحد الأدنى من شروط الحياة عند فئات واسعة من شعبنا، فالبطالة أوسع بكثير مما نتصور، فإذا بالإمكان إحصاء عدد العاطلين من حاملي الشهادات، فإن مئات الآلاف من الشباب بدون شهادات و لا تكوين يواجهون انسداد الآفاق يواجهون انسداد الآفاق يتجهون نحو الموت في البحار أو نحو حياة مريرة في بلاد الغربة في أحسن الأحوال، عشرات الآلاف من الشباب و الكبار في العالم القروي يعملون يوما و يتعطلون أيام يتم إدراجهم ضمن العاملين عشرات الآلاف من العاملين و العاملات يفقدون عملهم و يرمى بهم إلى الشارع دون أن تتمكن الحكومة من تأسيس صندوق فقدان الشغل كآلية مواكبة لتطبيق مدونة الشغل، إن غياب الشغل أو فقده يعني الفقر يعني اليأس يعني العجز عن تدريس الأبناء، يعني العجز عن التطبيب، يعني العجز عن أداء فواتير الماء و الكهرباء إن وجدا،... بإيجاز يعني الحرمان من الشروط الأدنى للحياة، نحن لا نستعين بالبرامج الحكومية في هذا المجال، في هذا المجال سواء برنامجي إدماج و تأهيل لتوفير العمل المأجور أو برنامجي مقاولتي و برنامجي تشجيع الأنشطة المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتوفير الشغل الذاتي، نحن نساند هذه البرامج لكن نقول في نفس الوقت، إنها محدودة التأثير فلا بد من جهد أكثر و من برامج أوسع لمواجهة معضلة البطالة و في هذا الإطار نرى بأهمية الأخذ باقتراح حزب التقدم و الاشتراكية المتعلق بالأشغال الكبرى التي ستساهم ليس فقط في توفير الشغل خاصة في العالم القروي بل كذلك توفير البنيات الأساسية و توسيع المجال الفلاحي و الغابوي كما نرى أهمية العمل بمقترح الحزب المتعلق بتكوين جيش المعرفة لمحاربة آفة الأمية من جهة و لتوفير الشغل لعشرات الآلاف من الشباب المتعلم من جهة أخرى، فلم يعد مقبول في هذا العمر أن يظل

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

## المستشار إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أختي، إخواني المستشارين،

أُتدخّل اليوم باسم فريق الاتحاد الدستوري، لمناقشة نص التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول حول السياسة الاجتماعية للمغرب، أمام مجلسنا الموقر ليوم 12 يوليوز 2006. وهو الخطاب الذي أثار لدينا تساؤلات عميقة ومحيرة في نفس الوقت قبل الشروع في مناقشته، وإدراك مضامينه وأهم هذه التساؤلات ما هي أسباب نزول هذا الخطاب؟ لماذا هذا التوقيت بالضبط؟ لماذا حدد مضمون التصريح حول السياسة الاجتماعية للمغرب هذه التساؤلات السيد الوزير الأول تشكل مدخلا طبيعيا لدراسة مضمون خطابكم، فنحن في سياق التحضير للانتخابات المقبلة، وعلى أبواب تجديد ثلث أعضاء هذا المجلس، وتعيش الأغلبية الحكومية أزمة ضمير وتواصل مع مكونات الشعب المغربي وأمام الرأي العام الوطني تساؤلات هنا وهناك عن حصيلة و نجاعة البرنامج الحكومي، انتقادات لغياب المبادرات الحكومية تصاعدت وثيرة الاحتجاج الاجتماعي، ارتفاع معدلات الجريمة بكل أشكالها، انتشار الفقر بمعدلات وصلت لدى بعض المناطق القروية نسبة 60 ارتفاع معدلات موت المقاولات تدخلها الهامشي، احتجاجات الأحزاب السياسية عن الطريقة التي عالجت بها الحكومة المشاورات حول القوانين الانتخابية، ارتفاع الأصوات المستنكرة بجاليتنا بالخارج عن إقصاءها في حقها في المشاركة السياسية، الموت المستمر الذي يعيشه شبابنا في الهجرة السرية، احتداد الاحتجاج في أوساط المعطلين، اتخاذ أشكال وأبعاد خطيرة، انتظارات الفاعلين والمقاولين الاقتصاديين لمراجعة النظام الجبائي وإصلاح العبارات المحلية والوطنية، هذه هي هوامش تساؤلات كل مكونات الشعب المغربي وهو يراقب العمل الحكومي ويواجه الأغلبية بأسئلة محرجة فلم يكن أمامنا إلا الاستغاثة بكم السيد الوزير لتلميع الصورة وتحسين الصنعة وإنقاذ دماء وجه الحكومة وللأغلبية ها هنا اختلط علينا الأمر وزير أول تقنوقراطي يقوم بحملة سابقة لأوانها ليس للحكومة بل لمكوناتها السياسية وهنا العجب فبالأمس القريب توافقت وزارة الداخلية وتفاهمت مع الأغلبية التي احتكرت إعداد القوانين الانتخابية واليوم يلعب الوزير الأول صورة المكونات السياسية للحكومة أمام الرأي العام، السيد الوزير لماذا اخترتم الحديث حول السياسة الاجتماعية للمغرب؟ فهل يعني ذلك أن الحلقة الأولى قد مرت أمام مجلس النواب في تصريحكم ليوم 23 ماي 2005 والآن تكلمون الجانب الثاني المتعلق بالسياسة الاجتماعية، أم أن لديكم تصور قبلي لتوزيع الأدوار بين غرفتي البرلمان، غرفة تناقش القضايا الاقتصادية والأخرى القضايا الاجتماعية، أم أنكم ترون أن باب الاكتمال قد أغلق على الشق

متكاملة في القطاع الفلاحة تخدم القطاع وتخدم الفلاح وتخدم بالتالي لسكانه القروية، الفلاحون اليوم يضيعون السيد الوزير الأول وعلى الحكومة أن تتدخل عاجلا لإنقاذ الموقف، لفرض الثمن المرجعي للحبوب بدون ذلك ونقولها لكم بكل صراحة فالنتائج ستكون وخيمة على هذا لقطاع، وعلى أهله وأهل القرى والبوادي، السيد الرئيس، يصعب علينا مناقشة كل محاور تصريح السيد الوزير الأول، كما يصب طرح كل المشاكل الاجتماعية وكل مقترحاتنا في هذا المجال في تدخل محدد نوقيته وسنختم بما ختمتم به تصريحكم السيد الوزير الأول سنختم بقضية محاربة الرشوة والفساد. فالرشوة ليست مجرد فعل مشين لا ظن ولا أخلاق، الرشوة مرض فتاك مخرب لكل السياسات لكل البرامج وكل المشاريع لا نريد السيد الوزير كما لا نريدون بالتأكيد أن تعبت الرشوة والفساد بتعبكم اليومي بمشاريعكم الطموحة والجادة وبمجهوداتكم المتواصلة لا نريد أن يعبت المفسدون بدون ضمير ولا روح وطنية ولا مسؤولية بأموال الوطن وأموال الشعب لا نريد أن تكون الرشوة والفساد مطية لتحقيق أغراض شخصية وموضوعا للاستغلال لسياسي لتحقيق أغراض حزبية وانتخابية فلا استثمار مع وجود مسؤولين مرتشين ولا عدل مع قضاة فاسدين ولا إنتاجية في الإدارة ولا خدمة للمواطن إذا كان طريق الرشوة سالكا لقضاء المصالح فالتنفيذ الجيد للمشاريع وبرنامج الحكومة مقرون بالضرورة بحسن التدبير، بالشفافية بالنزاهة والأمانة، نحن معكم السيد الوزير الأول في التدابير الهامة التي تتنون اتخاذها لمحاصرة هذه الظاهرة نحن معكم بكل قوة في سعيكم لترسيخ ثقافة المسائلة في كل مجالات تدبير الحياة الوطنية كفى من اللاعقاب فالمرتشي والمختلس للمال العام، ومبذر للإمكانيات الدولة يستحق أقصى عقاب ممكن مهما كانت درجة مسؤوليته، وعلاقته وقربته، كفى من الزبونية والعلاقات الخاصة لمنح الصفقات وتحميل المسؤوليات وكسب المواقع فالحداثة تقتضي الحكمة الجيدة والحكمة الجيدة تقتضي الكفاءة والاستحقاق فالمغرب بكل أبنائه وليس لفئات معينة إنه ورش وطني كبير آخر نلتزم معكم في الانخراط فيه بكل قوانا ونحن متفائلون لأن حصيلتكم الإيجابية تقوي عزيمتنا وإرادتنا مثلكم ولأنكم تتطلعون للمستقبل بكل وعي بالرهانات وثقة في الإمكانيات وبالالتزام في مواصلة الإصلاح لبناء المغرب الذي نريده جميعا مغرب ديمقراطية ومتضامن، مغرب موحد ترابا وشعبا، مغرب ضامن للحرية والعيش الكريم، لكل أبنائه، مغرب حدثي مندمج في روح العمر وثقافته وقضاياه بقيادة عامل البلاد جلاله الملك محمد السادس، وبدعم فعال من كل القوى الحية التي نفسها في هذا المسار وفي الأفق الواعد.

و السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، الآن الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، المستشار السيد إدريس الراضي، فليبتفضل.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

إحداث المرصد الوطني للهجرة مصير الحوار الاجتماعي، مشاكل تطبيق مدونة الشغل، التعاون الدولي في مجال الأسرة بخوض قضايا المغاربة المقيمين بالخارج كلها قضايا غابت عن تصريحكم السيد الوزير الأول و مثلها كثير، كما غابت الأرقام السيد الوزير ففي مجموع 3000 كلمة تقريبا لا يتضمن التصريح 100 رقم أي نسبة 3٪ و معظمها لا ترقى إلى مؤشرات اجتماعية بقدر ما هي أرقام كمية فقط، و بخصوص المرجعيات التي اعتدها تصريحكم فلا يعدو أن يكون عبارة عن أنشطة القطاعات الوزارية المعنية و لا يتوفر على رؤيا إستراتيجية تنهل من نتائج البحوث الوطنية و التقارير الدولية حول القضايا الاجتماعية ببلادنا غابت عن التصريح مرجعية المخطط و تقويم إنجازاته كما غاب عنه تقرير الخمسينية الذي أعدته بمشاركة المنظمات الدولية بمشاركة المفكرين المغاربة بأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده.

إن هاته الغيابات الكثيرة في تصريحكم تعجلنا في المعارضة و في فريق الاتحاد الدستوري نقول بصوت مرتفع إن الحكومة لا تتوفر على سياسة اجتماعية و إستراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية ببلادنا و نشكك أيضا في قدرتها و كفاءتها لبلورة المبادرة التي تأتي من المؤسسة الملكية إلى برامج عملية مجسدة على أرض الواقع و الأمثلة كثيرة السيد الوزير تعرضها عليكم كما يلي:

في الخطاب الملكي السامي يوم 18 ماي 2005، و الذي أعلن جلالة الملك محمد السادس نصره الله عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أكد جلالتها ما يلي: " و تأكيدا للصيغة الوطنية الشاملة لهاته المبادرة فقد وجهنا وزير الأول بأن نعرضها على البرلمان في جلسة مخصصة لمناقشتها بما تقتضيه من حكم بناء." انتهى كلام صاحب الجلالة.

و في معرض جوابكم السيد الوزير الأول عن تدخلات رؤساء الفرق و المجموعات النيابية بمجلس النواب ليوم 30 ماي 2005، قلتم ما يلي: و امتثالا للتعليمات الملكية فإن الحكومة تعمل على إعداد البرنامج الخاص بهذا الشطر الأول و الذي سيرفع إلى أنظار جلالة الملك في الأجال التي حدها نصره الله، كما سنعمل على عرضه على البرلمان و كان جدير بكم السيد الوزير الأول أن تلتزموا بالتوجهات الملكية السامية، و الوفاء بتعهداتهم أمام نواب الأمة و تقدمون لنا عرضا مفصلا حول المبادرة و للتذكير السيد الوزير، فغن فريقنا منذ أكتوبر 2005 و هو يتقدم بطلبات قديم وزير الداخلية لمناقشة موضوع المبادرة دون استجابة حتى الآن، أليس هذا مظهرا صريحا من مظاهر عرقلة هذه الحكومة للتواصل و الحوار كما أنه يتكل بالإضافة إلى بدع هذه الحكومة التي تعايشت مع عدم التزام التوجهات الملكية السامية و التساؤل الذي يطرحه الجميع و الذي يعبر عن خوف كبير كيف ستوفر الحكومة أرصدة دائمة للصيانة و تدبير منشآت الاستقبال للمنجرة في إطار المبادرة السيد الوزير الأول هناك مخارقات عاشها المغرب تتعلق بالعالم القروي الأولى: حين تم الربط بين التنمية الفلاحية و التنمية

الاقتصادي و لم يعد أمامنا إلا الجانب الاجتماعي القابل للمناقشة و الدراسة و التحليل أم هو هروب من مناقشة إخفاقاتكم الاقتصادية أمام هذا المجلس المكون أساسا من فاعلين في الاقتصاد و التجارة و المقاول و التنمية المحلية لماذا هذا الهروب إلى الجانب الاجتماعي، هل أحسستم أن أفق 2007 يفرض عليكم التوجه إلى الفقراء و المعوزين و المعوقين و البطالة و سكان العالم القروي و الحرفيين و صغار الفلاحة و التجار و الشباب و المرأة. أم أنكم أحسستم بالذنب أما هذه الأعداد الكبيرة من المحرومين و المهمشين بعد أن نسبتهم الحكومة حتى أغاث ملك المغرب العاهل و عاهل البلاد الملك محمد السادس نصره الله و أيده، بالإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ 18 ماي 2005، ها هي الدواعي لهذا التواصل و التشاور حللناها بفريقنا من كل الجوانب و لم نجد لذلك إلا تفسير واحد هو مأزق الحكومة فارتفاع مؤشرات المعيشة و غلاء الأسعار ارتفاع شدة الاحتجاجات الشعبية و التوترات الاجتماعية و التجاوزات الحقوقية و مصادر الحريات مع من تريدون التواصل السيد الوزير الأول مع المعارضة التي أقصيتموها في المشاورات حول قوانين الانتخابات مع الشعب الذي حاصرتم اختياراته الانتخابية و تقلصون مشاركته السياسية، إنكم لم تتوصلوا إلا مع أغلبيةكم و هو ما يجعلنا نصف هذا التصريح بأنه مناجاة داخلية تبحث فيها الحكومة عن مبررات لوجودها، السيد الوزير الأول لماذا عنونتم خطابكم بالتصريح حول السياسة الاجتماعية للمغرب، و نسطرها هنا على لفظة المغرب التي لم ترد في خطابكم إلا في حالات ثلاث لماذا لم تستعمل لفظة السياسة الاجتماعية الحكومية هل لأنكم مدركون أن الحكومة لا تتوفر على سياسة اجتماعية، فلماذا تحدثوننا عن شيء أو سياسة لا يد للحكومة فيها كما أن الحديث عن السياسة الاجتماعية للمغرب تفرض التوافق و الاجتماع الوطني حول هذه السياسة فاما عملت الحكومة لتحقيق هذا التوافق و هل وضعت تقاليد حوار وطني حول القضايا الأساسية، إن المغرب يشمل كل المغاربة فلماذا غابت جاليتنا في الخارج عن سياستكم الاجتماعية، إن آلية التواصل تستغل عن ترغيب الحكومة في تجميل صورتها و تتوقف عندما يتعلق الأمر برسم السياسات العامة و وضع القوانين المتعلقة بمصير البلاد، السيد الوزير الأول، لقد أثرتنا هذه التأملات محاولة منا لفهم الملبسات و السياقات التي جاءت بكم لمخاطبة المستشارين و من خلالها الرأي العام الوطني ليس لأجل استشارة كما قلتم و لكن لأجل تلميع صورة الحكومة في ظرفية تتحكم فيها الهواجس الانتخابية أما عند تحليلنا لمضامين التصريح و التي ركزت على جوانب من السياسة الاجتماعية و المتعلقة بالتنمية البشرية و برامج القرب، و القروض الصغرى و الصحة و العالم القروي و التربية و التكوين المهني و التشغيل، و التغطية الصحية و الاجتماعية و الصناعة التقليدية و الصيد البحري و الثقافة و التجارة الصغرى و المرأة و الشباب و الرياضة إلا أن التصريح أغفل جوانب الاقتصاد الاجتماعي و التعاوني، المشاكل التي تطرحها تطبيقات مدونة الأسرة أمام القضاء الاجتماعي ببلادنا مشكلة الهجرة السرية نتائج

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

بمواعيد الميثاق. فماذا أنجزت الحكومة لتعميم التمدرس الذي كان من المفروض أن يصبح شاملا حسب الميثاق سنة 2004.

أين وصل الميثاق إصلاح التعليم الأولي و توفير إكسكانيات ولوج الفئات الفقيرة و سكان العالم القروي.

كيف تفسر الحكومة ارتفاع معدلات الهذر المدرسي؟

إذ لا يصل إلى مستوى الباكلوريا سوى 10 ٪ من المتدرسين لماذا لم تلتزم الحكومة بتحقيق إجبارية التعليم و تعميمه حتى السنة التاسعة ثانوي أين الجسور بين التكوين المهني و التكوين العالم كيف نأهل تكويننا المهني و أغلب مؤسساته لا تتوفر على الأطر التربوية و تستمر الدراسة نصف سنة دون مواد أساسية.

إلى أين وصل الإصلاح الجامعي؟

ما هو مجهود الحكومة للربط بين الجامعة و محيطها التنموي؟

ماذا أضافت الحكومة في مجال تشجيع البحث العلمي؟

ماذا فعلت مجال النقل المدرسي للعالم القروي؟

ماذا عن تمدرس الفتاة القروية في مدارس بعيدة عن سكانها و لا تتوفر حتى على أعوان حراسة؟

كنا ننتظر السيد الوزير الأول عن عرضكم أن يحمل إجابات مرقمة حول هذه القضايا و المشاكل و التساؤلات و في مجال الرياضة و الشباب. نكتفي بوضع سؤال عريض لماذا حرصت الحكومة على تخييب هذا القطاع الهيكلية الوزارية و لماذا لم تتمكن حتى الآن من هيكلته في إطار مندوبية سامية كما ورد في تصريحكم الحكومي أمام البرلمان؟ أما بخصوص الصناعة التقليدية نكتفي بالتساؤل حول تصور الحكومة لقطاع الصناعة التقليدية هل هو قطاع اجتماعي أم اقتصادي أم سياحي أم فني.

إن المتأمل لتاريخ هيكلية القطاع يجد نفسه في حيرة من أمره فتارة يقحم في وزارة الثقافة و الفنون الجميلة ثم مديرية ضمن الشؤون الاجتماعية و التعاون ثم مديرية ضمن وزارة التجارة و الصناعة التقليدية ثم كتابة الدولة و هو الآن ملحق بقطاع السياحة و أنتم السيد الوزير تدرجونه ضمن سياستكم الاجتماعية، فأين هو قطاع الصناعة التقليدية الآن في الأولويات الحكومية.

ماذا عن الضمان الاجتماعي و التغطية الاجتماعية للحرفيين؟ ماذا عن تشجيع الاستثمار الخاص بهذا القطاع عن تخفيف العبء الضريبي؟ ماذا عن مديونية الحرفيين؟ ماذا عن تنوع مصادر التموين؟ ماذا عن تجهيز المناطق بالنشاط الحرفي؟ ماذا عن الحرف بالعالم القروي؟ ماذا عن تجديد الترسانة القانونية المتقدمة. ماذا فعلت الحكومة لتفعيل دور الغرف المهنية؟ السيد الرئيس، السيد الوزير هذه التساؤلات أترناها أمامكم لننقل لكم بمباشرة صادقة و صادمة تساؤلات الرأي العام الذي التواصل معه من خلال مخاطبتكم لمجلسنا و هي تدور حول

لقروية حيث لم تتمكن الجهود التي بذلتها الدولة في التجهيزات الهيدرولوجية و تهيئ الأراضي و دعم الإنتاج الفلاحي من الانعكاس الإيجابي على ساكنة العالم القروي التي ظلت تعيش الفقر و التهميش هذا دليل على صحة ما تقول السيد الوزير الأول هو خريطة الفقر التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط و تم اعتمادها من قبل الحكومة إذ نلاحظ أن المناطق الغنية بفلاحتها السقوية و التي تتوفر على أحواض مائية مهمة هي التي تسجل أكبر معضلات الفقر و المفارقة الثانية السيد الوزير الأول تتمثل في تركيز البنات التحتية للاستثمار الصناعي في المدن مما فرض هجرة القرويين بكثافة في اتجاه المدن للبحث عن العمل مما ضخم هوامش هذه المدن بالأحياء القصديرية، فأصبحنا نعيش في مدن غير مهيكلة و هامشية و عالم فقير و مهمش فلماذا لم تسارع الحكومة إلى استدراك هذه الاختلالات عن طريق توجيه الاستثمار الصناعي و الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي، و قد أثبتت التجربة بمواقفها و مشاكلها غير قادرة على قيادة قطار التنمية الاجتماعية بالعالم القروي الذي يعرف معدلات فقد تصل إلى 60 ٪ في بعض الجماعات القروية، و بطالة كثيفة ترتفع حدها خلال سنوات الجفاف و هذا يجعلنا نتساءل السيد الوزير، لماذا لم تستطع برامج توسيع دوائر السقي و التجهيزات المائية و غيرها من البرامج الحكومية أن تنعكس على الوضعية الاجتماعية لسكان القرى و البوادي إن الفلاح المغربي يعاني أساسا من ارتفاع تكاليف الإنتاج تجهيزات السقي ثم غياب لوجيستك لترويج المنتوج من محطات للتسويق و تنظيم السوق و قرب وحدات الغذائية و هو في هذه الحالة يعاني الأمر في سنوات الإنتاج يواجه تراجع الأثمنة و أسعار و عدم تغطيتها لتكاليف الإنتاج و في حالة الجفاف حدث و لا حرج فكيف يمكن أن ننتظر من فلاحتنا قيادة التنمية القروية و تأتي الحكومة بضربات قاضية موجهة للتعاونيات لفلاحية لتضريب ثم للتخلي للفلاح و تركه عرضة لمضاربات سوق الحبوب و هذا الوضع المتأزم استنكره الفلاح المغربي تسجيل حالات انتحار، السيد الوزير الأول يكفي بالنسبة لقطاع الصحة أن نتساءل، لماذا ترتفع معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات إلى 42 ٪، لماذا لا زالت ترتفع معدلات وفيات الأطفال عند الولادة إلى 38,2 ٪، لماذا لا زالت العديد من المستوصفات و المراكز الصحية التي شيدتها الجماعات المحلية بمجهود مالي كبير و معسلة و لا تتوفر على تجهيزات طبية و الأطر الصحية، كيف تفسرون ارتفاع نسبة الأمهات و الحوامل عند الولادة بالعالم القروي، لماذا أيضا ألغت الحكومة العمل بنظام شواهد الضعف بالمستشفيات و حرمان الفقراء من ولوج العلاج السيد الرئيس، السادة المستشارون، بخصوص قطاع التربية و التكوين بمبادرة ملكية تم إعداد الميثاق الوطني للتربية و التكوين و أعلنت عشرية 2000-2004 عشرية للتربية و التكوين و صادقت في هذا المجلس الموقر على ترسانة قانونية تتعلق بتنفيذ الميثاق كما ننتظر من الحكومة تدعي التواصل و الحوار أن تتفضل أمام هذا المجلس لتقديم تقييم دقيق حول الإصلاحات في مجال التربية و التكوين تبين بوضوح رقمي مدى التزام الحكومة

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

اسمحوا لي أن أعبر عن اعتزازي باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لكوننا بادرنا إلى اقتراح هذا اللقاء المهم بين السيد الوزير الأول وبين مجلسنا الموقر من أجل تدارس حصيلة العمل الحكومي على المستوى الاجتماعي وهو تقليد ينبغي أن نسعى لتكريسه بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية وهي مبادرة جديرة بالتنويه بالنظر إلى الظرفية التي تتزامن معها حيث أن مجلس المستشارين أنهى ولايته الأولى وراكم سنوات من التجربة البرلمانية الجديدة القائمة على الثنائية والتميزة بخصوص مجلسنا الذي يضم إضافة إلى الفاعلين الاقتصاديين والمنتخبين المحليين الفاعلين الاجتماعيين وممثلي المأجورين وبالتالي فإن فرصة اللقاء مع السيد الوزير الأول ستكون مناسبة للحوار مع مجلسنا بكل هذه المكونات للوقوف على الجهود الحكومية في المجال الاجتماعي والذي سبق للوزير الأول أن عبر عن إعطائه الأولوية ضمن البرنامج الحكومي.

إننا في الفريق الاشتراكي، نعتبر انطلاق التوجه الاجتماعي الجديد في التدبير الحكومي بدأ فعلا مع حكومة التناوب التي أخذت على عاتقها إيقاف النزيف و انقاذ المغرب من السكتة القلبية التي حذر المغفور له الحسن الثاني من مغبة الوقوع فيها من جراء الاستمرار في نفس النهج الفلس الذي استمر لعقود وأدى بالمغرب إلى تنامي الفوارق الاجتماعية، ولقد أدان الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي باعتباره الوزير الأول للتحالف الحكومي الذي قاد التناوب عن إرادة كبيرة في إخراج الملفات الاجتماعية الكبيرة التي تتطلب شجاعة سياسية إلى حيز الوجود، وفي هذا الصدد نذكر مدونة التغطية الصحية الأساسية التي لم تكن لتخرج إلى حيز الوجود وبشرع في تنفيذها على أرض الواقع لو تم الارتكاز فقط على الجوانب التمويلية والجوانب الإمكانات المالية دون المجازفة بتغليب الرؤية الاجتماعية والتضامنية، وبالفعل فإنه رغم الصعوبات المالية والبشرية ورغم مشاكل البنيات التحتية فإن البدء في تفعيل إجراءات مدونة التغطية الصحية ستكون له انعكاسات إيجابية كبرى على صحة ملايين المواطنين المغاربة كما ستعم فوائد أيضا على ملايين المعوزين في إطار المساعدة الطبية. أضف إلى ذلك، إقرار مدونة الشغل التي كانت محطة نزاع اجتماعي ومدونة الأسرة التي كانت موضوع مزايدات سياسية و دينية وشكل إقرارها من طرف البرلمان خطورة تحديتية تعد بحق مفخرة لبلادنا، علاوة عما عرفه مجال العدالة والقضاء من إصلاحات وعلى رأسها إلغاء محكمة العدل الخاصة.

ولم يكن ممكنا أن يتم وقف الهذر والعبث بالمال العام لولا الإرادة السياسية التي جعلت بلادنا مع بداية مرحلة التناوب تختار توجه التخليق الذي تم نهجه على كافة الواجهات، ولقد قام البرلمان بواجبه في دعم هذا التوجه التخليقي حيث فعل العمل بلجان تقسي الحقائق كاليات للمراقبة ولدعم الشفافية والنزاهة، ولعل ما قام به مجلس

كل الغيابات في السياسة الحكومية أو سميها السيد الوزير أول غيابات في خطابكم.

فماذا تبقى لكم إذا استثنينا من خطابكم المبادرة الملكية السامية و البرامج التي انطلقت منذ أواسط التسعينات القرب الباجور، الطرق القروية، السكن الاجتماعي، أين مبادرات حكومتكم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

إن الحكومة تغيب عنها المبادرة والابتكارية والنجاعة في التدخلات والسرعة في التنفيذ ووضع البرامج والخطط الاستباقية. حكومة لا ترتب الأولويات إذ يظهر ذلك جليا في جغرافية خطابكم السيد الوزير إذا احتل الحديث عن القروض الصغرى نفس المساحة التي خصصت للعالم القروي برتمته والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهو ما يدل أن الحكومة لا تسطر أولوياتها الاجتماعية وإن الحكومة غير قادرة على اتخاذ قرارات جريئة مثل تسوية تعاقد الملكيات العقارية كإراضي الجموع وتصفية مسطرة تفويت أراضي الإصلاح الزراعي وترشيد الملك المخزني والأحباس وتحويله إلى عملية استثمار ثم إصلاح النظام الضريبي ومراجعة الجبايات المحلية، وإن الحكومة لتسعى دائما إلى حل أزماتها على كاهل المواطن بالرفع بين سن التقاعد وتضريب السلع والمواد التي تقتات منها الفئات الشعبية وإن الحكومة أيضا عاجزة عن السير في اتجاه تحرير الأسعار بشكل تدريجي تطبيقا لقانون المنافسة وإن الحكومة أيضا تخشى الحوار والتواصل مع المعارضة وتضييق المشاركة السياسية: السيد الوزير الأول إن الانتقادات التي وجهت لهم من طرف الأغلبية خير دليل على صدق كلامنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

في البداية لا يمكن لنا في الفريق الاشتراكي إلا أن نؤكد على الإجماع الوطني فيما يخص وحدتنا الترابية وانخراطنا في المبادرة الملكية الهادفة إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بالحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية، كما نحدد الدعم والمساندة لأشقائنا الفلسطينيين في مواجهتهم لظلم العدو الصهيوني الذي امتد ليمس بأمن واستقرار لبنان الشقيق، داعين المنتظم الدولي إلى التحرك العاجل لوقف مسلسل الاعتداءات الصهيونية الذي تهدد منطقة الشرق الأوسط برمتها.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

كافة أشكال الانحراف والظلامية، إن النتائج الإيجابية الكثيرة في مختلف القطاعات التي أتى السيد الوزير الأول على ذكرها بالأرقام رغم تأييدنا لها وتأمينها لأبعادها فإننا في الفريق الاشتراكي، نطمح للمزيد من الإيجابيات و لمضاعفة الجهد للوصول إلى تحقيق نتائج أكبر تتعكس بالخير على الحياة المباشرة للمواطنين و لابد في هذا الإطار من أن نتنهج سياسة الحوار مع السيد الوزير الأول من أجل التنبيه، إلى بعض الجوانب التي نرى في الفريق الاشتراكي ضرورة إيلائها العناية اللازمة في المرحلة المقبلة فالإدارة المغربية، هي الجهاز المباشر اليومي الذي تتصل عبره الدولة بالمواطنين المغاربة من كافة الشرائح والمستويات و المواطنون المغاربة يقيسون درجة تطور بلادهم و تقدمه و انفتاحه لدرجة التغيير الذي تعرضه الإدارة المغربية و من هنا نأسف للتأخر الواقع على مستوى إصلاح إدارتنا المغربية مما يدعم الإصلاح العام في كل المستويات الاقتصادية و المالية و السياسية و الاجتماعية و من دون شك أن الحكومة واعية بهذه المعضلة و تسعى إلى إيجاد صيغ عصرية مثل تبسيط المساطر توحيد الشباك و تأهيل المصالح و تكوين الأطر و تجديد التشريع مما يضمن إمكانية اللجوء إلى الإدارة الإلكترونية لكن الواقع الحالي، لكن الواقع الحالي يجعل من سيادة مظاهر المحسوبية و الزبونية لازالت موجودة في دواليبنا الإدارية و رغم مجهود الحكومة الزجري و التحسيني و التخليقي فإن هذه الظواهر لازالت موجودة و تعيق الاستثمار و تعطل الإصلاح و تزرع الشك في دخول بلادنا مرحلة جديدة و من جانب آخر، فإن التقدم الذي أحرزته بلادنا لمواجهة الخصائص الكبير في السكن بكافة أشكاله و بخاصة منه السكن الاجتماعي و الاقتصادي يجعلنا نشاطر السيد الوزير الأول، في تصريحه بأن المنجزات كانت قياسية، غير أننا نشير الانتباه إن ضرورة تغليب النظرة الإستراتيجية في المراحل المستقبلية حيث أن العديد من المنجزات غلبت الكم على الكيف و الكثير من المباني لم تحترم تصاميم التهئية و العديد من التجمعات السكنية الاقتصادية تغافلت عن توفير المرافق الاجتماعية و الاقتصادية الضرورية التي ستحتاجها الفئات الشابة المستهدفة في أقرب الأوقات إضافة إلى عدم دعم دمجها في النسيج العمراني برؤية مندمجة مما ستكون له مندمجة مما ستكون له أؤخم العواقب إن ملاحظتنا هاته و غيرها من الجزئيات التي لا يتسع الوقت لذكرها تتم عن مساهمتنا البناءة من موقعنا البرلماني رغم دعمنا في الأغلبية للبرامج الحكومية و ذلك لترشيد هذه البرامج و تنويه مما يجعله يصل إلى أهدافه الإصلاحية النبيلة و في هذا الإطار لابد من التاكيد على أن الحصيلة التي قدمها لنا السيد الوزير الأول لا تهم إلا الشق الاجتماعي في حيث أن البرنامج الحكومي التوافق عليه يهم الجوانب السياسية و الاقتصادية و المالية و قد سبق لمجلس النواب أن كانت له فرصة التداول في القضايا ذات الطابع المالي و الاقتصادي و نود في هذه المرحلة التي تدخل فيها بلادنا إلى الخطوات العملية لإجراء الاستحقاقات الانتخابية أن نشير باسم الفريق الاشتراكي إلى أننا نعتبر عملية الإعداد من العمليات الانتخابية جزء لا يتجزأ من هذا

المستشارين في هذا الإطار و بالتحديد في ما يخص تقصي الحقائق في ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما يحدد المسؤوليات في الخروقات التدبيرية و المالية التي أضرت بهذا الصندوق لعل مجهود بحسب لجلسنا على مستوى تأهيل هذه المؤسسة الوطنية و يجعلها تنهض بأدوارها الاجتماعية الأساسية و خاصة على مستوى تدبير ملف لتغطية الصحية الأساسية. إنها أسس لابد منها لإعطاء السياسة الجديدة مصداقيتها و هي أسس كانت تتطلب إرادة سياسية و رؤية متوازنة و مشروعاً استراتيجياً يدخل المغرب إلى المرحلة الجديدة التي يجعلها اليوم بقوة و القائمة على خلق الأوراش الاقتصادية الكبرى دون المساس بالأوضاع الاجتماعية بل بما يقويها و يخرجها من الهشاشة و هي الإرادة التي أبان عنها التوجه الملكي السامي في اختياره نهج بناء لمغرب الحداثي الديمقراطي المتضامن، إنه و رغم الأهمية المركزية للمجهود المؤسس الذي باشرته حكومة التناوب في تأهيل المغرب و في مباشرة الأوراش الكبرى و تغليب الهاجس الاجتماعي، أنه لولا استمرار الحكومة الحالية في نفس التوجه الإصلاحية لم يكن لما أن نحصد هذه لنتائج الإيجابية، لقد اختار حزبنا الاشتراكي للقوات الشعبية أن يستمر في مساندة الحكومة رغم ملاحظته المس بالمنهجية الديمقراطية، و ذلك على أساس برنامج سياسي يستمر في نفس التوجه الإصلاحية و يكمل إنجاز الأوراش المفتوحة، و الحق أن استمرار التحالف الحالي و من داخله الكتلة الديمقراطية مكن بلادنا من فرصة إتمام الإصلاحات المهمة التي بدأت مع حكومة التناوب و من باب الإنصاف أيضاً أن نشير إلى تجاوز السيد الوزير الأول مع هذا الاتجاه و انخراطه الجدي و المسؤول في برامج الإصلاح و على هذا الأساس فإننا في الفريق الاشتراكي نشيد بكل النتائج و المعطيات الملموس الواردة في تصريح السيد الوزير الأول و التي نعتبرها ثمرة عمل مشترك للتحالف الحكومي الحالي غي أننا لا نعتبرها غير نتائج أولية، مرشحة للمزيد من الارتفاع و الاتساع إذا ما استمر هذا التحالف في إنجاز سياسته فإذا ما اختار المغاربة أن يشددو ثقتهم فيه ليكمل العمل الذي لازال في حاجة إلى المزيد من التضحية و البذل و العطاء، و تقليص نسبة الفقر من 16,5 إلى 14,5٪/ مؤشراً كبيراً على دخول المغرب مرحلة القضاء على الفقر لكننا نتوقع أن نسير بوثيرة أسرع في اتجاه إبادته و مستويات كهربة الوسط القروي و تزويده بالماء الشروب و رفع وثيرة إنجاز الطرق و محو الأمية و تعميم التمدرس كلها أوراش ستصل في القريب إلى فك العزلة عن الوسط القروي و في إنهاء التهميش و تحقيق التوازن و العدالة الاجتماعية، كما أن الاهتمام الجدي بمعضلة البطالة و فتح آفاق التشغيل، و خلق فرصة العمل بوفرة و تأهيل الشباب و تكوينه ليكون مبادراً و منتجا من شأنه أن يجدد الأمل لدى الشباب و أن يدفعهم للتخلي عن السلبية و الاتكال منهم طاقة تساهم في البناء الاقتصادي لبلادنا و من شأن تطوير تعليمنا و منظومتنا التكوينية مما يتناسب مع المحيط الاقتصادي أن يوقف مسلسل هذر الطاقة و المال في إنتاج الكفاءات العاطلة و من شأن الاهتمام بالشباب و ترفيهم و تحصينهم ضد

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ألا وهو ورش التنمية الاجتماعية الذي يعتبر من التحديات الأساسية التي ينبغي علينا جميعا أن نوجهها من أجل تحقيق المجتمع الديمقراطي الحداثي وبهذه المناسبة أريد أن أشير إلى الخطوات التي قطعتها بلادنا على ضرب التحديث والعصرنة وفق المنظور الذي أسس له جلالة الملك محمد السادس نصره الله والذي يتجلى في ترسيخ قيم الديمقراطية والمساواة وتقوية التماسك الاجتماعي وأواصر الانسجام والتلاحم بين مختلف مكونات الشعب المغربي وقد حقق المغرب إنجازات مهمة في هذا المجال كإعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ومدونة الأسرة التي شكلت هدفا حقوقيا مميذا في تاريخ المغرب الحديث أكد الرغبة الملكية السامية بتحديث المجتمع والنهوض بأوضاع الأسرة والحماية وحقوق المرأة والطفل ومن خلال إيجاد إطار قانوني متماسك يضمن التوازن للأسرة المغربية ويوفق بين الحرص على التثبث بالأصالة ومتطلبات التحديث والانفتاح على العصر، وكذا قانون الأحزاب السياسية الذي جاء من أجل تخليق الحياة السياسية، وعطاها دفعة قوية على درب الإصلاح وإعادة الثقة في العمل السياسي من أجل ضمان مشاركة مكثفة للمواطنين خلال الاستحقاقات الانتخابية القادمة وضمن انخراطهم واهتمامهم أكثر بالشأن السياسي.

السيد الرئيس،

إن قضية وحدتنا الترابية تشكل قضية المغرب المصيرية وأبرز الأولويات التي تستدعي مزيدا من التعبئة من أجل التوصل إلى حل نهائي يحترم سيادة المملكة المغربية ووحدة الترابية وبهذه المناسبة نجدد العهد وراء النهج الملكي السديد في معالجة هذا الملف نثمن المبادرة الملكية إلى تمتيع الأقاليم الجنوبية بنظام الحكم الداني في إطار الوطنية والوحدة الترابية، هذه المبادرة التي كانت محط إجماع وطني تشكل تجسيدا آخر لمبدأ الانصهار الملكي والشعب و ما إحداث المجلس الملكي للشؤون الصحراوية إلا تجسدا للنهج الديمقراطي الذي أراد من خلاله صاحب الجلالة حفظه الله أن يشرك أبناء أقاليمنا الجنوبية في بلورة الصيغة المثلى لنظام الحكم الذاتي المقترح. إننا في فريق العهد، نثمن الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي من أجل محاربة الفقر والإقصاء عبر تبني سياسات عمومية مندمجة للتأهيل الاجتماعي وفي هذا الإطار تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أرادها صاحب الجلالة أن تضع العنصر البشري في جوهر مجهود التنمية الاجتماعية ثورة في هذا المجال ينبغي تكثيف جهود الجميع من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في العناية بفئات السكان ذوي الحاجات الخاصة أو الذين يعيشون أوضاع اجتماعية خاصة وإدماج الفئات المهمشة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحفظ كرامة الإنسان ويعزز من مثانة النسيج المجتمعي وذلك بالاستناد إلى مقاربة شمولية مندمجة و

لبرنامج الحكومي المتكامل وفي هذا الإطار ينبغي التنويه بالحنكة الكبيرة التي أبانت عنها مكونات الأغلبية في حكومة الوصول إلى مشروع النمط المتوافق عليه لدخول المرحلة السياسية المقبلة كما نشيد بدعم السيد الوزير الأول للتوافق الحاصل حول هذا المشروع الذي نقدر من شأنه أن يدخل بلادنا إلى مرحلة الانخراط الطبيعي في الديمقراطية وهو لن يكون مستبعدا بالنظر إلى التقدم المهم الذي عرفته بلادنا خلال الاستحقاقات الماضية والذي أشاد كل المتبعين والفاعلين بإبانه بحصول تحول نوعي على مستوى مصادقية الانتخابات والتزام الإدارة لأول مرة في تاريخ المغرب بحدودها، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول لا بد في الأخير أن نؤكد على حقيقة كبرى لم نبدأ بها لأنها لا تحتاج إلى تأكيد إنه لولا الدعم الملكي الذي لقيه البرنامج الحكومي والذي انبثق هو نفسه من الإرادة الملكية، ما كان لهذه النتائج الإيجابية أن تتحقق فقد حدد جلالة الملك حفظه الله أولويات هذا البرنامج، أمام ممثلي الأمة، كما أن إقدام جلالة الملك على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يعد بحق تقوية للتوجه الاجتماعي الإستراتيجي الذي دخل به المغرب غمار الألفية الثالثة والأكد أن هذه المبادرة الاجتماعية والتي تتكامل مع الأوراش الاجتماعية الكبرى من شأنها أن تحقق حلم المغرب الحداثي الديمقراطي القوي بمؤسساته الديمقراطية وعادته الاجتماعية ومناخه الاقتصادية وسماحته الدينية فلنساهم كلنا في تحقيق هذا الهدف الوطني النبيل والذي لم يعد شعارا أو حلما بل يمكننا لا يتطلب تحقيقه السريع إلا انخراط كل الغيورين أحزاب و جمعيات ومؤسسات ومواطنين ومسؤولين و فاعلين في الدينامية الجديدة في المغرب الجديد المتصالح مع ماضيه والمجتهد في حاضره والمستعد لبناء مستقبله بقيادة عاهل الملك محمد السادس نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله.

## السيد رئيس الجلسة .

الكلمة للسيد المستشار محمد بن الحسن رئيس فريق العهد.

## المستشار محمد بن الحسن رئيس فريق العهد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد في إطار مناقشة تصريح السيد الوزير الأول، حول السياسة الاجتماعية للمغرب وهو تصريح جاء ليكرس سنة التشاور بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية وليربط جسورا أخرى من التواصل والحوار حول ورش من بين أهم الأوراش التي فتحتها الحكومة تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

مساندتها ودعمها من أجل المضي قدما على درب الإصلاح والتحديث في أفق تحقيق المجتمع الديموقراطي الحداثي الذي ينشده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

سيدي الرئيس،

إن المتتبع للظرفية التي تنهجها بلادنا وحجم الإصلاحات و المشاريع الضخمة التي انخرط فيها المغرب لا يمكن تجاهل الوثيرة السريعة والمرضية للمشاريع التي تقوم بها الحكومة من أجل محاربة السكن الغير اللائق ووضع حد للخصاص والتشوهات التي تهدد النسيج الحضري والعمراني.

فقد جعل التصريح الحكومي من السكن الاجتماعي أحد الأولويات التطبيق لسياسة القرب التي نادى بها صاحب الجلالة نصره الله، وفي إطار هذا التصور، عملت الحكومة على الرفع من الموارد المالية المخصصة لبرامج السكن وتعبئة العقار العمومي ووضع رهن إشارة منعشين عقاريين كما عملت على القيام بكل التدابير التي ترم تسهيل ولوج المواطنين للتمويلات البنكية وقد نتج عن ذلك تزايد مطرد لحجم المستفيدين من برامج السكن الاجتماعي. و إنما بذلك، نثمن الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة في مجال السكن الاجتماعي ومحاربة السكن الغير اللائق كما نثمن بالموازاة مع ذلك النتائج الإيجابية التي وصلت إليها في هذا المجال حيث استطاعت تجاوز الهدف المسطر في البرنامج الحكومي والمتمثل في 100 ألف وحدة سكنية اجتماعية.

سيدي الرئيس،

بين أنه يمكن الوصول إلى نتائج أكبر إذا ما أخذت بعين الاعتبار وضعية الشريحة الكبيرة من المواطنين ذوي الدخل المحدود التي تجد صعوبة كبيرة في الولوج إلى القروض البنكية رغم الدور الكبير الذي يقوم به صندوق الضمان قروض السكن لفائدة ذوي الدخل المحدود أو القار "فوكاغن" الذي يمكن فئة عريضة من المواطنين من الاستفادة من القروض البنكية بشروط تفضيلية وذلك بتمكينها من اقتناع أو بناء سكنها الرئيسي عن طريق ضمانة تغطي نسبة 70% من أصل القروض، إلا أن ارتفاع نسبة الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة في إطار هذا الصندوق تتجاوز نسبة الفائدة الممنوحة في إطار القروض البنكية العادية، وهذا بالإضافة إلى مشكل التسييق الذي يعتبر عائقا أمام هذه الشريحة لامتلاك سكن قار، لذلك فإننا نطالب بضرورة التخفيض من نسبة الفوائد المطبقة على قروض السكن بصفة عامة لأن من شأن مثل هذه الخطوة تشجيع محاربة السكن الغير اللائق في مجموع مدن المغرب.

سيدي الرئيس،

يعتبر التشغيل أولوية وطنية قارة للتنمية ونظرا للدور الكبير الذي يقوم به التشغيل في تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين وفي المحافظة على الاستقرار الاجتماعي، فإن الحكومة قامت بمجهودات وإجراءات

مستدامة من أجل التصدي لكافة مظاهر الخصاص الاجتماعي وتدارك العجز الذي ما زال يطال بعض المجالات الاجتماعية وبهذه المناسبة نوه بالنتائج التي حققتها الحكومة على مستوى الفقر ببلادنا التي تراجعت من 16.5% إلى 14.2% ونطالب ببديل المزيد من الجهود في هذا الإطار وتسخير كافة الوسائل من أجل تحقيق نسب أفضل في لسنوات المقبلة، وكما مئمن النتائج التي تم تحقيقها على مستوى تدخلات القطب الاجتماعي الذي استطاع فتح وتنفيذ مجموعة من الأوراش، تم تعزيز شبكة بنيات الاستقبال والإيواء والتكوين والإدماج والاستماع والتوجيه بإحداث 340 مركزا جديدا خلال الفترة ما بين 2004 و 2006 وهو ما يمكن اليوم حوالي 200 ألف من الأشخاص المعوزين أو في وضعية صعبة من أطفال مهملين وآياتم ومسنين ويرهم من الفئات المحتاجة للاستفادة من الخدمات المقدمة بهذه لمؤسسات الاجتماعية وفي هذا الإطار أريد أن أشير إلى أهمية لشراكة مع النسيج الجمعي في مجال تنفيذ برامج القرب والتي تجسدت فعلا من خلال الانخراط الواسع لهذه الجمعيات في إنجاز أكثر من 3100 مشروع خلال السنتين المنصرمتين.

سيدي الرئيس،

اعتبارا للخصاص المسجل بالعالم القروي واعتبارا للمجهودات التي تبذلها الحكومة في هذا المجال بحيث بلغت نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب إلى 73.5% والكهربة إلى 84% وتم تأمين المواصلات لفائدة 5% من الساكنة القروية، هذه النسب سيدي الرئيس، تدفعنا إلى التعبير عن ارتياحنا للوثيرة التي تم بها تنفيذ برنامج تجهيزات البنيات التحتية الأساسية للقرب إلا أننا نطالب بتسريع هذه الوثيرة خصوصا في ما يتعلق بفك العزلة عن العالم القروي، كما نوه بالجهود المبذولة على صعيد تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية و خصوصا البرنامج الوطني للوقاية من الفيضانات و برنامج محاربة آثار الجفاف في المناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، وكذلك الأمر بالنسبة للاستراتيجية الشمولية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية ورؤية 2015 التي تهدف إلى خلق 117 ألف منصب شغل في هذا القطاع.

سيدي الرئيس،

لقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الدعامة الأساسية لإصلاح المنظومة التعليمية ومواجهة تحديات مجتمع المعرفة، وفي هذا الإطار جاء تصريح السيد الوزير الأول بمجموعة من الإصلاحات التي ترم تحقيق الأهداف المسطرة في الميثاق من خلال العمل على تعميم التمدرس بحيث تم تحقيق نتائج مهمة وتحسن ملحوظ في نسبة التمدرس، ومن خلال تقليص الفوارق بين العالم الحضري والقروي ودعم تدرس الفتاة القروية وتطوير البرامج والمناهج والكتب المدرسية والحد من مظاهر الهذر المدرسي ومحاربة الأمية وكذا مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس سنويا وتعميم تكنولوجيا الإعلام والتواصل في قطاع التعليم إلى غير ذلك من الإصلاحات الهامة التي لا يسعنا إلا

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

تعاني منها الفئة و المتمثلة أساسا في أزمة البطالة و ما ينتج عنها من يأس و إحباط.

هذه الظاهرة المساوية التي تدفع بفئة عريضة من أبنائنا إلى الهجرة إلى المجهول أو الارتقاء في أحضان الانحراف و الجريمة المنافية للقيم الخلقية للمجتمع المغربي و لتقاليد الأصيل المرتكزة على التسامح و التضامن و التآزر. و لما نوليها من الأهمية الكبرى لفئة الشباب ما فتئت الحكومة تولي اهتمامها متزايدا بهاته الفئة من خلال تأطيرها و تمكينها من تطوير مواهبها و قد اعتمدت في سبيل ذلك على تعزيز و توسيع فضاءات الاستقبال و اعتماد عمليات واسعة للترفيه. و في هذا الصدد، نثمن النتائج المشجعة التي وصلت إليها برامج الحكومة في هذا المجال خاصة منها برنامج عطلة للجميع و الجامعات الشعبية و كذا المنتديات الشبابية التي تمزج بين الترفيه و التثقيف و الاستفادة.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أيها الحضور الكريم،

إننا في فريق العهد، ننوه بالجهودات التي بذلتها الحكومة في الميدان الاجتماعي و التي فاقت في بعض الميادين الأهداف التي كانت مسطرة من قبل و هذا أن ذل على شيء فإنما يدل على الحركية و الدينامية التي تعرفها بلادنا في ظل العهد الجديد الذي يقوضه صاحب الجلالة بحكمة و تبصر من أجل الوصول إلى النموذج الاجتماعي لديموقراطي الحدائث، كما أن تظافر الجهود لمختلف الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين و كذا سياسة التشاور البناءة التي تقوم بها الحكومة و على رأسها السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، اتجاه مختلف المتدخلين في هذا المجال، ساهمت بشكل كبير في الوصول إلى هذه النتائج المرضية و التي ستعطي بلادنا دفعة قوية للمضي قدما في درب الرقي و الازدهار تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للمستشار السيد العلمي لهوير رئيس الفريق الكنفدرالي.

**المستشار السيد العلمي لهوير:**

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

الأخت و الإخوة المستشارين المحترمين،

بداية أشرف باسم الفريق الكنفدرالي أن أتناول الكلمة لمناقشة التصريح الذي ألقاه السيد الوزير الأول حول السياسة الاجتماعية بالمغرب أمام مجلسنا اليوم الأربعاء 12 يوليوز.

إصلاحية سنوية لمحاربة البطالة و الرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و إعمال بعض الاستراتيجيات للاستجابة للخريجين حاملين الشهادات.

ففي ضوء هذه الاعتبارات و بعيدا عن هاجس التحكم في نسبة البطالة فإن النهوض بقطاع التشغيل و القضاء على البطالة رهين أولا بتشجيع المقاولات الصغرى و المتوسطة و تنميتها و كذا تدعيم و تحفيز لاستمرار و خلق جو ملائم له عن طريق تبسيط المساطر و اعتماد الشفافية داخل الإدارة إضافة إلى تأهيل القدرة التنافسية للمقاول المغربية.

إن المعطى الإيجابي الذي جاء به السيد الوزير الأول المحترم و الممثل في انخفاض نسبة البطالة عن سقف 10 ٪ لأول مرة منذ 35 سنة يبعث بما لا يدع مجال للشك على التفاؤل خاصة و أن البرنامج الطموح لحكومة في ما يتعلق بمبادرة من أجل التشغيل لا زال في مراحلها الأولى و هذا ما يعني بأن هذه النسبة ستعرف انخفاضا أكبر مع الانطلاقة الفعلية لبرنامج إدماج و برنامج تأهيل و كذا برنامج مقاولتي الذي يهدف إلى إنشاء 30 ألف مقاول صغيرة في أفق 2008 و هو ما سيمكن من توفير 90 ألف منصب شغل، إلا أن ما صاحبت و تأهيل الشباب حاملي المشاريع تبقى من الأولويات من أجل إنجاز هذه المبادرة من خلال توفير الدعم المالي للمقاول و ضمان استمراريتها و تتبعها حتى تتمكن من الصمود و التأقلم داخل النسيج الاقتصادي الوطني، سيدي الرئيس،

لا يمكن الحديث عن الجانب الاجتماعي في سياسة الحكومة دون الحديث عن القطاع الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة خاصة و أنه يعكس الوجه الحقيقي لمدى تقدم المجتمعات و الشعوب و رغم الجهود التي تقوم بها الحكومة في الميدان الصحي سواء ما تعلق منها بتعزيز الشبكة الاستشفائية الجامعة عن طريق إنشاء مراكز جديدة أو ما تعلق منها بتأهيل المنشآت الطبية، إلا أن القطاع لا زال يعرف مشاكل عديدة تؤثر بشكل مباشر على المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود و الذي يعانون من أمراض مزمنة تقتضي المداومة على العلاج و يقطعون مسافة طويلة لهذا الغرض و أخص هذا بالذكر مرضى السرطان و مرضى القصور الكلوي، هذا ناهيك عن أقسام المستعجلات و الأوضاع التي تعرفها في مختلف المستشفيات ببلادنا، إلا أن هذه الجوانب السلبية يجب أن لا تحجب عنا رؤية العديد من الجوانب المشرقة التي تأتي في طبيعتها التغطية الصحية الأساسية و التي تعتبر بحق ثورة كبرى في المجال الاجتماعي بالنظر إلى الفئات الاجتماعية المستهدفة و التي ستصل كذلك إلى فئات مزاولة للمهن الحرة المستقلين مع اعتماد نظام المساعدة الطبية لفائدة الشرائح المعوزة.

سيدي الرئيس،

يحظى موضوع الشباب باهتمام خاص بالنظر إلى أن نسبة الشباب تحتل قاعدة عريضة في الهرم السكاني الوطني و في ظل المشاكل التي

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

حاول ومن منطلق قناعات و توجهات الحكومات التي تدرك أننا لا نشاطرها الكثير من توجهاتها أن يبرز ما اعتبرته الحكومة إنجازات في مختلف الحقول و المجالات خاصة في مجال التنمية البشرية، و بلغة وثوقية و يقينية، في حين كان يجب أن يكون موضوعيا و الأجدر به أكثر أن يقف عند المطبات و الصعوبات و العراقيل و التعثرات التي تعرفها الحكومة أكثر من غيرها و التي تؤكد أن الواقع لا يرتفع، علما أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الموضوع في عمقه يعود أصلا و أساسا إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس منذ سنة و التي سجلها إبانها بارتياح و انخرطنا فيها بالفعل نتوخى تقليص الهوة القائمة و العميقة بين فئات اجتماعية و ترمي إلى سد الخصاص المهول في العقد الاجتماعي و تدارك بعض ما تراكم من الحاجيات الضرورية للمواطنين سواء في السكن أو الشغل أو التعليم، لكن للأسف السيد الوزير الأول، لم تستطيع الحكومة أو بعض مكونات الحكومة لحد الآن النهوض بالمشروع ليصبح واقعا ملموسا و معائنا من طرف الجميع، احنا تبعا، الغلاف المالي مهم، لأن الحكومة و أدواتها المحلية و الإقليمية و بعض العقلات البيروقراطية المنغلقة على ذاتها و التي هاجسها الأول و الأخير هو الاستفادة الشخصية من عملية وطنية نبيلة ليست في مستوى الفكرة و لا في مستوى متطلباتها و العبء تكمن في كيف يتم تصريف هاته المبادرة و بآية أدوات و عقليات.

إن البطالة، من المؤكد أن البطالة و الفقر و الإقصاء و وضعية المشردين بدون سكن من أهم مصادر القلق الاجتماعي و التنمية الاجتماعية تتوخى أساسا هاته الآفات الاجتماعية غير أن الملاحظ هو أن الفقر و ما ينتج عنه ظواهر مرضية أخرى يعد معطى ثابتا في مجتمعنا لأننا لم نتوجه لمعالجة الظاهرة و إلى استئصال أسبابها و دواعيها لأننا فقط حول الظاهرة و الأسباب الرئية لظاهرة الفقر هو البون الشاسع لتوزيع الثروة الوطنية و توزيع رسائل و آليات و أدوات امتلاكها فالفقر حتما لن يعالج بالإسعاف و المساعدات الظرفية و الموسمية لأنه كما قلت معطى ثابت بنيوي و هيكلية لإزالتة أو التخفيف من وطأته على الأقل يحتاج إلى سن سياسة اجتماعية أخرى تتعارض و السياسات المتبعة لحد الآن، فالتصريح الحكومي يتحدث عن كون نسبة الفقر ببلادنا تعرف انخفاضا مهما من 16.5 % إلى 14.2 % قد نجادلكم و قد لا نجادلكم في مصداقية هذا الرقم، لكن إن اختيار مؤشر أو عدة مؤشرات سيؤثر بشكل حاسم عن النتيجة و هو ما ينسجم مع المبدأ القائل: "إنما تقيسه هو ما تحصل عليه". علما أنه لا يوجد تقريبا شيء حيادي اتجاه السلطة، فأغلب المعطيات و الإحصائيات و الأرقام المتداولة في أوساط الحكومة قد سبق لها أن تعرضت لمعالجة سياسية لأنكم لا تبدون على المصدر و المرجعية و المنهجية التي اعتمدموها بتحديد هذه النسب و غيرها، إن المرجعيات الإحصائية و المرجعيات الاقتصادية و الاجتماعية التي يعتمد عليها بالتعاطي مع ظاهرة الفقر و إشكالية البطالة و غيرها هي مرجعيات يجب إعادة النظر فيها لأن هناك واقعا نراه و يراه من يرتاد الأسواق و يذهب إلى البوادي و إلى

في البداية لا بد أن نسجل الموقف الرسمي المتميز و القاضي بالتنديد و الإدانة للحرب الهمجية الإسرائيلية و المطالبة بالموقف الفوري للحرب ضد فلسطين و لبنان، و نؤكد على تدخلنا باسم الطبقة العاملة خلال جلسة تضامنية مع الشعب الفلسطيني حيث أكدنا أن هناك إرادة بإذلال كل العرب و أن المستهدف هو الحضارة العربية و الإسلامية و هو ما يستدعي ضرورة تفعيل آليات الدفاع العربي المشترك، و السيد الأمين العام للجامعة العربية أكد على فشل عملية السلام و أن العرب ضحك عليه.

السيد الوزير الأول،

إننا نسجل هاذ التقليد الجديد و المتمثل في تقديم حصيلة و أفاق العمل الحكومي بحيث أنه لم يتوقف عن 2007 بل هناك أورايش ممدودة في الزمان و المكان إلى 2008 إلى 2015 أعتقد أن هذا إشارة أن مهامكم ما زالت مستمرة، هذا يفتح المجال أمام السلطة التشريعية و التنفيذية للحوار و النقاش في مختلف القضايا الوطنية التي ينشغل بها الرأي العام الوطني و يمكننا جميعا من الوقوف عن مكامن القوة و الضعف و إبراز الاختلالات و التعثرات في تدبير الشأن العام أملا في تدارك النواقص التي اعترت عمل و أداء الحكومة مما سيكون له أسوء لآثار على مصالح و معيشة المواطنين بشكل عام. و سنتناول و سنناقشكم من خلال المضمون من خلال مجموعة من الأرقام، لكن هناك بعض القضايا التي لم يثرها التصريح و لها أهميتها.

أعتقد أن عنصر أساسي هو معدل الدخل الفردي، معدل الدخل تم تغييره من بين أهم الأرقام لتصوير جزء من الحقائق الاجتماعية و بطبيعة الحال، الأهم هو كيفية توزيع هذا الدخل الوطني على ضالته و معطى آخر هو كيف تطور نسبة الثراء في المغرب.

لقد سبق لنا السيد الوزير الأول، أن سجلنا التعامل الإيجابي لكم في فظ بعض النزاعات الاجتماعية و في معالجة بعض الملفات المطالبية لا داعي لذكرها كالتعليم و الصحة، لكن بالمقابل نسجل إغلاق بعض الوزراء أبواب الحوار خاصة منهم المنتمون حزبيا و كأننا ليس أمام حكومة واحدة ذات برنامج واحد و توجيه واحد مما يعبر باللموس عن الشرخ العميق فكريا و سلوكيا بين هذه الفسيفساء الحكومية، و هو ما يجعلكم للأسف خارج المرحلة التاريخية التي تجتازها بلادنا و التي تستوجب التسليح بالوعي و المسؤولية و بثقافة الحوار و الإشراف و الديموقراطية ليست إطلاق شعارات براق و رسم صورة لحقل و واقع مر ضدا عن الحق بطبيعة الحال و الحقيقة لأن القضايا المطروحة و التحديات الكبرى الموضوعية أمام بلادنا تتطلب أعمال عقلنا الجماعي الوطني حكومة و برلمانا و مجتمع من أجل تخليص بلادنا من كل ما تعيشه من معاناة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية نتيجة التوجهات الأديموقراطية و الأشمعية التي سلكتها الحكومات السابقة و التي للأسف لا زال بعضها ممتد إلى اليوم.

إن التصريح الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته تصريح متفائل

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد الوزير الأول،

إن عدم فض النزاعات و عدم تنفيذ الالتزامات و التعاقدات الاجتماعية و رفض الحوار و تجاهل المطالب الاجتماعية نموذج من النماذج المحلية و عدم احترام مقتضيات مدونة الشغل خلق توترا اجتماعيا و هو ما يعبر عن تنامي احتجاجات في العديد من القطاعات الخدماتية و الإنتاجية فلا تقول لنا أن الأمر يتعلق بتوسيع مجال الحريات العامة و الحريات النقابية علما أن حتى هذا المجال يتعرض لتراجعات خطيرة من منع المنسوجات و مواجهة كل النضالات الاحتجاجية السلمية بالقمع المفرط و مازال المناضلون يقاتلون في مخافر الشرطة و ما زالوا محتجزون من عمال و مواطنين عاملين و طلبة و معطلين أصحاب الشواهد يجلدون في الشوارع العمومية و يحاكمون محاكمات سورية و الأخطر من ذلك هو وفاة أحد المسؤولين النقابيين بقطاع الجماعات المحلية بسبب القمع و العنف.

فالصورة ليست ناصعة كما تريدون أن تكون فسندضرر بعد عقود أخرى لتشكيل لجن أخرى للمصالحة و الإنصاف، إن أسباب هاته الاحتجاجات تتعلق بالتراضي الذي تعرفه الوضعية المادية للشغيلة المغربية و تدني أجورها مقارنة مع ما تعرفه الأسعار من زيادات متتالية مباشرة و غير مباشرة، الشيء الذي جعلنا منذ عقود نطالب بالرفض الجدلي من الأجور و الأسعار على قاعدة سلم متحرك للأجور و مراجعة أنظمة الأجور الغير العادلة علما حتى الحد الأدنى للأجور رغم ضآلته لا يتم احترامه لا من طرف الدولة كمشغل و لا بالنسبة لبعض أرباب العمل، و أيضا ضرورة إعادة النظر في الرقم الاستدلالي للمعيشة، كما أن احتجاجات المواطنين العاديين هي نتيجة الخصائص المهول في العديد من الحاجيات و الخدمات الأساسية من ماء و مستوصفات و مدارس أو تحت ضغط التعسفات و الاستفزازات السلطوية، أما الحديث عن ما تم إنجازه في مجالات التعليم و الصحة و الشباب فإننا نعتبر أن إصلاح منظومة التربية أصلا شاملا لا زال حلما لم يتحقق بعد و لا زالت بعض المقتضيات في ميثاق التربية حيرا على ورق مثال عدم التزام برفع الميزانية للتربية الوطنية ب 5% و المدرسة العمومية التي هي فضاء لإنتاج المعرفة و نشر القيم الوطنية تكتسح مساحاتها و تنقلص مجالاتها.

أما في ما يتعلق بالصحة فإننا نسجل أهمية مشروع مدونة التغطية الصحية و دخول التأمين الإجباري حيز التنفيذ و التزامكم بتفعيل نظام المساعدات التربوية و بالمقابل نلاحظ تراجعنا على مستوى الخدمات و مجانية التطبيق و عدم توسيع سلم الخدمات و عدد الأمراض و لائحة الأدوية بالنسبة للمستفيدين من نظام التنظيم الإجباري على المرض و هو ما خلق نوع من الاستياء و التشكك في هذا المشروع.

السيد الوزير الأول،

نسجل بارتياح إعفاء 100 ألف فلاح من الديون المتراكمة و نلح على توسيع وعاء هذا الإعفاء ليطال جميع الفلاحين الصغار و ارتباطا

ضواحي المدن الكبرى، فلولا عائدات المغاربة المهاجرين بالخارج لأصبحت نسبة الفقر أعتد أكثر من 30%.

و إذا كانت ظاهرة الفقر المادي تشكل معطى ثابتا ما دامت أسبابها قائمة فإن الفقر الفكري يعد الأخطر على النسيج المجتمعي لأنه يهدد مختلف القيم الوطنية و التاريخية لمجتمعنا و للأسف بدأ يتسرب إلى العديد من النخب السياسية التي لا تفكر لا في الوطن و لا في المواطنين و ما يهمها بالأساس هو السلطة و المال و لو على حساب الأمة و مشاكلها.

السيد الوزير الأول،

إننا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، قلنا و أكدنا أكثر من مرة أنه إذا كان لا بد من سن سياسة تقشفية تقي الوطن من السقوط و تحفظها من خطورة الفقر نحو الجهول، فإننا مستعدون، مستعدون لذلك على قاعدة أن يسري التقشف على الجميع خاصة أولئك الذين استفادوا و ما زالوا يستفيدون من خيرات هاذ الوطن و يبذرون ثرواته و أمواله العمومية، فحين نقارن بنية الهرم الاجتماعي نجد أن هناك قلة ضيقة شديدة الثراء و قاعدة للأسف فقيرة شديدة الاتساع و هي حالة من خلل التوازن الاجتماعي أصبحت تعتلي مجتمعنا، إن هذا التناقض الحاد (غ.م) يسبب شعورا بالاستقرار يصعب تجاوزه خاصة و أن تركيز الثروات غير مبررة و أيضا غير مشروع تم أن حصار الفقر و التهميش يبدو هو الآخر غير مبرر و غير مشروع. إن الطبقة العاملة و على امتداد فترات كفاحها طلت تنتج الخيرات و تبني الوطن و تنشر القيم الوطنية النبيلة بما أنها لا تستفيد من كل ما تنتجه و رغم ذلك فهي مستعدة لتضحية على شرط أن تكون هاته الأخيرة عملا مشتركا يربط بين كل أبناء الوطن أغنيائهم و فقراهم.

السيد الوزير الأول،

هناك حقائق اجتماعية تتصل بحقائق سياسية و اقتصادية و يترتب بالضرورة عنها مستوى حجم البطالة. فكل التقارير تؤكد أن بلادنا ستواجه تحديات غير مسبوق منها ارتفاع إجمالي طالبي الشغل و هو ما يستوجب خلق أكثر من 200 منصب شغل جديد فقط، أقول فقط لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق الشغل، عما أنهم سيكونون أكثر تعلمنا شبابا و إناثا و لقد أشرتم أن حجم الخريجين من مراكز التكوين المهني و إنعاش الشغل، سيناهز 4000 في أفق 2007 ؟ 2008 مقابل هذا أشرتم إلى إحداث ما يناهز 2000 منصب شغل في أفق 2008، فكيف يمكن أن نفسر انخفاض نسبة البطالة 10% أو نظمن على المواطنين على مواصلة انخفاض هذه النسبة أو في أحسن الحالات الحفاظ عليها، و نتساءل معكم عن مآل التزام الحكومة و التزامكم السيد الوزير خلال التصريح الأول سنة 2002 بالصندوق أو بالتأمين عن فقدان الشغل.

أما بالنسبة للأمية، فلا زال في المغرب أكثر من 40% أميون و معنى أنهم لن يتمكنوا من استعمال وسائل الإنتاج العصرية التي تعتمد كأداة المنافسة.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المستشارين، ولقد حددت الحكومة بدون استشارة تاريخ 8 سبتمبر لإجراء هذه الاستحقاقات وهو الأمر الذي يعبر باللموس عن طبيعة و توعية الديمقراطية التي تؤمن بها الحكومة و تدافع عنها، إنها ديموقراطية وضع الجميع أمام الأمر الواقع. إننا نرفض هذا المنطق و نتشبت بقيم الحوار بثقافة لكل ما يتعلق باستحقاقات سواء تعلق بتجديد ثلث مجلس المستشارين أو تعلق الأمر باستحقاقات تشريعية.

السيد الرئيس،

متشبهون بحقنا في الحوار و الوصول إلى خلاصات مشتركة متوافقة عليها بشأن الاستحقاقات و مستوى تمثيل تمثيلية الطبقة العاملة التي يجب أن يضاعف عددها لأن 27 عضوا لا يمثل حقيقة و دور و فعالية و تأثير العمال في المشهد السياسي و الاجتماعي ببلادنا. فالملكية المغربية هي ملكية ديموقراطية و اجتماعية و بالتالي فإننا نطالب بتمثيلية مشرفة للعمال الذين يجسدون الجانب الاجتماعي في مؤسسة البرلمان.

السيد الرئيس،

إن دقة المرحلة و تعقيداتها المختلفة تستوجب علينا حكومة و أحزابا و نقابات أن نستحضر التحديات الكبرى المطروحة على بلادنا، تحديات الديمقراطية بما تعنيه من تمكين المواطنين من حقوقهم الكاملة و تحديات الحرية، و تحديات التنمية و النهوض بمجتمعنا سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا و تحديات حماية وحدتنا الترابية و استكمال أجزائنا المغتصبة في الشمال و الجنوب. هنا نستحضر قضية صحرائنا المسترجعة و ما تتطلب من تقوية الجبهة الداخلية و التماسك الاجتماعي و توفير كل الشروط و الظروف للنهوض بواقع المنطقة و بتحسين الوضع الاجتماعي و المادي للمواطنين هناك. فصحرائنا يجب أن تغدو هي القبلية التي نتوجه إليها جميعا للنهوض بها و الاستثمار فيها، يجب أن تكون قبلة للهجرة لشبابنا بحيث أن تكون بديلا لديهم لهذه الهجرة نحو دول الشمال حيث يعتقدون وجود الديمقراطية و الحرية و الكرامة الإنسانية، كلها تحديات كبرى تحتم علينا السمو بعقلنا الجماعي متجاوزين انشغالاتنا الصغيرة للانخراط الجماعي لبناء الوطن و وضع أسس متينة لديمقراطيته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

اتباركلاه اعليكم و هنيئا لكم، تفرشات لكم الزرابي، و أصبحتم مطلوبون و مخطوبون من طرف الأحزاب و إنجازاتكم في الصفحات الأولى للجرائد الحزبية بما في ذلك التي كانت معرضة، فأصبحتم ممثلو الأغلبية و المعارضة و حين سجلنا بارتياح مجهوداتكم لمعالجة بعض النزاعات الاجتماعية و المطالب العمالية كوزير أول، تم انتقادها، لهذا فإننا نتأسف لهم و عليهم.

السيد الوزير الأول،

إذا كان من يريد الحزب الوحيد و الحكم الوحيد و البرلمان الوحيد،

بالموضوع، و كما عبرنا عليه سابقا، إن تفويت الأراضي الفلاحية بصوديا و صوجيطا تم في ظروف ملتبسة و مشبوهة كان أملنا هو تحكيم لجنة لتقسي الحقائق في هذه النازلة و بإشراك إضافة ممثلي الأمة بعض الفلاحين لكن للأسف الحكومة لم تحرك ساكنا و هي مناسبة نجدد طلبنا بكشف الحقيقة كاملة و ننبه لما يحضر من تفويتات أخرى، أيضا نسجل مجهود مبذول في ما يتعلق بالعالم القروي على مستوى تزويد الماء الصالح للشرب لكن لا بد من ملاحظة حول إشكالية الماء. فإشكالية الماء معطى هيكلي عام، الإشكال هو كيف لنا أن نحافظ على الكمية الموجودة من الماء حتى لا تضيق من خلال تقنية السقي، تقنية الإنتاج، لأن القطاع الفلاحي الذي يستفيد من الماء عبر السقي كايضيع نموا نسبة هامة و لا يؤدي الضريبة. هناك مجموعة من الضيعات تستفيد من الماء و تضييعه و لا تؤدي الضريبة في الوقت الذي تعيش مناطق من قلة الماء. إن الاستقرار و التماسك و السلم الاجتماعي ليس مسألة تقنية أو قانونية و لا هي أيضا شعارات و أرقام و أوراخ فحسب و لكن هو مطلب مركب مشروط بشرعية المؤسسات و بالسياسات المنتهجة من قبل الحكومة و مشروع أيضا بشرعية الثروة و وسائل إنتاجها و توزيعها و مشروع كذلك بالتمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة: حق الاختبار، حق الانتماء، حق الاستفادة المجانية من الخدمات، مشروط أيضا بالإحساس العميق و الصادق بالمواطنة و العدل بين المواطنين جميعا، مشروط بالإحساس بأن الوطن قبل أن يكون أرضا و حضارة و تاريخ و ثقافة و لغة فهو قبل ذلك و بعده حقوق.

إننا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل نرى أن التحديات مطروحة على بلادنا اليوم تفرض علينا إعادة تشكيل و عينا الوطني الجماعي بما يمكن من الاستيعاب و الفهم العميقين لما يحدث و يجري من تحولات تاريخية كونية في كافة المجالات و الحقول التي تهتم الإنسانية و (غ.م) صياغة مقارنات وطنية جديدة قادرة على تجاوز المعوقات الذاتية الموضوعية التي تحول دون تقدم المغرب و توفر شروط النهضة الوطنية المأمولة. فالطبقة العاملة المغربية بقيادة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل حاضرة في الموعد لتقوم بمهامها الوطنية و أدواتها الاقتصادية و الاجتماعية و الديمقراطية، و على ذكر الديمقراطية لا بد من الوقوف لحظة على ما يدبر في شأن الاستحقاقات المقبلة لسنة 2007 التي ستشكل منعرجا خطيرا في الحياة - المسار الديموقراطي لبلادنا. هنا نستحضر ما يطبخ في شأن القوانين الانتخابية و ما يتصل بنمط لاقتراع و بالتقطع الانتخابي و باللوائح الانتخابية و غيرها من القضايا المرتبطة بهذا المجال.

إن كل ما اتفقت عليه الحكومة مع أغليبتها في هذا الشأن صيغ بعقلية و خلفيات حزبية سياسية ضيقة بعيدا عن استحضار مصلحة الوطن و المواطنين و بعيدا أيضا عن التقدير الوطني لدقة المرحلة و تعقيداتها الكثيرة. إننا نحذر من الإسراع على السير على هذا النهج الذي لم يقض إلا إلى مزيد من الكوارث السياسية و الاجتماعية، و رتباطا بالموضوع ذاته فإن هناك استحقاقات تجديد ثلث مجلس

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء المحترمين،

الزميلة و الزملاء المستشارين المحترمين،

إن تقييماً في الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأربع سنوات من تدبير الشأن العام من طرق الحكومة الحالية ينطلق من تحليل دقيق لمحيطنا السياسي للوقوف على تطور القطاعات و من دراسة الحسابات العمومية، دراسة مدققة و مساءلتنا مدى مواكبة الحكومة للورش الاجتماعي الهام الذي فتحه صاحب الجلالة الملك محمد السادس المتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من جهة، و من جهة أخرى يرجعنا إلى ما وعدتم بتنفيذه في التصريح الحكومي المقدم إلى البرلمان بعد تعيينكم من طرف عاهل البلاد و تشكيل الحكومة.

السيد الرئيس،

فقبل أن أستهل مناقشة مضمون تصريح السيد الوزير الأول المعروض أمام مجلسنا الموقر، أود لأن أغتنم هذه المناسبة لأعلن مباركتنا و تأييدنا المطلق لموقف جلالته الملك بخصوص وحدتنا الترابية و لا يسعنا إلا أن نؤيد حرص جلالته على إيجاد حل سياسي تقاوضي في نطاق سيادة المملكة و وحدتها الوطنية و الترابية تتمتع فيها أقاليمنا الجنوبية بحكم ذاتي و يتولى فيه مواطنين بهدم الربوع تدبير شؤونهم الجهوية بأنفسهم معنيين استعدادنا الدائم كما هو دأبنا لإبداء تصورنا في هذا التوجه مع ما ينبغي أن تكون عليه باقي جهات المملكة و كذا الإسهام في تعبئة الرأي العام و تقوية الإجماع الوطني حول هذا المطلب المشروع الذي تصفق له كل القوى الحية في بلادنا و كذا المنتظم الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الوحدة الترابية ستظل على الدوام إحدى ثوابتنا و أولوياتنا الأساسية التي تحظى بإجماع وطني وراء جلالته الملك الضامن لاستقلال البلاد و حفظة المملكة في دائرة حدودها الحقة و التي تستدعي منا الاستمرار في اليقظة و التعبئة حولها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من كيان المغرب و هويته، فالمغرب في صحرائه و الصحراء في مغربها و قضية الصحراء هي قضية هوية غير قابلة للتجزئة و حق تاريخي لا يمكن التفریط فيه كما قال جلالته الملك نصره الله: "و هذا نهجنا القويم الذي سنظل ملتفتين حوله إلى أن يرث الله الأرض و من عليها" انتهى كلام جلالته الملك. و إنني اغتنم الفرصة باسم فريقتي بالتوجه بتحية إكبار و تقدير للقوات المسلحة الملكية و قوات الدرك الملكي و القوات المساعدة و رجال الأمن الساهرين على حماية الوطن بروح التفاني و التضحية و الوفاء تحت القيادة السامية للقائد الأعلى جلالته الملك أيده الله و نصره، كما ننحني بتأثر و خشوع مترحمين على شهدائنا الأبرار الذين وهبوا أرواحهم و بدلوا حياتهم فداء لعزة المغرب و وحدة ترابه و على رأسهم جلالته المغفور لهما محمد الخامس و الحسن الثاني طيب الله تراهما.

فإننا نقول لهم يجب إعلان حالة الاستثناء. إن الحكامة الجيدة تعتمد على عناصر أساسية لا بد من التذكير بها: حماية الحريات، تمثيلية الشعب بكامله من خلال المؤسسات التي تتسم بالشفافية و المساءلة، قضاء نزيه و مستقل، عدالة اجتماعية ذا قيمة عالية للتنمية البشرية. فأمام حجم الاختلالات الاجتماعية و استمرار نظام الامتيازات و الفساد المالي و الإداري و الإقصاء المجتمعي و تعقد أزمة التنمية الاجتماعية، هناك ضرورة إلى عقد اجتماع جديد يربط بين الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي و الإصلاح السياسي.

و من هنا، فإننا نطالب بإلحاح بفتح حوار وطني حول المسألة الديمقراطية، شكراً على إنصاتكم، و السلام عليكم و رحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً للسيد المستشار، و الآن نعطي الكلمة عن فريق الحركة الديمقراطية للمستشار السيد مولاي إدريس العلوي عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

**المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:**

شكراً السيد الرئيس،

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الزميلة و الزملاء المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة نيابة عن زملائي في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في إطار مناقشة تصريح السيد الوزير الأول حول حصيلة الأداء الحكومي في تنفيذ السياسات العمومية في مجال تدبير الشأن الاجتماعي ببلادنا، و بهذه المناسبة نشكر السيد الوزير الأول على خلق هذه الفرصة التنموية و إن جاءت متأخرة بعض الشيء فبعد غياب طويل للسيد الوزير الأول على مؤسستنا التشريعية، فإن من شأنها أن تعمل على تنوير ممثلي الأمة و من خلالهم الرأي العام الوطني، و من خلال مناقشة و تقييم مضمون و محتوى هذه الوثيقة التي اختزلها السيد الوزير الأول في الجانب الاجتماعي من عمل الحكومة و هي مجال لا يمكن فصله في كل حال من الأحوال على باقي المجالات الأخرى الاقتصادية منها و السياسية و الثقافية و غيرها، و هو الأمر الذي سيجعلنا نربط في تدخلنا هذا بين هذه الميادين و القطاعات بين الفينة و الأخرى باعتبار أن ما هو اقتصادي يؤثر على ما هو اجتماعي و العكس صحيح. و على أية حال فإننا نشتم المبادرة، مبادرة تقديم حصيلة العمل الحكومي أمام مجلس المستشارين علماً بأن الحصيلة الحقيقية هي التي يعيشها كافة أفراد الشعب المغربي من خلال همومهم و مشاكلهم اليومية كل في بيته أو في مجال عمله (غ.م) أدري من الحكومة و أدري من البرلمان بالواقع المعاش.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

كما تعلمون فقد كان الشعب المغربي دائما في طليعة الشعوب العربية والإسلامية مساندا بدون قيد أو شرط لإخواننا في فلسطين، وحقهم في إقامة دولتهم على كامل أرض و تراب فلسطين، كما قدم الشعب المغربي نظاما على أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني كما قاتل قاتلت جنود القوات المسلحة إلى جانب الأشقاء العرب لمواجهة العدو الصهيوني . إذا كنا نؤمن ما جاء في تصريحكم من تضامن مع قضية الشعب الفلسطيني. فإننا ندعوكم إلى دعم هذا التعاطف بمبادرات ومواقف عملية خاصة في هذه الظروف التي تتميز بتنامي الإرهاب الصهيوني النوجه ضد الشعب الفلسطيني وأعلامه لحرب مفتوحة هذه الأيام على دولة لبنان الشقيقة أمام سلبية المواقف العالمية وتواطئ بعض الدول الكبرى، إن الشعبين الفلسطيني واللبناني في هذه المرحلة الدقيقة من نضالهما وإن كانا يحتاجان إلى دعم مادي وإنساني لمواجهة أثر العدوان على الأطفال والنساء والرجال والبيوت والمنشآت، يحتاجان قبل ذلك وبعد إلى دعم سياسي لنظام المشروع، وإلى التأكيد على حقهما في المقاومة المشروعة والتميز الواضح بين الإرهاب، بينها وبين الإرهاب ولذلك ندعو حكومتنا إلى فتح مختلف المبادرات الدائمة للشعبين الفلسطيني واللبناني كما ندعو أن يكون الإعلام العموم باستمرار في مستوى ما يفرضه التضامن مع الأشقاء العرب من تعريف وتواصل بقضيتهم وتعريف بأوضاعهم وفضح السياسات العدوانية للكيان الصهيوني المتغطرس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

نناقش اليوم تصريح السيد الوزير حول المراحل التي قطعتها حكومة في تنفيذ السياسات العمومية في مجال تدبير الشأن الاجتماعية، بعد مرور أربع سنوات تقريبا على عمر هذه الحكومة وهو الأمر الذي يجعلنا نطرح سؤالا عن مدى استجابة الحكومة لانتظارات القوى لشعبنا وطموحاته المشروعة ومدى مجابته لتحديات الكبرى وطنيا وإقليميا ودوليا، ومدى تداركها لأوجه التقصير التي أعثرت العمل الحكومي طيلة السنوات الماضية التي اتسمت بكل موضوعية بتعطيل آليات الإقلاق الاقتصادي وتفاقم الأزمة الاجتماعية وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واتساع ظاهرة الفقر وظاهرة البطالة. السيد الرئيس، يأتي التصريح الحكومي الذي تشرف السيد الوزير تقديمه أما المجلس الموقر بسياق داخلي يبين بوضوح الهوة بين الوثيروتين، الوثيرة التي تطبع الإيقاع الحاصل بالأنشطة الملكية التي مست مناحي متعددة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

في إطار وضع الأسس الحقيقية للوصول الاجتماعي الذي دعا إليه جلالته والتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومنها ما تجلى في العناية بالسكن اللائق ومكافحة دور الصفيح وترسيخ قيم التضامن بين شرائح المجتمع المغربي وتحصيل الانتقال الديمقراطي والإسراع به قدما للأمام ترسيخ مبادئ المواطنة المتزمنة عبر استكمال نطاق التربية والتكوين وإصلاح الحقلين الديني والثقافي ووضع عقد اجتماعي جديد والنهوض بالتنمية القروية والقطاع الفلاحي وبناء اقتصاد عصري منتج وتضامن وتنافسي لكسب الرهانات الحيوية للعولة والتبادل الحر وتعزيز مكانة بلدنا كقطب جهوي وفاعل دولي في عالم يعرف تحولات حاسمة متسارعة. فإذا كان الوثيرة الملكية سواء في جانبها المتعلق بالأنشطة الفعلية لجلالة الملك أو المتعلقة بالتوجيهات الملكية السامية قد جاءت في إبانها لتفتح أورش الأمل ولتعانق المستقبل بطموح متجدد وعزم لا... وثيرة الحكومة متباطئة مترددة غير عابثة بأهمية الزمن فكم هي الأورش الكبرى التي كان يجب فتحها في بداية الحكومية التغفية الصحية، محاربة الفقر والتهميش، غرس مليون هكتار، تشجيع المقاولات ومحيطها.

السيد الرئيس بعيدا عن نظرة متفائلة للحكومة التي غمرتها بها أثناء تقديم التصريح الحكومي من طرق السيد الوزير الأول، وبعيدا عن التصورات الوهمية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة فإنه يتعين علينا الإقرار بأن أدائها الاقتصادي يدعو إلى القلق، حيث أن تأهيلنا... الإنتاجي لا يزال بطيئا عاجزا عن توليد وخلق الثروات الضرورية الارتقاء بعيش المواطنين ورفاهيتهم. إن الاتساع الذي تعرف هوامش الفقر واستفحال البطالة وتدني مستوى الخدمات، تبرز بوضوح أن نعيش مأزقا اجتماعيا حقيقيا، وما ظاهرة الهجرة السرية التي أصبحت بمثابة الحلم الوحيد الذي يراود شبابنا لدليل قوي على عمق هذه الأزمة. إن الدور الذي كان منوطا بهذه الحكومة بالذات وهو التغلب على المشاكل البنوية كتلك التي أفرزتها التقلبات المناخية التي أكدت بأن تساقط الأمطار بشكل اعتيادي ومنظم ببلادنا أصبح أمن غير مأمول، كذلك فإن الحكومة التي تتضمن في تشكيلتها وزارة التنمية القروية أو بالأحرى الاقتصاد القروي لا يجب أن تتخذ وزارة التنمية القروية أو بالأحرى الاقتصاد القروي لا يجب أن تتخذ الأمطار كأحدى مرجعتها، بل يجب أن تتجه إلى بدائل أخرى بالبحث والتقيب عن المياه الجوفية وبناء سدود التلية من أجل إرساء دعائم الزراعة السقوية وتكثيف البحث الزراعي لإيجاد زراعة بديلة على تلك التي تعتمد على الأمطار وتشجيع الكسب والرعي، هذا بالإضافة إلى تشجيع قطاعات الإنتاج الأخرى للعالم القروي، من شأنها إنعاش الأرياف من جهة وإيجاد فرص الشغل لأبناء القرية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار لابد من تذكير الحكومة بأن مطالبنا الدائمة لتنمية العالم القروي والاهتمام به ليس من قبيل المزايدات السياسية. بل لأن في الحركة الديمقراطية الاجتماعية نعي تمام الوعي بأن أحد المفاتيح الأساسية للرفع من مستوى اقتصادنا، وبالتالي حل جزء من مشاكلنا الاجتماعية، يكمن

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

إن كنا نثمن هذا الإجراء، فإننا نخش أن يتحول هذا البرنامج الذي أطلق عليه اسم مقاولتي من برامج مع إحداث مقاولات إلى برنامج مساعدات اجتماعية غير منتجة و في ارتباط على المشكل مع مشكل البطالة تطرح ضرورة مواصلة اصطلاح نظام التربية و التكوين للرفع من مستوى التمدرس و تحقيق تعميم التعليم، لكن و نحن نتجاوز منتصف عشرية تطبيق نطاق التربية و التعليم يتبين أن الحصيلة لا تعكس تماما حجم الإنفاقات التي يحظى بها هذا القطاع الذي يلتهم قرابة 26% من ميزانية العامة. ناهيك عن الهذر المدرسي و الاكتظاظ الذي تعرفه العديد من المؤسسات، الأمر الذي تعرفه العديد من المؤسسات، الأمر الذي بدلنا بوضوح عن غسل سياسة الحكومة في تدبير هذا القطاع الحيوي الهام و تغليبها للهاجس الكمي على حساب جودة و نوعية التربية التي نسعى إلى تلقينها لأبنائنا. السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

الزميلة و الزملاء المحترمين،

ارتباط بما سبق فإن محاربة آفة الأمية و التربية غير النظامية كمحور أساسي في البرنامج لمحور الحكومي يبقى بعيدا عن الوصول إلى مداه و مبتغاه، بحيث إذا كانت الحكومة قد حددت الفترة ما بين 2012 و 2015 كفترة حاسمة و قاطعة لم يبق وراءها أميين ببلادنا فإننا نلاحظ أن هناك إنتاج جديد للأمية لم تتح لهم فرص الدراسة أو انقطعوا عنها مبكرا و سيكونون في... المشار إليه يافعين أو شباب يشكلون أرقام إضافية لطوابير من الأمية و البطالة و هو الأمر الذي... الحكومة أن تأخذه بالحسبان.

السيد الرئيس، إن تصريح السيد الوزير الأول لم يتضمن البعد الاجتماعي الذي سيرفع مستوى الأجور حيث توابك و تسابير مستوى المعيشة خاصة و أننا لا نحل مشاكل الأجور طالما استقطب اهتمام الرأي العام الوطني ليس فقط لأن الأجور لا تتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة، و تكاليفها المتزايدة و تزايد وثيرة الأسعار و لكنها أيضا لأن هنا حيف خطير يتمثل في الفوارق الشاسعة بين الحد الأدنى للأجور و الحد الأقصى التي لا نهاية لتصاعدها الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية لنجد أن الملايين يعيشون على الكفاف و المئات يعيشون بأجور خيالية و بتعويضات و مكافآت و عطاءات غير دستورية في مساواة جميع المغاربة في الحقوق و الواجبات و عدم معالجة هذه الإشكالية لابد من أن يحتم إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوبه الاضطرابات الاجتماعية و ... بين المواطنين و إنكاء روح الحقد و الكراهية في مختلف المرافق العمومية و هذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية في تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد و الإهمال و اللامبالاة داخل الإدارة المغربية.

السيد الرئيس فإن كنا نوافق السيد الوزير الأول فيما يتعلق بالتوجهات الواردة في تصريحكم بخصوص سياسته السكن الاجتماعي

في إنعاش العالم القروي، فالعالم القروي كما يعلمون يتوفر على ساكنة جد هامة و يتوفر على خيرات لم يتم استغلالها بعد، و العالم القروي كذلك هو منطلق الهجرة إلى المدن و أنتم أعلم كيف تتم الهجرة من القرى إلى المدن و أعلم كذلك بالعواقب الخطيرة لهذه الهجرة بالنسبة سواء على مستوى البطالة و التشرذم و الانحراف و على مستوى تفريق مدن الصفيح و لهذا لا يمكن القول بأن برنامج الهجرة القروية و الربط بالماء الصالح للشرب و برامج تعميم التعليم، متواصلة لكي يعم الارتياح، لذلك فلا... أن نجد أنفسنا إزاء مداجر تتوفر على الماء و الكهرباء، و لكنها خالية من السكان، بل لكي يكون أي حديث عن سياسة القرب حديث مقبولا، علينا التفكير في دعم عوامل الاستقرار عن طريق توفير شروط التمدين بالعالم القروي و خلق برامج الأنشطة الاقتصادية المندمجة الفلاحية و التنافسية من أجل تحقيق ظروف عيش أفضل بالبادية المغربية، و التقليل من وطأة الفقر في العالم القروي.

السيد الرئيس المحترم،

لم يأت التصريح بشيء جديد على مستوى التشغيل، اللهم ما كان من ضرورة تأكيد الارتقاء بالبعد الاقتصادي لكي يتم استيعاب طلبات التشغيل و الاستمرار في برامج التكوين من أجل الإدماج، و الأخذ بعين الاعتبار أن قطاع الإدارة لم يعد قادرا على التوظيف كقطاع مشغل لسنين طويلة خلت. و في هذا الإطار نعيش مفارقة الادعاء بين الإدارة... بالموظفين و بين الخصائص الفضيحة في قطاعات مهمشة، كقطاع التربية و التعليم و الأمن و الصحة و غيرها من القطاعات، كما أن القول بضرورة انفتاح منظومة تربوية على سوق العمل يظل شعارا يتردد في كل مرة دون نتائج ملموسة و دون أن يجد تطبيقا عمليا و مرد إلى ضعف القاعدة الإنتاجية و انحصار النمو الاقتصادي.

أما البطالة السيد الرئيس ليست مسألة غير قابلة للمعالجة و لكنها لنتيجة الحتمية لسياسات تحول دون الادخار و الاستثمار و هما وحدهما القادران على توليد الشغل القار، فضل عن ما يمكن أن يتيح، يتيحها خروج القوانين التنظيمية لمدونة الشغل حيز الوجود التي تبقى لوحدها القادرة على تسوية العلاقات الإنتاجية و ضمان استقرارها. إن إنعاش الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي لخلق فرص الشغل حقيقة لا يجادل فيها أحد، لكن الكل يعلم أن هذا الحل يندرج في إطار رؤية تمتد على المدى المتوسط و البعيد، و هذا ما يعني التركيز على الحلول الاستعجالية التي من شأنها امتصاص أفواج الشباب العاطل حاملي الشهادات. فهل عبر مؤسسات الوساطة أو التوجيه و إدماج الشباب التي أبانت عن عجزها... سنواجه معضلة البطالة؟ هل حين تقول الحكومة أنها تسهر على تفعيل دور الوكالة الوطنية للتشغيل و الكفاءات و تحسين مستوى... سيضمن الشباب العاطل على مستقبله و هو الذي عاين كيف حولت هذه الوكالة بلدنا إلى مقبرة جماعية لحم 30.000 أسرة مغربية في قضية النجاة المعروفة و أما فيما يخص تصريح السيد الوزير الأول فيما يتعلق... أنشاء 30 ألف مقولة صغيرة في أفق... و

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ثالثا: السيادة الوطنية و الوحدة الترابية للمملكة في حدودها التاريخية و الشرعية.

إن دفاعنا السيد الرئيس منذ نشأتنا على الثوابت الأساسية للمجتمع يندرج في إطار منظور شمولي يقوم على وجود التمسك بمقومات الشخصية المغربية و تميزها في المحيط الدولي و الإقليمي مجتمع حدائي يحافظ على أصالته و علاقته بنبذ الأفكار الداعية للتطرف لأن هذه المقومات تشكل رصيذا غنيا للإسهام في الحضارة الإنسانية و المشاركة في ازدهار البشرية و الصناعية و تطورها و تقدمها و شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. الآن أعطي الكلمة للسيد المستشار محمد العربي القباج من فريق الاتحاد العام للشغالين.

### المستشار محمد العربي القباج:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

بداية يسجل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تقديره و اعترازه بجهود صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. لتحقيق النموذج الاجتماعي الحدائي الديمقراطي المتضامن من خلال إصلاحات عميقة في مجالات ترسيخ الديمقراطية و المساواة و توسيع دائرة الحريات الفردية و الجماعية و تقوية التماسك الاجتماعي عن طريق إعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و إحداث هيئة الإنصاف و المصالحة و تعزيز أمرها في نزاهة و شفافية الاستحقاقات الانتخابية و بلورة جديدة للمشهد الإعلامي المغربي مع إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري و اعتماد مرونة الأسرة و الحرص على تحديث الجهاز القضائي، و إضافة إلى الوسائل الحديثة المبذولة من أجل وحدثنا الترابية من أجل ترسيخ قيم السيادة الوطنية في هذه الجهة من مملكتنا و نحن نعتبر هذه الإنجازات مباشرة و حاسمة و نحن من جهتنا نحي بوطنية عالية مواطنينا في صحراغا و كذلك قوتنا الملكية المسلحة الرابطة على حدودنا،

السيد الوزير الأول،

لقد حرصتم بحزمكم و عزمكم على رسم خطوات موازية للعمل من أجل جعل المبادرة الملكية الخاصة بالتنمية البشرية تقوم على محاربة كل أشكال الفقر و الإقصاء و الهشاشة و تنفيذ سياسيات عمومية مندمجة للتأهيل الاجتماعي و ترسيخ قيم المواطنة عبر اعتماد عمليات هادفة

عبر تهيئة العقار العمومي و تهيئته و وضعه رهن المنعشين العقاريين، بشروط تفضيلية فإننا نثير انتباه الحكومة إلى الاختلالات التي تثير هذا النوع من هذا السكن سواء من حيث الجودة في البناء أو من حيث تجاوزات الممارسة من طرف المنعشين العقاريين، و ما يتعلق بالعمليات... للسكن خارج السعر القانوني المحدد له، لفئات من المواطنين تعاني من محدودية القدرة الشرائية التي يجب أخذها في الاعتبار قبل الإعلان عن أي برامج من هذا القبيل.

السيد الرئيس، إذا انتقلنا في قطاع الصحة نجده دون مستوى طموحات الشعب المغربي و ذلك لضعف النفقات الإجمالية و لعدم كفاية الميزانيات و حتى قانون التغطية الصحية الذي أريد له أن يشكل تحولا نوعيا، كيفيا في مسار القطاع الصحي ببلادنا، لا يبيلور شعار الحق في الصحة للجميع نظرا لطابعها المتدرج و عجزها على أن يحقق توازنات في مداخله و مصاريفه و عدم قدرة الدولة على تحديد الفئات المعوزة في ظل معايير موضوعية ماهية. و تعتقد أنه رغم التصريح الذي تحدثت بجرأة عن الفوارق التي تميز... من حيث توفرات البنيات الصحية، فلا يعقل و نحن نعترض سياسة القرب أن تظل سياسة القرب أن تظل أهم المرافق الصحية حكرا على العاصمة الرباط و الدار البيضاء.

ناهيك عن التدني الملحوظ... في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الزملاء المستشارين المحترمين،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لا نعارض من أجل المعارضة و لا ننتقد من أجل النقد، لكن هدفنا التصويب و التعديل، و التنبيه للحكومة، و لنا الشجاعة الكافية لنقول للحكومة أصبت عندما يكون ذلك و أخطأت عندما نعتقد ذلك لا نخشى في ذلك لومة لائم، و هذه توجهات حزينا و امتداد للجماهير من خلال نضالنا السياسي المستمر، نسعى إلى إقامة نظام اقتصادي و اجتماعي متوازن و عادل لتشمل الرفه و لجميع أبناء مجتمعنا و يحقق فيه الإنسان كامل حقوقه و حرياته و يريد الشروط الكاملة للقيام بواجباته مجتمع تسوده قيم التسامح و لإخاء و يتخذ الحوار أداة لحل المشاكل و فض المنازعات داخلا و خارجا، و ينبذ العنف في جميع صوته المادية و الفكرية و الأدبية و يتخذ الديمقراطية وسيلة للتنافس على إدارة الشأن العام و انتقال السلطة و تداولها بواسطة صناديق الاقتراع مع عدم مصادرة حق أغلبية الأقلية في الاعتراض البناء، و مع وجود بقاء الإجماع حول الثوابت الوطنية الراسخة المتمثلة في الدين الإسلامي الحنيف في تفسيراتها المنفتحة المتسامحة المواكبة للمسيرة الإنسانية نحو التقدم و الازدهار.

ثانيا: نظام الملكية الدستورية و الضوابط الاجتماعية الذي يدعو إلى لتلاحم و الوحدة الوطنية و يوطد بالاستقرار و يؤمن باستغلال مؤسسات الدولة.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

واقع جديد متطور راقي على إنقاذ واقع هش مهتز متدهور، وهنا تتم صناعة الفقر بدل محاربة، إن العديد من التصورات بإمكانها أن تغير الواجهات ولكنها لا تغير الواقع. إن عاهل البلاد أراد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تضع العنصر البشري في جوهر جهود التنمية الاجتماعية وتركز على المواطنة الفعالة وتسد على سياسة خالقة وتستند إلى مقاربة شمولية مندمجة ومستدامة تروم التصدي لكافة مظاهر الخصائص الاجتماعية بهذه الروح نتعامل مع الإحصاءات والأرقام. لقد راهنتم السيد الوزير في مناهضة البطالة على برامج متطورة ورسمت خطط مقترحة للإدماج، لكنكم ضمنتم الاستجابة من طرف المقاولين لأن هذا الاختيار تم ولم ينجح، نتمنى التوفيق على كل حال. لا نخفيكم السيد الوزير الأول أننا نتخوف من بعض الحلول المطروحة في مجال السيد البحري والموائى وسائل النقل المختلفة لكونها لا تعتمد تطوير العنصر البشري لتطوير هذه القطاعات بل سترتفع معدلات البطالة في حالة تطبيقها إذا ما دون ما كنا نتوجه منذ 25 سنة السيد الوزير الأول، إن الحوار الاجتماعي ينبغي أن لا يبقى لمعالجة حالات الطوارئ إننا بحاجة إلى مؤسسة هذا الحوار عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأننا من خلاله سيتحول هذا الحوار إلى التزامات وإلى تعاقد من أجل الحرص على ضمان التنمية الشاملة التي لا يمكنها أن تتحقق بحلول استعجالية أو طارئة أو اعتبارية، أما فيما يخص قانون الإضراب الذي طرحتموه فإننا ... أمام اتحاد العام للشغالين بالمغرب سبق وأن تقدم لكم بمذكرة، يوافق مبدئياً شريطة إخراج قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب والتصديق على الاتفاقية الدولية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحريات النقابية وهنا يمكننا أن نتناقش في القانون التنظيمي للإضراب، أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإننا بدورنا نؤكد تضامنا المطلق مع نضال الشعب الفلسطيني الذي يعاني سلطة وحكومة وشعباً من أبشع أنواع القمع والجبروت والطغيان مما يؤكد انعدام الحضور الفعلي للشرعية الدولية أما الاستمرار الدولي الذي أصبح في الأرض فساداً، وبخاصة في فلسطين والعراق ولبنان و... هذا ما يفرضه الوجود، إستراتيجية عربية وإسلامية موحدة بديلاً لتمديد والشجب والتضامن الفاعل والناجح. وشكراً السيد الرئيس...

### السيد رئيس الجلسة:

شكراً، الكلمة للمستشار محمد الهبتي عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

### المستشار محمد الهبتي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

للتنشيط الاجتماعي والرياضي والثقافي ونحن نسجل معكم العديد من الإيجابيات الملحوظة فيما يخص التجهيزات الأساسية للعديد من الطرق والمسالك وأيضاً في ارتفاع نسب التغطية للكهرباء والماء لصالح للشرب وكذلك الأمر في برنامج الإسكان والتجاوب مع ضرورة التجاوب مع ذوي الحاجات والشباب والحيات الثقافية وتوسيع المنشآت الصحية والتعليمية، كما نسجل جهودكم الرامية لمعالجة العديد من القضايا القطاعية عبر حوار اجتماعي حرصتم على متابعته والحسم فيه، ورغم كون حوارنا معكم كان دائماً يتسم بالصراحة والوضوح لا بد لنا من مناقشتكم بصراحة فيما يلي:

- أن الأرقام التي اعتمدها في بعض القضايا معرضة للخطأ لأسباب التالية:

× لقد حرصتم أن نسبة البطالة أصبحت دون 10% لأول مرة منذ 35 سنة وهذا الاعتقاد يلغي من طرفكم الاعتراف نهائياً بالاعتراف بأزمة البطالة في بلادنا. وفي حاجة نجاح الاختيارات الحكومية في برامج إدماج وتأهيل ومقاومتي سيتحقق 0%، كيف نفسر صواب هذه المعلومات في الوقت الذي نؤكد لكم أنكم على علم بالمقاولات المغلقة نتيجة إفلاسها بل في قطاعات واسعة في وقت نتعاقد مع مؤسسات ذات نشاط اقتصادي واسع في مجالات متنوعة دون أن تكون لنا أيادي عاملة مؤهلة كما هو الوضع في قطاع السياحة مثلاً، ثم ألا تعتقدون معنا أن اقتصادنا هش، وبوامل عديدة وبأن أصعب ما نعاناه هو الحفاظ على رصيد الشغل، ثانياً نحن نترك أن الاقتصاد غير المنظم في الصناعة والتجارة يعرض أصحابه إلى خطر فقدان الممارسة في أي يوم هذا بالإضافة إلى تشويبه وعرقلته الاقتصاد المنظم ومن واجبنا أن نعتبر أن القطاعات غير المنتظمة هي خارج نظام العمل لأنها لا تملك الحق في الممارسة الدائمة، كما أننا نود التعرف على حجم طوابير المتسولين والطفولة المتشردة. ومعدل الجريمة لأن مظاهر التسول لخائفة والطفولة المتشردة بشكل مثير في الشوارع والدروب والإشارات الضوئية بالمدن ما بالنا بالبوادي تشكك في نسب التمدد والتمدرس والرعاية الاجتماعية ودون نسبة 10% في البطالة، كل أسرة مغربية لها عاطل أو عاطلة أو عاطل إما بالإجازة أو شهادة أو بكالوريا أو غير ذلك، تحدثتم عن نسب التمدد وإذا كانت صحيحة نسائلكم السيد الوزير الأول كيف ذلك، ما هي معدلات الاكتظاظ في الأقسام؟ ما هي معدلات لتغطية للأطر التعليمية في حين أن هذه التغطية تتم على حساب التخصصات والجوانب الاجتماعية للأسرة التعليمية وعلى حساب التلاميذ. تحدثتم السيد الوزير الأول عن نسب التمدد الاستدراكي في ظل هذه الأوضاع كيف يمكننا أن نصدق أن مليون ونصف من التلاميذ يقع تدارك تعليمهم.

السيد الوزير الأول، إن ما نخشاه ليس مصداقية الأرقام، بل هو عدم الاعتراف بالواقع من أجل مغايرته واتخاذ الوسائل الكفيلة بتغييره، وإنما نخشاه هو أن تكون الاجتهادات التقنية هادفة إلى صنع

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

أختي إخواني المستشارون،

في البداية و أن نسجل إدانتنا الشديدة للعدوان الإرهابي الذي تتعرض له لبنان و فلسطين. و نجدد كذلك لتكثيف الجهود من أجل وقف هذا العدوان، كذلك نسجل و نشمن هذا النقاش حول التصريح الحكومي في المجال الاجتماعي و نعتبره أمرا ضروريا و حيويا بالنسبة لهذه المؤسسة التشريعية و كذلك بالنسبة لمجموع الشعب المغربي و بصفة خاصة الطبقة العاملة و عموم المأجورين.

السيد الوزير الأول،

قد لا نشاطركم نفس القدر من الارتياح الذي تميز به التصريح الذي تقدمتم به أمام مجلسنا الموقر لأننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، و قد عبرنا عن ذلك أن الوثيرة التي تسير بها الإصلاحات في العديد من الأوراش لا تتجاوب بالشكل المطلوب مع حجم انتظارات و طموحات المغاربة و خصوصا الطبقة العاملة و عموم المأجورين، هذا لا يعني إننا ننكر ما تحقق من مكاسب و ما بذل من مجهودات في المجال الاجتماعي لكننا و من منطلق تكريس ثقافة التفاؤل و التطلع نحو الأحسن و الابتعاد عن الطروحات و الممارسات التيئيسية كما عبرتم عن ذلك في ختام تصريحكم و كذلك من منطلق الحرص الشديد على تأمين فرص الانتقال الديمقراطي و تحصينهم و استثمار التراكم الايجابي الذي يحقق بفضل تضالات الشعب المغربي في مجالات الحريات و حقوق الإنسان بالمجالات خرى و جعل هذه المرحلة كرحلة إنجاز تحول تاريخي نحو ديمقراطية و دولة الحق و القانون، نريد أن تناقش حصيلة العمل الحكومي في المجال الاجتماعي بإبداء وجهة نظرنا و رأينا بالصراحة اللازمة ملتزمين في نفس الوقت بمبادئ النزاهة الفكرية و الموضوعية في المسائلة السيد الرئيس، إن مسار التطور الذي تعرفه بلادنا منذ سنوات و الذي يتميز بالإرادة المعلنة من طرف عاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس، و لدى الحكومة من أجل تحقيق مجموعة من الإصلاحات و المصالحات نرى أنه لا بد أن يكتمل هذا المسلسل من بإنجاز ما دعونا إليه و سميناه بالمصالحة الاجتماعية نظرا لأن الملف الاجتماعي ظل مهملا بعقود طويلة من الزمن و نرى أن ذلك عبر ثلاث مداخل أساسية. المدخل الأول يتعلق بتعزيز الحريات النقابية و حماية أول يتعلق بتعزيز الحريات النقابية و حماية حقوق الشغل يقتضي ذلك كما أكدتم في تصريحكم الإسراع بملائمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات و المواثيق الدولية في مجال الحريات النقابية و حماية ممثلي الأجراء و تكريس حق التنظيم و المفاوضة الجماعية و علاقات الشغل و كذلك يجب أن ينعكس هذا على الواقع باحترام الاحتجاجات المشروعة للطبقة العاملة، و عدم استعمال العنف الزائد ضد بعض التعديلات كما حدث مؤخرا بالنسبة لقطاع العدل و الجماعات المحلية، بجانب هذه الملائمة يجب كذلك تفعيل النصوص التشريعية و بلورتها و تجسيدها على مستوى الواقع و هذا يتطلب في نظرنا أولا مؤسسة الحوار الاجتماعي و تنظيمه مركزا و قطاعيا، و هنا لا بد من الإشارة إلى تعثر الحوار القطاعي في العديد من

القطاعات كالجماعات المحلية و العدل و التجهيز و التكوين المهني بجانب هذا و من باب الموضوعية يجب أن نسجل بإيجابية المجهود المبذول من طرف الوزير الأول لتسوية العديد من الملفات الاجتماعية الشائكة كقطاع التعليم و الصحة... من المنظمات النقابية كي تقوم بوظيفتها الدستورية في تأطير الطبقة العاملة كشركاء الأطراف الفاعلة في تدبير الشأن الاجتماعي و ذلك بمنحها كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعملها من نقابات و متفرغين، على مستوى القطاع الخاص و خصوصا على احترام مقتضيات مدونة الشغل نسجل و بقلق بالغ أن ضعف جهاز تفتيش الشغل و افتقاره، لتأطير البشري الكافي و الوسائل يزيد في توسيع و تفاقم ظاهرة هشاشة الشغل المتفاقمة أصلا و يتمثل في الشغل غير اللائق و التصريح غير القانوني و تفاقم حدة النزاعات الاجتماعية و الانتهاك الصارخ لحريات النقابية كما تجدر الإشارة إلى أن آليات تسوية نزاعات الشغل و الموكولة لعمال الأقاليم في إطار اللجن الإقليمية للبحث و المصالحة، لا يتم احترامها و التقيد بها من طرف بعض السلطات الإقليمية، بحيث نجد بعضا منها و دون أدنى إحساس بالمسؤولية القانونية و الاجتماعية الملقاة على عاتقهم يضرب عرض الحائط مدونة الشغل و يعطي حرية التصرف لأرباب العمل في أن يصرحوا و يغلقوا في غياب صندوق التعويض عن فقدان الشغل مما تفاقم من هذه المعضلة و بالتالي فنحن نعتبر أنه في ظل هذه الظروف تم الحديث عن القانون المنظم للإضراب يجب تأمين و ضمان احترام الحريات النقابية و حقوق الشغل و لو في حده الأدنى.

المدخل الثاني: و هو تأهيل الاقتصاد الوطني و ترسيخ الحكامة الجيدة و الرشيدة للموارد البشرية و المالية.

السيد الوزير الأول، تحدثتم عن آفة الرشوة و مسألة سلامة و شفافية المعاملات العمومية و نحن نقول بأن هذه الآفة ذات الطابع البيوي و هي محصلة و نتيجة عقود من سوء التدبير و التسيير الذي طال المال العام و النهب الذي عرفته العديد من المؤسسات القطاع العام كالقرض العقاري و السياحي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي البنك الوطني للإنماء الاقتصادي كومانال إلى آخره.

و هذه الآفة أنتجت ثقافة و عقليات و أنماط سلوك و شبكات و لوبيات تأصلت و ترسخت في الإدارة كما في المجتمع و لوضع الأمور في نصابها في إطار المصالحة الاجتماعية التي طالبنا بها لازلنا نصر بالمطالبة بالمسائل السياسية جريئة و شجاعة لهذا الهذر المهول لإمكانيات البلاد بجانب المسائلة القطاعية بطبيعة الحال و قلنا إن هذا الانتهاك الذي طال العام لا يقل حدة و خطورة عن الانتهاكات المسجلة في ميدان حقوق الإنسان بل إن هذا الانتهاك كان متصلا و مرتبطا بالانتهاك الآخر، كان من بين الأسباب و كان من بين النتائج و يستوجب ذلك قول كل الحقيقة للشعب المغربي نحن نريد أن يقتنع المغاربة و أن زمن الهذر قد ولى بجانب هذا لا بد من تأهيل اقتصادنا الوطني في الاتجاه الذي يسمح باستقطاب و تشجيع الثروات و مناصب الشغل و

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ختاما أمام جسامه المهام و الإشكالات المطروحة، تطرح قضية بلورة القرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا في إطار التشاور والالتزام والتعاقد بين مختلف مكونات المجتمع من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين وفي هذا الصدد تجدد الفيدرالية الديمقراطية للشغل مطلبها بإخراج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز الوجود هذه المؤسسة الدستورية التي خول لها الدستور صلاحية الإدلاء برأيها في الاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني وجعل منها سندا و آلية استشارية من قبل الحكومة والبرلمان في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد أحمد أنيس من الاتحاد العام للشغل، فليفضل.

**المستشار السيد أحمد أنيس:**

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

يسرني باسم الاتحاد المغربي للشغل أن أساهم في مناقشة التصريح الحكومي في محوره الاجتماعي لقد تتبعنا باهتمام كبير التصريح الحكومي للسيد الوزير الأول حول المحور الاجتماعي الذي قدمه مجلس المستشارين يوم الأربعاء 12 يوليوز 2006، إننا كممثلين للطبقة العاملة المغربية نرى أن الأوضاع الاجتماعية كما هي معاشة على أرض الواقع تتناقض والمعطيات والمنجزات وآمال و التفاؤل الذي عبر عنه التصريح، ذلك أن التماسك الاجتماعي الذي هو أساس الاستقرار و شروط التنمية يتم ضربه يوميا من خلال العديد من الممارسات و التجاوزات و خاصة تلك التي تعاني منها الطبقة العاملة في العديد من المؤسسات و المقاولات المهنية إن الحقوق و الحريات النقابية و حق التنظيم و المفاوضة الجماعية التي تأتي في طليعة الحقوق الواردة في اتفاقية العمل و الاتفاقيات الدولية لمنظمات العمل الدولية و تقرها آليات دولية أساسية في مجال حقوق الإنسان كإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاجتماعية و الثقافية و التي يضمنها دستور البلاد لا زالت تحارب يوميا من طرف مجموعة من أرباب العمل الذين يمارسون التهريب الاجتماعي لما يقضي ضرورة فرض احترام حتى الحرية النقابية و حق الإضراب كما هو مضمون دستوريا لما يقضي أيضا إلغاء المقتضيات التي تعرقل الحق النقابي و في مقدمتها الفصل 180 من القانون الجنائي الذي يعتقل و يحاكم و يسجن العمال و العمالات بسبب ممارستهم للحق النقابي و حق الإضراب. إن المشهد الاجتماعي المغربي لا زالت بعض سلبياته متواصلة و في مقدمتها

بما يسمح كذلك بالتوزيع العادل للثروة و هذه الإشكالية الكبرى، و لن تم ذلك في نظرنا إلا بتنظيم القطاع الغير المهيكل و إدماجه في لاقتصاد الوطني بلورة السياسة الصناعية حقيقية بجانب وضع استراتيجية بالنسبة للقطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد المغربي كالزراعة و الصيد البحري و كذلك وضع حد للاقتصاد الرعب و الامتيازات و المضاربات و لاسيما في مجال المضاربة العقارية، الأراضي الفلاحية، التجارة، النقل، المقالع إلى آخره، و المدخل الأخير و الثالث لتحقيق المعالجة الاجتماعية التي نطالب بها هو تنمية العنصر البشري في المغرب المورد الأساسي هو البشر و مستقبل المغاربة هو في النهوض بهذا العنصر، فيما يتعلق بالمبادرة البشرية التي أطلقها عاهل البلاد رحبنا بهذه المبادرة و ثمنا عاليا الفلسفة و التوجهات التي انبنت عليها، نريد أن تحقق هذه المبادرة أهدافها و مراميها النبيلة و سنعمل من أجل ذلك لكن يجب أن تحاط بالتتبع و المراقبة لا تحيد عن أهدافها لأنه لاحظنا في بعض المناطق من يحاول أن يخضعها إلى نوع من الوصاية التي اعتقدنا أنها انتهت، بالنسبة إلى التشغيل من المحقق أننا تأخرنا في إطلاق المبادرات و آليات المتعلقة بإنعاش الشغل هذه الآفة لازالت تشكل مصدر قلق و انشغال حقيقي بالنسبة لآلاف الأسرة المغربية، تسجيلكم عن انخفاض نسبة البطالة عن 10 ٪ و لأول مرة منذ 35 سنة يمكن اعتباره تحسنا إيجابيا، لكن الذي نراه من الزاوية الأخرى هو تزايد أعداد العاطلين بالآلاف و بصفة خاصة في أوساط المتعلمين و حملة الشواهد و الأطر العليا و الظاهرة الملفتة للنظر الآن هي هجرة الأدمغة و العديد من الأطر الكفأة الآن يفتقدون المغرب و نعتبر في نهاية المطاف أن المبادرات التي شرع في تطبيقها هي امتحان و رهان للدولة و القطاع الخاص على حد سواء و مدى إمكانية تحقيق ذلك التناغم و التناسب المطلوب بين معدل النمو و نسبة السيولة بالنسبة للتعليم و محو الأمية و التكوين المهني أمام ما يعرفه إصلاح التعليم من صعوبات تطرح بقوة إشكالية الرفع من الجودة كرهان من الرهانات الحاسمة و الغير القابلة للتأجيل أو التسوية و نتساءل في هذا العدد عن الإجراءات الداعمة للتدريس و الرفع من مردودية النظام التربوي و لاسيما في ما يتعلق بمواجهة الخصائص في الأطر التعليمية و الإدارية و البنيات المدرسية و الداخلية إلى غير ذلك، كما نتساءل عن فعالية و استراتيجية الحكومة في مجال محو الأمية و مدى استفادة العمال و الأجراء من برامج التكوين المستمر و إعادة التكوين، ثم اختتم في هذا المحور الثالث بحماية الادخار الاجتماعي، يتعلق الأمر بالتغطية الصحية و أنظمة التقاعد و الأعمال الاجتماعية بالنسبة للتغطية الصحية نسجل بإيجابية تفعيل هذه المدونة لكن أن تتطور خدمات هذه الخدمة الجديدة بما لا يناسب مع تطلعات مختلف شرائح الشغيلة بالنسبة لمعالجة أوضاع صناديق التقاعد لا بد من التأكيد أن تتم هذه المعالجة في إطار تشاور حقيقي بين مختلف الفرقاء الاقتصاديين و الاجتماعيين بما يمكنهم من الوصول إلى إصلاح شامل و في نفس الوقت تعزيز المكتسبات التي سقطت للشغيلة في نفس الاتجاه يجب إصلاح أنظمة الاحتياط الاجتماعي، تعاضديات و مؤسسات الأعمال الاجتماعية.

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

للمتقاعدين في السلايم الدنيا و ذوي الأجور الهزيلة و على مستوى السكن و رغم ما تم تقديمه في التصريح إلا أن هناك العديد من العراقيل التي تحول دون تمكين الفئات ذات الدخل غير القار من الاستفادة من السكن الاجتماعي و ما يترك الباب مفتوحا في استمرار الأحياء المهمشة حول المدن و ما تعرفه من مشاكل متعددة تتطلب حلول مستعجلة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن احترام الحق النقابي و الحريات النقابية و الحقوق الأساسية للعمال و الحد الأدنى القانوني للأجر و إرجاع كافة العمال و العاملات المطرودين و الموقوفين و المتابعين قضائيا بسبب ممارسة حقهم النقابي المشروع و وضع حد لاستغلال العمال و العاملات بتمتعهم بحقوقهم المنصوص عليها في قانون الشغل و الاتفاقيات و المواثيق الدولية و فتح المعامل المفلقة و دعم تسييرها من طرف عمالها و بمساهمة الدولة تماشيا مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه المبادرة التي تعد بالفعل برنامجا وطنيا حقيقيا لبناء مجتمع مغربي جديد أساسه الحقوق و التنمية و التضامن و النهوض بأوضاع المواطنين و إنهاء مخلفات الإقصاء و التهميش و التمييز و الإملاق، إنه السبيل الذي لا مناص منه لتغيير اتجاه الاقتصاد الوطني من اقتصاد ينبني على الربح و التفاوضات الطبقيّة الخطيرة و التهميش الاجتماعي لملايين الكادحين إلى بناء اقتصاد وطني يرتكز على التماسك الاجتماعي الحقيقي و التضامن الحقيقي و دولة الحق و القانون الحقيقية و الحريات و مصداقية القوانين لأن شرف الأمة احترامها لقوانينها و التزامات الدولة إنه المغرب المنشود و تفاؤلكم السيد الوزير الأول المعبر عنه في التصريح يمكن أن يكون بداية انطلاق في بناء بإعطاء ما تم الإعلان عنه مصداقيته على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بالنسبة لقضيتنا الأولى، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل الحرس الأمين على القيم الوطنية و تماشيا مع تقاليده النضالية و التحريرية و باسم الطبقة العاملة المغربية طالما عبرنا و أثبتنا و في مختلف المحافل الدولية و الجهوية القارية تشبثنا بوحدتنا الترابية و استطعنا مواجهة أباطيل أعدائنا و أعداء وحدتنا الترابية و أضرابهم و نؤكد تعبئة الطبقة العاملة المغربية للدفاع عن وحدتنا الترابية و سيادتنا على أقاليمنا الصحراوية و التزامنا اتجاه إخواننا المحتجزين في مخيمات العار بتدوّن بالعمل في جميع الميادين من أجل الإفراج عنهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن أفئدتنا تنزف دما، و مشاعرنا تثور غضبا و مرارة لما يجري فوق

تدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة و الجماهير الشعبية و الارتفاع المتزايد الأسعار و تكاليف العيش و تقلص حجم التشغيل سواء المتعلق بالقطاع العمومي أو الخاص الذي يستغل مبادرات التشغيل، كما تعرف المواصلات العمومية عدة اضطرابات و ضعف الخدمات و تتراجع الصحة العمومية بفعل عدم مواكبتها للحاجيات الوطنية و الاستثمار و تزايد النعوى الديموغرافي، و كذلك تفشي ظاهرة الرشوة و المحسوبية لتضرب بمبدأ المساواة في الحظوظ و الفرص و الخدمات و تزداد أزمة التعليم العمومي بانغلاق الأفاق أمام المتعلمين و تدهور الجودة أمام تفاقم انفصام التخطيط الرابط بين التشغيل و التعليم و التكوين و يعرف العالم القروي المزيد من التهميش و التفقير بسبب غياب بنياته التحتية و غياب استراتيجيات فلاحية واضحة المعالم مما يزيد الوضع تازما و ينعكس سلبا على واقع الفلاحين الكادحين و العمال الزراعيين الذين يعانون التمرس القانوني و على مستوى الواقع و يضطرب الوضع الاجتماعي هنا و هناك في القطاعات و المدن من جراء التهميش و الإحباط و تزايد حدة الفقر و حدة التفاوتات الطبقيّة التي لا تتلام و وضع المغرب و التي تجلب معها انتشار التسول و التشرد و تزايد حدة الاستغلال في عدد من القطاعات بدعوى الدفاع عن القطاعات المهدة بالتنافسية الخارجية كقطاع النسيج مثلا و لينتشر بشكل مريع القطاع الغير المهيكل و الغير المنظم ليصبح هو ركيزة الاقتصاد الوطني و الذي لا يعرف مشغله إلا المزيد من الاستغلال و الربح السريع على حساب آلاف العمال و العاملات المحرومين من أبسط الحقوق المهنية كالحد الأدنى القانوني للأجر، إنه اقتصاد الربح الذي لا يمكن بتاتا أساسا للتنمية الوطنية الشمولية و التي يحاول التصريح الحكومي الحديث عنها و إعطاء أرقام متفائلة حولها و تأتي الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من القطاعات لتبين أن التصريح الحكومي حول المناخ الاجتماعي خطاب لا ينسجم و واقع الحال.

في ما يخص التشغيل و الحريات و التجاوب مع المطالب المشروعة بالتفاوض و الحوار عوضا عن استعمال العنف من طرف السلطات الأماكن العمومية و الذي يطال مختلف الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، إن الاستغلال البشع و التعسف اليومي و الاستهتار بمدونة الشغل و قانون الشغل على مرأى مسمع السلطات العمومية دون أي رادع على خرق القانون و حرمان نئات العمال و العاملات من حقوقهم البسيطة و إجبارهم إما للخضوع للاستغلال و إما للطرّد يتناقض مع ما ترمي الحكومة لتحقيقه في المجال الاجتماعي.

إن مصداقية الحوار الاجتماعي تنطلق من التزام الحكومة بنتائجه و تجنب من محاولة إفراغه من محتواه بإصدار مراسيم و قوانين تجزئية أو تراجعية تضرب في العمق نضالات العمال و الموظفين و بخصوص التغطية الصحية الإجبارية فلأزالت تتعثر مرة بمحاولة التراجع عن المكتسبات السابقة و مرة أخرى بتجاهل تحقيق شمولية هذه التغطية و بخصوص أنظمة التقاعد فإننا احتراما لكرامة العمال و الموظفين و المستخدمين على ضرورة وضع حد أدنى للمعاش يكفل العيش الكريم

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

لمقاومة الفلسطينية واللبنانية التي تثبت للعالم أجمع أن الكيان الصهيوني الحاقق لا يخدم إلا لغة القوة والنار وأن الإيمان بالقضايا العادلة للأمة لا يمكن أن يقهر كما أن هذه المقاومة قد أظهرت التواطؤ الدولي مع الكيان الصهيوني وفضحت عجز و تخاذل الدول والأنظمة العربية التي عجزت عن جمع قاداتها لاتخاذ مواقف رمزية ليس إلا، و هنا نحمل حكومتنا أيضا مسؤولية الصمت و غياب المبادرات الهائلة لحق الشعبين الفلسطيني واللبناني، بل و نسجل و بكل استياء تجاهل إعلامنا الوطني بقنواته التلفزية و مجريات الأحداث و الاعتداءات الإجرامية التي يتعرض لها الأطفال و النساء و الشيوخ في هاتين الدولتين.

السيد الرئيس،

إن الخطاب الذي تقدم به السيد الوزير الأول يدفعنا إلى التساؤل هل نحن أمام حصيلة أداء الحكومة على مشارف سنتنا الأخيرة أم أمام تصريح حكومي جديد. نقول إن هذا الخطاب أي خطاب السيد الوزير الأول قد قدم أرقام توقعية جديدة و لآفاق مستقبلية متفاوتة تتجاوز الزمن الحكومي ل 2008-2009-2010-2015 في حين كان الأولى البدء بتقديم نسب بتحقيق وعود الحكومة في تصريحها لسنة 2002 ليتمكن الرأي العام من تقرير إنجازات هذه الحكومة و تقييمها بالعلاقة مع الواقع الملموس الذي يعيشه المواطن المغربي، ثم إن السيد الوزير الأول قد اختار أن يتقدم أمام مجلسنا بعرض يرتكز على السياسة الاجتماعية للحكومة و نقدر له هذا التخصيص الذي يتلاءم و لا شك مع طبيعة هذا المجلس لكنه في نفس الوقت لا يمكن من الناحية المنهجية الفصل بين السياسة الاجتماعية و الاختيارات السياسية و الاقتصادية و بالتالي فإن خطاب السيد الوزير الأول للمؤشرات الاقتصادية و التنموية و التي تتميز بالضعف في مجملها لن تكمن من استجلاء الصورة الحقيقية للمؤشرات الاجتماعية و من هنا نقول بأن استمرار ضعف معدل النمو معدل في حدود 3.8٪ و هي أقل من المعدل المحقق في نهاية الثمانينات 4.7٪ لن يمكن من تحسين المؤشرات الاجتماعية من الفقر و البطالة على الرغم من الأرقام المتفائلة جدا التي تقدمها الحكومة، و أقول لكم السيد الوزير الأول لا يمكن لأي مواطن أن يصدق أن نسبة البطالة قد نزلت عن 10٪ و لو قلتها بجميع اللغات، لأن الواقع الملموس في الشارع و داخل السر المغربية يكذب ذلك، و هنا يمكن أن نتحدث عن أن ... لأننا الآن ننافس دول قريبة، ننافس اسبانيا و فرنسا في معدل البطالة بهذا الشكل، و لا يمكن لهذه الدول التي تقدم تعويضا عن البطالة إذا قدمنا تعويضا رمزيا للبطالة كم سنسجل في البطالة؟ و نفس الشيء نقوله بالنسبة للفقر التي نتحدث الحكومة عن انخفاضه إلى 14.2٪ إذ أن تحديد عتبة الفقر في دولار واحد لليوم لم يعده مستساغا في عصرنا الحالي و في واقع بلد مجاور الاتحاد الأوروبي حيث إنه إذا تم اعتبار عتبة الدولار الواحد في الصومال أو إريتريا أو بنكلاديش قد يكون متفهما أو مقبولا لكن لا يمكن قبول هذه العتبة في بلد متوسطي.

أرض لبنان الشقيق من عدوان همجي وحشي يتمثل في تقتيل الأبرياء و تخريب المدن و هدم المعالم و المنشآت و البنيات التحتية و ليس خافيا أن هذه الهمجية الشرسة على لبنان و فلسطين ما هي إلا فصل من فصول المخطط الاستعماري الصهيوني في طبيعته الجديدة و لا يرضى عنه أي شعب محب للحرية و العدالة و الإنصاف، إنه عدوان يسير كغيره من قوى الفطرسة و الطغيان في اتجاه معاكس التاريخ و بالتالي لن يكون مآله سوى الهزيمة تطبيقا لذلك القانون العالمي الأزلي ألا هو قوة الحق تعلق دوما فوق حق القوة مهما بلغت من عنف و جبروت إننا اليوم لنجدد مذنبنا القوي لهذا العدوان لنؤكد مدى قدرة الضمير الوطني و الديموقراطية و جماهير الشعب العربي على إدانته و نعبر عن تضامننا مع الشعبين الشقيقين الفلسطيني و اللبناني اللذان يعانيان أقصى ظروف معاناة الاحتلال الصهيوني المستمر كما نعبر عن كامل تضامننا مع سوريا الشقيقة التي تتعرض بلاها لمختلف التهديدات و الاتهامات و التلويح بضربها هي الأخرى. فالمد و النصر للشعب الفلسطيني و السوري و اللبناني و العراقي. و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الآن الكلمة لآخر متدخل لهذه المناقشة المستشار الأخ جامع المعتصم باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

### المستشار السيد جامع المعتصم:

باسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على الصادق الأمين و على آله و صحبه،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخت و الإخوة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم و رحمة الله،

بداية أتدخل باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لأتوجه بالشكر إلى السيد الوزير الأول على إتاحتها لهذا المجلس فرصة التشاور و تبادل الرأي معه بشأن التدبير الحكومي للشأن العام ببلادنا و إن كان رأينا هو أن يكون السيد الوزير الأول دائم التواصل مع البرلمان تصريحا لإنجازات الحكومة و انشغالاتها أو جوابا على تساؤلات نواب الأمة واستفساراتهم كما هو الشأن في الديموقراطيات الحقيقية على المستوى لدولي حتى تظهر المسؤولية الحقيقية للحكومة و مدى التناغم بين أعضاء الفريق الحكومي تحت مسؤولية الوزير الأول.

السيد الرئيس،

اسمح لي أن أعتنم هذه المناسبة أولا لأجدد التحية و الإكبار

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

للإصلاح إضافة إلى ضعف أساليب التحفيز بل وجمود أنظمة الترقية و التشجيع على الرفع من المردودية.

السيد الرئيس،

أنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن من واجبات الدولة لكي تسهم في تثمين مواردها البشرية أن تسهر على إرساء أنظمة للحماية الاجتماعية ترتكز على الشفافية في التدبير و على النجاعة في تقديم الخدمات و على العدالة في توسيعها لتشمل كافة المواطنين و لهذا إننا نطالب باستمرار بإصلاح أنظمة التقاعد و التوجه نحو توحيدها لكن في إطار رؤية واضحة و مقاربة شفافة و مسؤولة و في هذا الصدد طالبنا بإجراء تدقيق لمالية الصندوق المغربي للتقاعد من طرف المجلس الأعلى للحسابات قصد التأكد من مستحقاته بدل الإداري الذي قامت به الحكومة حينما قدرت متأخراته في 11 مليار درهم و نفس الشيء نقوله اليوم بشأن الأنظمة الداخلية للمكاتب الوطنية التي تم تصفيتها كالصندوق الداخلي للمكتب الوطني الشريف للفوسفاط و المكتب الوطني للكهرباء إذ أنه من غير المعقول أن تتحمل الميزانية العامة للدولة عبر تغطية الهذر الذي تعرضت له أموال الأجراء و ذوي حقوقهم جراء التسيير المقسم بالفساد و عدم الشفافية لهذه الصناديق مما يتطلب و بحق يتطلب ذلك لجان برلمانية لتقصي الحقائق في مثل هذه الصناديق. كما مؤكدا لكم السيد الوزير الأول أن إصلاح أنظمة التقاعد ينبغي أن يرتكز على دراسة معمقة و تشاور موسع و نرفض بكل وضوح أسلوب إطلاق بالونات الاختبار من مثل ما يراج حول مراجعة سن التقاعد برفعه إلى 65 سنة في بلد ما يزال فيه معدل أمد الحياة دون سن 70 سنة.

أما بالنسبة لملف التغطية الصحية فإننا نسجل ببطء تنزيل مشروع التأمين الإجباري على المرض إذ أن المتعاملين ما يزالون يواجهون صعوبات متعددة على مستوى مساطر الاستفادة و مدة تحمل بعض الأمراض المزمنة إضافة إلى مشكلة الأدوية في ظل غياب سياسة دوائية متكاملة ناهيك عن التدبير السيئ لبعض التعااضديات و منها التعااضدية الهامة لموظفي الإدارة العمومية التي مع كامل الأسف اختارت نسج ديمقراطية على مقاسها بقرارات خارج القانون كما أننا نستغرب السيد الوزير الأول حينما تحدثتم عن استفادة 500 ألف من المتقاعدين من القطاع الخاص غير المتوفرين على شرط الحد الأدنى لمبلغ المعيشة لأننا بكل بساطة السيد الوزير ننتظر المرسوم الذي يقرر ذلك، أما فيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية فإن التأخر في إقراره يهدد نجاح ملف التغطية الصحية برمته خاصة انه سيتم إيقاله بالعديد من الفئات المقصية من التأمين الإجباري على المرض و منها المستفيدين الآن من برنامج إدماج الناس اللي ممكن ياخذو حتى 6000 درهم سيذهبون إلى النظام فهذا طبعا غير منطقي و غير مقبول.

السيد الرئيس،

ستظل معضلة توفير السكن اللائق واحد من الإشكالات الكبرى التي

السيد الرئيس،

إن الجدل الذي يقدمه تثيره الأرقام و السبب سيظل مستمرا ما دام يتحقق مطلب إحداث مؤسسة عمومية مستقلة تتولى إنتاج الإحصاءات و الأرقام و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية بعيدا عن الحساسيات للحكومة و مختلف مكوناتها الحزبية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب قد ساهمنا في التوافق الإداري لإصلاح نظام التربية و التكوين من خلال إسهامنا في إعداد الميثاق الوطني للتربية و التكوين و ذلك من منطلق إيماننا بأنه المدخل لتحقيق مختلف الإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، لكننا اليوم بكل أسف نشهد كيف أن الحكومة لم تستفد من الدعم السياسي و المعنوي الذي يضمنه ذلك التوافق بل تسعى أحيانا إلى التبرم منه و لنتيجة أن أهداف الإصلاح ما تزال بعيدة المنال غلا لم نقل بأن الحكومة قد أخطأت المسار الموجه أو المتجه نحو تحقيقه و أن التقرير لنهائي للجنة الخاصة بالتربية و التكوين الذي صدر خلال السنة الماضية قد أبرز ضعف تحقيق نتائج و أهداف الميثاق حيث لم يسجل تراجع خطير في مجال التعليم الأولي الذي لم يتجاوز 50٪ من الأطفال البالغين 5 و 4 سنوات علما بأن تعميم التعليم الأولي هو اللبنة الأساسية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب المغربي.

أما تعميم تدمرس الأطفال في ست سنوات فإن النسب تظل متباينة و غير دقيقة ناهيك عن الاختلالات الكبيرة التي تشهدها عملية مراجعة المناهج و البرامج التي تحركها و بكل أسف المقاربات الإيديولوجية من حيث المضامين و الهيكلية البشرية و التوزيع الزمني.

السيد الرئيس،

لقد قدم الوزير الأول وعدا جديدا يتمثل في تكوين 10.000 مهندس في سنة 2010، إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نؤيد هذه المبادرة و نتمنى أن تتحقق غير أننا نؤكد في نفس الآن أن الإصلاح الجامعي في بلادنا ما زال يخضع للميزاج السياسي للمسؤولين عن القطاع و هذا ما يفسر الانقلاب على مشروع الإصلاح الذي ينسجم و توجهات الميثاق الوطني للتربية و التكوين و الذي ساهم في بلورة مئات من أساتذة الجامعات و أطرها ليتم استبداله بمشروع مستورد ما يزال موضوع انتقاد من الأساتذة و الطلبة على السواء و مما سيؤدي إلى استمرار المردودية الخارجية لنظامنا التعليمي الجامعي ناهيك عن الإشكالات العملية الجديدة التي ستطرحها كإجازة مثلا، و التي يتم الحصول عليها بعد 3 سنوات بمقابل الإجازة الحالية في نظام كلية العلوم و التقنيات.

أما في ما يتعلق بانخراط الموارد البشرية في إصلاح نظامنا التربوي فإننا نسجل بكل أسف ضعف التعبئة لهذه الموارد و غياب برامج التكوين و التكوين المستمر لما مختلف المتطلبات المعرفية و المهنية

## مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

نعبر لكم في نفس الوقت عن استعدادنا للتعاون و دعم كل المبادرات التي تهدف إلى صالح هذا البلد و صالح الشغيلة المغربية مؤكدين على شعارين في النقابة الواجبات بالأمانة و الحقوق بالعدالة. اسمح لي السيد الوزير الأول أن أدعوكم من أجل التعجل من أجل إيجاد حل مناسب لموظفي و مستخدمي الجماعات المحلية خاصة و أن هذا الملف قد تعثر الحوار بشأنه مما أدى إلى ارتفاع الاحتجاجات و الإضرابات، و طبعاً هذه الاحتجاجات و الإضرابات المتكررة يتضرر منها فئات عديدة من شعبنا خاصة الطلبة اليوم المقبلين على الامتحانات و المباريات و المواطنين المهاجرين بالخارج، أيضاً يتوجهون إلى مصالح الجماعات لقضاء مآربهم الاستعجالية و يجدون أن الوضع أن هذه الجماعات في إضراب، أتمنى أن تتدخل بشكل يحقق حل مناسب لهذا الملف. و شكراً لكم، و السلام عليكم و رحمة الله.

### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

شكراً لكم جميعاً على تتبعكم و مثابرتكم و حضوركم في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تصريح الحكومة و قبل أن أرفع الجلسة أريد أن أذكر أن المجلس سيعقد جلسة غدا الثلاثاء على الساعة الخامسة مساءً و ذلك للاستماع إلى رد جواب السيد الوزير الأول باسم الحكومة. شكراً لكم مرة أخرى، رفعت الجلسة.

ما زال المغرب يتخبط فيها منذ عقود ذلك أن معالجة هذه المعضلة هي أبعد من أن يتم حصرها في رفع وثيرة المعروض من المساكن بتكلفة منخفضة حيث أن التركيز على البعد الكمي قد يواكبه تراجع كبير على مستوى الجودة العمرانية و توفير الحد الأدنى من المرافق و التجهيزات العمومية في ظل غياب مقاربة عمرانية متكاملة و مندمجة و إننا نتساءل عن أثر مختلف صناديق الضمان ..... ما هو أثره التي تم تعبئتها لعدم تمويل السكن إذ أن الملاحظ أن تخلي الحكومة عن دعم استرجاع فوائد ديون السكن الاجتماعي قد قلص من الإقبال على امتلاك السكن لولا وجود مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية و التكوين التي سارت تعبئ لونها الآن 11 ألف ملف في السنة ديال القروض. السيد الرئيس،

لقد تحدثتم السيد الوزير الأول في مستهل خطابكم عن حرص حكومتكم على نزاهة و شفافية الانتخابات و أنكم ستؤكدون هذا الحرص خلال تجديد ثلث مجلس المستشارين و انتخاب أعضاء مجلس النواب.

و ننقل لكم السيد الوزير الأول لقد أشرفت حكومتكم عن الانتخابات الجماعية و الغرف المهنية و تجديد ثلث مجلس المستشارين خلال سنة 2003 و أثبتت عجزها دون أن نقول ربما تواطؤها عن ضمان النزاهة و الشفافية و المصداقية و اليوم يتم الحديث عن بداية الحملة المحمومة لشراء نهم الأصوات لنيل مقاعد مجلس المستشارين بل هناك من حدد الخريطة النهائية لتجديد الثلث.

و ختاماً نؤكد لكم السيد الوزير الأول أن مسؤوليتنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تلزمننا بأن نوجه لكم النصح و الانتقاد البناء و